# "إنه يحطّم إنسانيتك"

## التعذيب والمرض والموت في سجون سوريا

منظمة العفو الدولية

**منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.**

**وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.**

**ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.**

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2016

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2016
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

**رقم الوثيقة: MDE 24/4508/2016**
**اللغة الأصلية: الإنجليزية**

**amnesty.org**

*صورة الغلاف:*

©Amnesty International / Mohamad Hamdoun

منظمة العفو الدولية

# قائمة المحتويات


**1- ملخص** **5**

**2- المنهجية** **11**

**3- خلفية** **14**

3-1 النزاع في سوريا 14

3-2 التعذيب على أيدي القوات الحكومية 17

3-3 التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي جماعات مسلحة غير تابعة للدولة 18

**4- نظرة عامة** **19**

4-1 نطاق الانتهاكات 20

4-2 الأشخاص المستهدفون 21

4-3 بنية أساسية مميتة: فروع الأمن، والمحاكمات الجائرة، والسجون 22

4-4 عدم المحاسبة 25

4-5 نطاق التقرير الحالي 26

**5- القبض** **28**

5-1 التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء النقل إلى أماكن الاحتجاز 28

5-2 انتزاع الاعترافات بالإكراه والمخبرون 30

5-3 الضرب في "حفلة الاستقبال" 31

5-4 الاغتصاب والاعتداء الجنسي خلال عمليات التفتيش الأمني 32

**6- التعذيب خلال الاستجواب** **35**

6-1 الضرب والأوضاع المؤلمة 37

2-6 الصدمات الكهربية 43
3-6 الاغتصاب والعنف الجنسي 44
4-6 أشكال أخرى من التعذيب البدني 46
5-6 التعذيب النفسي وغيره من ضروب المعاملة السيئة 48
**7- ظروف الاحتجاز في فروع الأمن 52**
1-7 الحبس الانفرادي 54
2-7 الاكتظاظ 55
3-7 الافتقار إلى الرعاية الصحية 58
4-7 الافتقار إلى الطعام والمياه والأغطية 65
5-7 الافتقار إلى المرافق الصحية 66
6-7 المعاملة المهينة والمُذلَّة 68
7-7 ظروف احتجاز النساء 69
**8- سجن صيدنايا العسكري 75**
1-8 الإجراءات أمام محاكم الميدان العسكرية 76
2-8 الضرب في "حفلة الترحيب" 77
3-8 زنازين تحت سطح الأرض 79
4-8 زنازين فوق سطح الأرض 85
5-8 الاختفاء القسري والزيارات 90
**9- الوفيات في الحجز 93**
**10- العودة إلى الحياة 97**
**11- نتائج وتوصيات 104**

# 1- ملخص

استمر ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي أجهزة المخابرات السورية وغيرها من أجهزة الدولة على مدى عقود، حيث غذَّاه مناخ الإفلات من العقاب الذي تعزِّزه القوانين السورية. بيد أن الأوضاع أصبحت كارثية في سوريا منذ نشوب الأزمة الراهنة في عام 2011، حيث أصبح التعذيب يُرتكب على نطاق هائل.

وقد حاولت السلطات السورية الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بما يحدث داخل أماكن الاحتجاز، إذ رفضت السماح لمراقبي حقوق الإنسان بدخولها، كما إنها تنفي وقوع انتهاكات– سواء في وسائل الإعلام أو في المحافل الدولية، مثل مجلس الأمن– على الرغم من الأدلة الدامغة على عكس ذلك.

وقامت هيئات مراقبة، مثل "لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية" (لجنة التحقيق الدولية)، بجمع أدلة كافية تُظهر أن "عدد الأشخاص المحتجزين لدى الحكومة السورية في أي وقت من الأوقات يُقدَّر بعشرات الآلاف"، وأن ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة تقع على نحو اعتيادي في مراكز الاحتجاز الحكومية. وتتضمن الأدلة، التي أثبتتها بحوث منظمة العفو الدولية، شهادات معتقلين سابقين وأفراد عائلات معتقلين. كما تستند إلى أقوال موظفين مدنيين وعسكريين عملوا سابقاً في مراكز احتجاز ومحاكم ومستشفيات تديرها الدولة، وقدموا، بعد فرارهم من البلاد، أدلةً موثوقة تُكمل الصورة القاتمة للواقع الذي يعيشه المعتقلون السوريون.

وتقع هذه الانتهاكات المتفشية على نطاق واسع في ظل ظروف تدهورت فيها أوضاع حقوق الإنسان في سوريا، بوجه عام، على نحو كارثي في أعقاب القمع الوحشي للاحتجاجات السلمية التي دعت إلى التغيير السياسي في مارس/آذار 2011. وبعد تحوُّل الأوضاع إلى نزاع مسلح داخلي بحلول منتصف عام 2012، أصبح المدنيون بين شقي الرحى، حيث تواصل قوات الحكومة السورية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة انتهاك قوانين الحرب. ولا يبدو في الوقت الراهن أي أفق لتحقيق العدالة للأغلبية الساحقة من الذين انتُهكت حقوقهم.

ويركِّز التقرير الحالي على معاناة 65 شخصاً من ضحايا التعذيب، الذين قابلتْهم منظمة العفو الدولية، ويرسم صورةً لمسيرتهم داخل مراكز الاحتجاز التي يصفها كثيرون، مثل "لجنة التحقيق الدولية"، بأنها الأشد فتكاً في سوريا، ومن بينها مراكز الاحتجاز التي تديرها أجهزة المخابرات الأربعة في سوريا، وهي إدارة المخابرات الجوية وشعبة المخابرات العسكرية وشعبة الأمن السياسي وإدارة المخابرات العامة، بالإضافة إلى سجن صيدنايا العسكري. وبذلك، يبين التقرير أنماط التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة المتعددة التي يواجهها المعتقلون خلال

مرحلتي الاعتقال والاستجواب على أيدي أجهزة المخابرات، ثم مرحلة السجن. كما يُظهر التحديات التي يواجهها ضحايا هذه المحنة بعد إطلاق سراحهم.

وقد أُجريت البحوث المتعلقة بهذا التقرير في الفترة بين ديسمبر/كانون الأول 2015 ومايو/أيار 2016. وأجرى باحثو منظمة العفو الدولية أغلب المقابلات في جنوب تركيا مع الأشخاص مباشرة، وإن كان بعضها قد تم عبر الهاتف أو بالوسائط الإلكترونية مع أشخاص مقيمين في لبنان وأوروبا والولايات المتحدة.

ومن بين ضحايا التعذيب الخمسة والستين الذين أُجريت معهم مقابلات لغرض إعداد هذا التقرير، كان هناك 54 رجلاً، كان أحدهم دون سن الثامنة عشرة عندما قُبض عليه، و11 امرأة. وكان خمسة من الرجال الذين جرت مقابلتهم أفراداً في الجيش السوري عندما قُبض عليهم، بينما شارك اثنان منهم في أنشطة يمكن اعتبارها بأنها داعمة للأنشطة العسكرية لجماعة مسلحة غير تابعة للدولة. أما الباقون، وعددهم 58 شخصاً، فكانوا مدنيين ولم يشاركوا في أية أنشطة عسكرية على حد علم منظمة العفو الدولية. وكان هؤلاء يعملون في مهن من شتى قطاعات المجتمع، وبينهم محاسبون ومحامون ومعلمون وأساتذة جامعيون وطلبة ومهندسون وكهربائيون ومعماريون وأصحاب أعمال تجارية ومديرو مراكز رياضية ومساعدو مبيعات وكتاب وصحفيون وممثلون وفنانون وموظفون في منظمات غير حكومية ومدافعون عن حقوق الإنسان ومزارعون وعمال باليومية.

ويعكس هذا التنوع نتائج البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية منذ بدء الأزمة في عام 2011، ويشير إلى أن كل من يُعتبر معارضاً للحكومة يكون عرضةً للاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والاختفاء القسري والوفاة في الحجز. وكثيراً ما تكون أسباب اعتقال المشتبه في معارضتهم للحكومة واهيةً للغاية، ويمكن أن تكون مجرد تقديم مساعدة إنسانية للنازحين من جراء النزاع، أو ورود "بلاغ" من مُخبر إلى أحد أفراد قوات الأمن.

ويمثِّل هؤلاء الرجال والنساء الخمسة والستون، الذين احتُجزوا في الفترة بين عام 2011 وعام 2015، معاناة عشرات الآلاف الآخرين. وعلى الرغم من المخاطر التي مازالوا يواجهونها هم وعائلاتهم من جانب السلطات السورية، فقد تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية لكي يتعرف المجتمع الدولي على تجاربهم، ولكي ينقلوا أصوات أولئك الذين لا يزالون محتجزين والذين تحاول الحكومة السورية إسكات صوتهم.

وكانت الحوادث المسيئة، التي تعرَّض لها أو شهدها الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات لغرض إعداد هذا التقرير، تبدأ بإلقاء القبض على الشخص في كل حالة من هذه الحالات. وقد اعتُقل جميع الشهود على أيدي أفراد قوات الأمن أو المليشيات الخاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات السورية. وقُبض على معظمهم في منازلهم أو أماكن عملهم أو جامعاتهم أو في أماكن مماثلة أثناء توجههم إلى أعمالهم اليومية. كما قُبض على بعضهم عند نقاط التفتيش الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، وطُلب من آخرين مراجعة أحد فروع أجهزة الأمن للتحقيق معهم. وفي جميع الحالات تقريباً كان اعتقالهم مصحوباً بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة

السيئة، ومنها ما أطلق عليه كثير من الشهود مصطلح "حفلة الاستقبال"، وهو مصطلح شائع الاستخدام للإشارة إلى الضرب المبرِّح الذي يتعرض له المعتقل عند وصوله إلى مركز الاحتجاز.

وفي كل حالة، استمر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء استجواب المعتقلين. وقال كلٌ ممن أُجريت معهم مقابلات إنه كان يتعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة خلال كل تحقيق تقريباً. وقد وصف أحد هؤلاء، ويُدعى "شيار"، لمنظمة العفو الدولية جلسة تحقيق معه، تعرَّض خلالها لأسلوب التعذيب المعروف باسم "الشبْح"، وهو تعليق الضحية من رسغيه بعد تكبيلهما بخُطاف أو فوق باب أو بأنابيب في السقف لعدة ساعات في الأغلب، فقال:

**"أجبروني على الوقوف على برميل وربطوا الحبل حول رسغيَّ، ثم أزاحوا البرميل. ولم يكن هناك شيء تحت قدميَّ، بل كانا يتأرجحان في الهواء، ثم أحضروا ثلاثة عصي... وانهالوا ضرباً على جميع أنحاء جسمي... وبعد أن انتهوا من ضربي بالعصي الخشبية، أشعلوا سجائرهم وأطفأوها في شتى أجزاء جسدي. فشعرت بأن سكيناً يحفر في جسمي ويمزقني إرباً".**

وكان معظم المعتقلين يخضعون للاستجواب بشكل متكرر على مدى عدة أيام أو أسابيع، وفي كثير من الحالات كانت التحقيقات تبدأ من جديد في حالة نقلهم إلى مركز احتجاز آخر. وتشمل حالات التعذيب الموثَّقة في هذا التقرير مجموعة من الأساليب، كثيراً ما تُستخدم مجتمعةً، مثل إرغام الشخص على اتخاذ وضع مؤلم مع ضربه أو صعقه بصدمات كهربية، بالإضافة إلى التعذيب النفسي. وتحدَّث رجال ونساء عن التعرض للعنف الجنسي. فقد وصفت "أم عمر" معاناتها أثناء احتجازها لدى المخابرات العسكرية في حلب قائلةً:

**"ضربوني حتى سقطتُ أرضاً، ثم ركلوني بأحذيتهم العسكرية على المواضع التي أُجريت لي فيها عمليات في ردفي حتى فقدتُ الوعي. وعندما أفقتُ وجدت نفسي في الزنزانة الانفرادية، حيث جرُّوني إليها من تلك الغرفة، ولكن كان سروالي مفتوحاً ونازلاً إلى أسفل قليلاً. وكانت عباءتي مفتوحة وقميصي الداخلي مرفوعاً إلى أعلى. كانت كل أعضاء جسمي تؤلمني، ولذلك لم أستطع معرفة ما إذا كان قد تم اغتصابي أم لا. كان الألم طاغياً في أعضاء جسمي كافة."**

وعادةً ما يُستخدم التعذيب بهدف انتزاع اعترافات كاذبة. وقد "اعترف" معظم المعتقلين السابقين، الذين أُجريت معهم مقابلات عند إعداد هذا التقرير، في النهاية بكل ما اتَّهمهم المحققون بارتكابه، وذلك في محاولة لإنهاء معاناتهم أو لحماية أصدقائهم أو عائلاتهم. وقال بعضهم إنهم اعتقدوا أن "الاعتراف" يعني تقديمهم إلى المحاكمة ثم إرسالهم لاحقاً إلى سجن مدني، وبذلك تنتهي معاناتهم في ظل الظروف المروِّعة داخل فروع الأمن. فقد وصف أحد المعتقلين، ويُدعى "هاني"، معاناته أثناء الاعتقال قائلاً: "ربما تعتقدون أننا كنا نبتهل من أجل إطلاق سراحنا فحسب، ولكن معظمنا في الحقيقة كان يلهج بالدعاء من أجل الخلاص من الجحيم الذي كنا نعاني منه، حتى لو كان ذلك يعني أن ينتهي بنا المطاف في سجن عدرا [سجن

مدني بالقرب من دمشق] ففي هذا السجن، هناك حياة أفضل على الأقل."

وبالإضافة إلى الانتهاكات التي تعرض لها المعتقلون السابقون أثناء التحقيقات، فقد أشاروا جميعهم إلى ظروف الاحتجاز المروِّعة في جميع مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات الأمن. فقد تحدَّث أولئك الضحايا عن الحبس الانفرادي لمدد طويلة؛ والاكتظاظ الشديد في الزنازين؛ ونقص الرعاية الطبية والمرافق الصحية والطعام والماء؛ والتعرُّض لدرجات حرارة مرتفعة جداً أو منخفضة جداً؛ والاحتجاز لساعات أو أيام في زنازين تحتوي على جثث معتقلين ميتين.

فقد أُصيب أحد المعتقلين، ويُدعى "نعمان"، بالتهاب في ساقه أثناء احتجازه لدى المخابرات العسكرية في دمشق، حيث لم يستطع الحصول على علاج طبي، وروى ما حدث له قائلاً:

**"كان هناك معتقل آخر يعمل ممرضاً، وقال لي إنه ينبغي فتح الجرح، وإلا فإنني سأُصاب بغرغرينا. كان لديه شفرة...، وتمكَّن من إخلاء المرحاضيْن لمدة وجيزة ونقَلني بمساعدة معتقل آخر إلى هناك وأعطاني منشفة لأضعها في فمي، فعضضتُ عليها. قام المعتقلان بإحراق الشفرة بولاعة لتعقيمها، ثم فتحا الجرح من جانبين، فخرج الدم الفاسد، ثم أحضرا قميصاً ومزَّقاه لربط ساقي به."**

وذكر جميع المعتقلين السابقين، الذين أُجريت معهم مقابلات، أنهم كانوا يتعرضون للإذلال بشكل منتظم من جانب الحراس، بينما ذكرت النساء، اللاتي أُجريت معهن مقابلات، أنهن تعرَّضن أو شهدن تعرض غيرهن للتحرش والاعتداء الجنسي من جانب حراس السجن. فعلى سبيل المثال، روت "بيان" عن حادثة وقعت لها أثناء احتجازها لدى المخابرات العامة في حلب، فقالت:

**"لمس [أحد الحراس] جسدي بشكل غير لائق، وأرغمني بالقوة على لمسه. فبدأت بالصراخ والبكاء. قيَّد يديَّ، وحاول الاعتداء عليّ. رفضتُ، فاستشاط غضباً وأعادني. كنتُ أعرف أنه غضب. عاد في اليوم التالي في وقت الغداء. صفعني على وجهي وضرب رأسي بالحائط، فبدأت بالنزف... [في وقت لاحق أكَّد أحد الأطباء] بأنني فقدتُ 70 بالمئة من قدرتي على السمع بالأذن اليسرى."**

ولم يُسمح لأيٍّ من الضحايا، الذين أُجريت معهم مقابلات عند إعداد هذا التقرير، بالاتصال بالعالم الخارجي، بمن فيهم عائلاتهم ومحاموهم، أثناء وجودهم في حجز قوات الأمن. ولم يكن بإمكان الأهالي الحصول على معلومات حول مصير أبنائهم المحتجزين أو أماكن وجودهم إلا إذا تمكَّن هؤلاء الأقارب من رشوة شخص ما في الداخل أو شخص مقرب من قوات الأمن. وحتى في مثل تلك الحالة، كان من المستحيل أن تتحقق العائلات من دقة المعلومات التي قُدمت لها.

وبعد قضاء أشهر أو حتى سنوات في فروع أجهزة المخابرات المتعددة، نُقل بعض الذين أُجريت معهم مقابلات إلى سجن صيدنايا العسكري. وكثيراً ما كانت حالات النقل تلك تحدث إثر محاكمات جائرة بشكل صارخ أمام إحدى محاكم الميدان العسكرية. ونُقل آخرون إلى السجن بدون أن يمثُلوا أمام قاض أو بدون معرفة التهم المزعومة الموجهة إليهم أو طول مدة أحكامهم. وقد

حدث هذا، على سبيل المثال، لشخص يُدعى "شبال"، حيث قال: "لم يخبرونا بحكم المحكمة، ولكن بعد إطلاق سراحي، حصلتُ على وثيقتي من السجن، وعلمتُ أنهم [كانوا قد حكموا عليَّ] بالسجن لمدة 15 سنة".

وأشار جميع الذين أُجريت معهم مقابلات، ممن كانوا محتجزين في سجن صيدنايا، إلى عمليات الضرب بشكل منظَّم يومياً، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية بشكل فادح، والمعاملة المهينة، وهو الأمر الذي كان يؤدي إلى وفاة معتقلين في كل يوم. وقال الضحايا إنه لا تُجرى تحقيقات في سجن صيدنايا، إذ يتعرض المعتقلون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ليس بهدف انتزاع معلومات منهم، وإنما كطريقة لإهانتهم ومعاقبتهم وإذلالهم بصورة منظَّمة وبلا هوادة. وذكر بعض المعتقلين أنه سُمح لهم بتلقي زيارات عائلية في صيدنايا، بينما ظل آخرون محتجزين في ظروف تصل إلى حد الاختفاء القسري. ولا يُسمح للسجناء في صيدنايا بتوكيل محامين. وفي حالات عدَّة أبلغ مسؤولون حكوميون أهالي السجناء بمعلومات غير صحيحة تفيد بأن ذويهم المعتقلين قد تُوفوا.

وكثيراً ما تفضي التجارب المريرة التي يواجهها المعتقلون في نظام الاحتجاز بسوريا إلى وفاة البعض. فقد أفاد معظم هؤلاء المعتقلين السابقين، الذين قابلتْهم منظمة العفو الدولية لغرض إعداد هذا التقرير، أنهم شهدوا حادثة وفاة واحدة على الأقل في الحجز أثناء فترة احتجازهم في مراكز الاحتجاز الواردة في التقرير.

وبحسب تقديرات "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية تستخدم المناهج العلمية لتحليل انتهاكات حقوق الإنسان ولاسيما في ظروف النزاعات المسلحة، فإن ما لا يقل عن 17723 شخصاً قد لقوا مصرعهم أثناء الاحتجاز في شتى أنحاء سوريا خلال الفترة من 15 مارس/آذار 2011 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. كما خلصت "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان" إلى أن هذا التقدير متحفظٌ على الأرجح وأن الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك.

وبالنسبة للقلة القليلة من المعتقلين الذين كُتبت لهم النجاة وأُطلق سراحهم، فإن محنتهم لم تنته. فقد قال جميع الضحايا الذين أُجريت معهم مقابلات إن الصدمة التي أصابتهم أثناء احتجازهم أثَّرت تأثيراً جوهرياً على حياتهم وحياة أفراد عائلاتهم وأحبائهم. وقالت ثلاث سيدات، ممن تحدثن إلى منظمة العفو الدولية، إن عائلاتهن لم تعد على صلة بهن منذ إطلاق سراحهن، وذلك نتيجةً لوصمة العار الاجتماعية التي تلحق بالنساء المعتقلات. ويظل معظم الضحايا يواجهون المصاعب، وخاصة فيما يتعلق بحالتهم الصحية، الجسدية والنفسية، بعد إطلاق سراحهم بفترة طويلة، وإن كان بعضهم قد قال إن تجربتهم جعلتهم أقوى من ذي قبل.

واستناداً إلى الأدلة المبينة في هذا التقرير، بالإضافة إلى بحوث سابقة أجرتها منظمة العفو الدولية، ووثائق صادرة عن منظمات مراقبة وطنية ودولية موثوقة، فإن المنظمة تعتبر أن صنوف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، التي تعرض لها المعتقلون على أيدي الحكومة السورية منذ عام 2011، قد ارتُكبت كجزء من الهجوم على السكان المدنيين ووفقاً لسياسة الدولة، وكانت تُمارس على نطاق واسع وبشكل منظَّم، وهي بالتالي تُعد بمثابة جريمة

ضد الإنسانية.

ولا يلوح في الأفق أي احتمال لوضع حد لهذه الانتهاكات. فلا تزال السلطات السورية مستمرة في إذلال واعتقال وتعذيب وقتل كل مَن تتصور أنه معارض لها، حتى في مواجهة مطالب مجلس الأمن الواردة، مثلاً، في القرار رقم 2139 الصادر عام 2014، ومطالب هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والتي تقتضي إطلاق سراح المعتقلين بشكل تعسفي، ووضع حد لاستخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، فضلاً عن عمليات الاختفاء القسري. ولا تزال المحاسبة على ما حدث للضحايا وعائلاتهم مستحيلةً على المستوى الوطني. أما على المستوى الدولي، فلم يُبذل سوى عدد محدود من المحاولات الرامية إلى ضمان إحقاق العدالة وإظهار الحقيقة وتعويض الضحايا بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب في سوريا. كما إن الحكومة السورية لا تزال تحظى بالحماية من مواجهة الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك من جانب حليفتها روسيا، التي استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد اعتماد عدد من القرارات المتعلقة بسوريا في مجلس الأمن الدولي.

ومن ثم، يتضمن التقرير الحالي نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي للضغط على السلطات السورية لحملها على التقيد بالتزاماتها الدولية ووضع حد لاستخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والحيلولة دون وقوع مزيد من الوفيات في الحجز.

# 2- المنهجية

على الرغم من طلبات منظمة العفو الدولية المتكررة للسماح لها بدخول سوريا، ولا سيما لزيارة مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة قوات الأمن السورية، وعلى الرغم من التصريحات الإعلامية للرئيس بشار الأسد التي ادعى فيها أن السلطات السورية سوف ترحب بالتحقيق "غير المتحيز والنزيه" في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة،[1] فما زالت السلطات السورية تمنع منظمة العفو الدولية وسواها من الجماعات المستقلة لمراقبة حقوق الإنسان من إجراء بحوث في البلاد.[2]

ولهذا، أُجريت البحوث لأغراض هذا التقرير خارج سوريا، في الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى مايو/أيار 2016. وأجرى باحثو منظمة العفو الدولية أعمال البحث الميداني في تركيا في الفترة من 6 إلى 15 ديسمبر/كانون الأول 2015، ومن 10 إلى 29 إبريل/نيسان 2016. وأُجريت أغلب المقابلات في جنوب تركيا، وإن كان بعضها قد تم عبر الهاتف أو بالوسائط الإلكترونية مع أشخاص مقيمين في لبنان وأوروبا والولايات المتحدة.

ولغرض إعداد هذا التقرير، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 65 شخصاً سبق أن اعتقلتهم السلطات السورية، وهم 54 رجلاً، كان أحدهم دون سن الثامنة عشرة عندما قُبض عليه، و11 امرأة.[3] وكان خمسة من الرجال الذين جرت مقابلتهم أفراداً في الجيش السوري عندما قُبض عليهم، بينما شارك اثنان منهم في أنشطة يمكن اعتبارها بأنها داعمة للأنشطة العسكرية لجماعة مسلحة غير تابعة للدولة. أما الباقون، وعددهم 58 شخصاً، فكانوا مدنيين ولم يشاركوا في أية أنشطة عسكرية على حد علم منظمة العفو الدولية. وكان هؤلاء يعملون في مهن من

---

[1] مجلة "فورين أفيرز"، "الرئيس السوري يتكلم: حوار مع بشار الأسد"، مارس/آذار- إبريل/نيسان 2015. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.foreignaffairs.com/interviews/2015-01-25/syrias-president-speaks

[2] طلبت منظمة العفو الدولية من السلطات السورية في الآونة الأخيرة السماح لها بدخول سوريا عبر رسالة بعثت بها، في 13 يوليو/تموز 2016، إلى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

[3] تعكس هذه النسبة النمط الذي لاحظته منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى، وهو أن الرجال معرضون على وجه الخصوص للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وما يتبعهما من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والوفاة في الحجز. وبالرغم من أن النساء، بل والأطفال، يُستهدفن أيضاً، فإنهن أقل عرضة للاعتقال التعسفي ولما يعقبه من انتهاكات بالمقارنة مع الرجال. ولمزيد من المعلومات، انظر: منظمة العفو الدولية، "بين السجن والقبر": حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2579/2015) [بالعربية].

شتى قطاعات المجتمع، وبينهم محاسبون ومحامون ومعلمون وأساتذة جامعيون وطلبة ومهندسون وكهربائيون ومعماريون وأصحاب أعمال تجارية ومديرو مراكز رياضية ومساعدو مبيعات وكتاب وصحفيون وممثلون وفنانون وموظفون في منظمات غير حكومية ومدافعون عن حقوق الإنسان ومزارعون وعمال باليومية.

وقد جرت الإشارة إلى معظم من تمت مقابلتهم بأسمائهم الأولى، بناء على طلب كثيرين منهم. وطلب عدة أشخاص منهم حجب أسمائهم، إما للحفاظ على سلامتهم الشخصية، أو للحفاظ على سلامة أفراد عائلاتهم الذين يعيشون في سوريا. وفي هذه الحالات، أوردت منظمة العفو الدولية شهاداتهم، ولكنها غيرت أسماءهم. وتظهر هذه الأسماء بين مزدوجتين في مختلف أجزاء التقرير.

وتغطي عينة الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية لأغراض هذا التقرير أحداثاً وقعت في الفترة من إبريل/نيسان 2011 إلى ديسمبر/كانون الأول 2015. وقد خلصت المنظمة إلى أن جميع قوات الأمن وأجهزة المخابرات، التي تعمل تحت إمرة الحكومة السورية، مسؤولة عن الانتهاكات التي زُعم وقوعها، حيث كان من جرت مقابلتهم معتقلين في فروع لقوات الأمن في جميع المدن السورية الرئيسية، بما فيها: حلب، ودمشق، ودير الزور، ودرعا، وحماة، وحمص، وإدلب، واللاذقية، وطرطوس.

وتعاونت منظمة العفو الدولية في التحقق من المعلومات مع "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية متخصصة في استخدام أساليب البحث العلمي لتقصي انتهاكات حقوق الإنسان؛ وذلك للحصول على تقديرات لعدد الوفيات التي وقعت في حجز السلطات السورية، في الفترة من عام 2011 إلى عام 2015.[4]

كما تشاورت منظمة العفو الدولية مع ثلاثة محامين سوريين، وقاضيين عسكريين سابقين انشقا عن الجيش وفرا إلى خارج البلاد، ومع طبيب عمل في مستشفيات عسكرية مختلفة قبل فراره من سوريا، وناشطة سورية في مجال الدفاع عن حقوق المرأة، ومع العلاَّمة البريطاني المتخصص في الطب الشرعي، ديريك باوندر، وذلك للتحقق من مصداقية الشهادات التي جُمعت.

واستعرض باحثو منظمة العفو الدولية البيانات الحكومية المتعلقة بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وبيانات صادرة عن هيئات دولية للمراقبة، مثل "لجنة التحقيق الدولية"، المفوَّضة من الأمم المتحدة، وهيئات وآليات تابعة للأمم المتحدة، وكذلك عن منظمات غير حكومية دولية وسورية. وأخيراً، تعاونت منظمة العفو الدولية مع ناشطين أفراد

---

[4] لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى الفصل 9 من هذا التقرير، وكذلك إلى وثيقة "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان" المعنونة، مذكرة فنية مقدمة لتقرير منظمة العفو الدولية بشأن الوفيات في الحجز، أغسطس/آب 2016. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:

https://hrdag.org/wp-content/uploads/2016/07/HRDAG-AI-memo.pdf

ومجموعات رصد سورية، مثل"مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"، و"الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، و"المعهد السوري للعدالة والمساءلة"، للتواصل مع الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطات السورية.

وعلى الرغم من عدم استعداد الحكومة السورية للتعامل مع المنظمات المستقلة لحقوق الإنسان، فقد حاولت منظمة العفو الدولية وأعضاؤها، بصورة متكررة، الاتصال بالسلطات بشأن حالات الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وكذلك بشأن انتهاكات أخرى ارتُكبت في سياق الأزمة في سوريا منذ اندلاعها في 2011، بما في ذلك عبر المراسلات، وعرض معطيات الأبحاث طلباً للتعليق والاتصالات العاجلة بشأن حالات فردية وحملات جماعية.[5] وفي حالات نادرة، تبادلت الحكومة السورية مع منظمة العفو الدولية بيانات إعلامية كانت قد أصدرتها في ردها على مسائل عامة أثيرت، ولكنها لم تقدم في أي وقت من الأوقات أية تعليقات على ما قدمته منظمة العفو الدولية من ادعاءات محددة تتعلق بالانتهاكات.

وفي وقت إصدار هذا التقرير، لم تكن منظمة العفو الدولية قد تلقت أي رد من السلطات السورية على رسالة بعثت بها، في 13 يوليو/تموز 2016، لتطلب منها توضيحات بشأن الادعاءات المثارة في هذا التقرير، أو على طلبات منظمة العفو المتكررة السماح لها بزيارة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم في سوريا. وستقوم منظمة العفو الدولية بتضمين فحوى أية تعليقات تتلقاها من الحكومة السورية لاحقاً في منشوراتها التي ستصدرها للتداول العام في المستقبل.

[5] في ديسمبر/كانون الأول 2015، على سبيل المثال، كتب ما يزيد على 200 ألف شخص إلى الممثل الدائم لسوريا لدى الأمم المتحدة في نيويورك للإعراب عن قلقهم بشأن القبض على أم وأطفالها الستة على أيدي عناصر المخابرات العسكرية، حيث كانوا جميعهم عرضةً لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأدرجت حالتهم ضمن حملة منظمة العفو الدولية "اكتب من أجل الحقوق". ولمزيد من المعلومات بشأن الحملة، انظر: منظمة العفو الدولية، "اكتب من أجل الحقوق"، ديسمبر/كانون الأول 2015. [بالعربية]. مُتاح على الموقع:

https://www.amnesty.org/ar/get-involved/write-for-rights/

# 3- خلفية

**"عندما بدأتُ أشارك في المظاهرات، كان كل ما أريده هو أن أعيش في بلد متطور ومحترم... أنا أدفع الضرائب المستحقة عليَّ، وأريد حقوقي".**

أبو أنس[6]

## 3-1 النزاع في سوريا

تدهور وضع حقوق الإنسان في سوريا على نحو سريع منذ اندلاع المظاهرات السلمية المطالبة بالتغيير السياسي في فبراير/شباط 2011. فعندما بدأت المظاهرات، ردت القوات الحكومية بقمع المتظاهرين السلميين بشكل عنيف.[7] ومع ما أعقب ذلك من انتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، تطور الوضع إلى نزاع داخلي مسلح بحلول منتصف عام 2012.[8] ومنذ ذلك الحين، أصبح المدنيون بين شقي الرحى، حيث تواصل قوات الحكومة السورية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وهي بمنأى عن العقاب والمحاسبة.

وأشارت البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية إلى وقوع جرائم ضد الإنسانية على أيدي القوات الحكومية منذ إبريل/نيسان 2011.[9] فخلال النزاع المسلح، وثَّقت المنظمة حالات

[6] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 17 فبراير/شباط 2016.

[7] انظر على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، "الاعتقال المميت: الوفيات في الحجز في خضم الاحتجاجات الشعبية في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/035/2011) [بالعربية]؛ ومنظمة العفو الدولية، "شريط فيديو سوري يشير إلى اعتماد قوات الأمن لسياسة "إطلاق النار بهدف القتل" (تقرير إخباري، 26 مايو/أيار 2011) [بالإنجليزية]؛ ومنظمة العفو الدولية، "الأمم المتحدة تحث على التحرك في أعقاب جمعة دامية في سوريا" (تقرير إخباري، 6 يونيو/حزيران 2011) [بالإنجليزية].

[8] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "سوريا: اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري يواصلان جهود الإغاثة وسط تصاعد القتال"، 17 يوليو/تموز 2012. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2012/syria-update-2012-07-17.htm

[9] منظمة العفو الدولية، "يتعين على مجلس الأمن إحالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية" (تقرير إخباري، 26 إبريل/نيسان 2011) [بالإنجليزية].

لاستهداف المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك المستشفيات، بشكل متعمد، وكذلك هجمات عشوائية دون تمييز، على أيدي السلطات السورية وحلفائها.[10] وتوصلت المنظمة إلى أدلة تؤكد أن الحكومة فرضت حصاراً على عدة مناطق، مما أدى إلى حرمان السكان المدنيين من الطعام وغيره من وسائل العيش الأساسية.[11] كما تعرض عشرات الآلاف من الأشخاص، وأغلبيتهم الساحقة من المدنيين، للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري على أيدي السلطات السورية.[12]

وبالإضافة إلى ذلك، وثّقت منظمة العفو الدولية انتهاكات جسيمة، من بينها جرائم حرب، ارتكبتها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، وما زال بعضها يواصل استهداف المدنيين بأشكال شتى، من بينها التفجيرات الانتحارية في المناطق الآهلة بالمدنيين،[13] واختطاف وقتل عدد من موظفي الإغاثة والنشطاء المحليين والصحفيين الأجانب، وقتل أسرى من الجنود الحكوميين والمقاتلين الموالين للحكومة بدون محاكمة.[14] وقد توصلت الأمم المتحدة إلى أن بعض تلك الجماعات، مثل الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية"، قد فرضت قيوداً على دخول موظفي المساعدات الإنسانية التابعين للأمم المتحدة وللجهات المشاركة معها، ممن يقومون بتقديم المساعدات إلى من يحتاجونها.[15]

---

[10] انظر على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، ""الموت في كل مكان": جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في حلب بسوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/1370/2015) [بالعربية]؛ ومنظمة العفو الدولية، ""لم يتم تدمير أهداف مدنية": كشف النقاب عن بيانات روسيا بشأن ضرباتها في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/3113/2015) [بالعربية].

[11] منظمة العفو الدولية، ""تُركوا ليموتوا تحت الحصار": جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في الغوطة الشرقية، بسوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2079/2015) [بالعربية]؛ ومنظمة العفو الدولية، "انتزاع الحياة من جوف اليرموك: جرائم الحرب ضد المدنيين المحاصرين" (رقم الوثيقة: MDE 24/008/2014) [بالعربية].

[12] منظمة العفو الدولية، ""بين السجن والقبر": حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2579/2015) [بالعربية].

[13] منظمة العفو الدولية، "العراق: جردة حساب: تسليح "تنظيم الدولة الإسلامية"" (رقم الوثيقة: MDE 14/2812/2015) [بالعربية].

[14] منظمة العفو الدولية، ""لقد كان التعذيب عقاباً لي": حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/4227/2016) [بالعربية]؛ ومنظمة العفو الدولية، "سوريا/العراق: منظمة العفو الدولية تدين قتل ديفيد هاينز بدون محاكمة على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية" (رقم الوثيقة: MDE 24/039/2014) [بالإنجليزية].

[15] مجلس الأمن، تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، و2165 (2014)، و2191 (2014)، و2258 (2015)- تقرير الأمين العام، 23 مارس/آذار 2016. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2016/272&referer=http://www.un.org/en/sc/documents/sgreports/2016.shtml&Lang=A

وعلى ضوء هذه الانتهاكات الجسيمة، سعت منظمة العفو الدولية منذ عام 2011 إلى حث مجلس الأمن الدولي على إحالة الوضع في سوريا إلى المدعي العام في "المحكمة الجنائية الدولية". ومع ذلك، لم يصدر مجلس الأمن أول قرار فعلي بخصوص الانتهاكات التي تقع في سوريا إلا في فبراير/شباط 2014. وبحلول ذلك الوقت، كان حوالي 100 ألف شخص، وبينهم نحو 10 آلاف طفل، قد لقوا مصرعهم من جراء النزاع، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة.[16] وقد طالب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 جميع أطراف النزاع إلى وقف أعمال الاعتقال التعسفي والاختطاف والاختفاء القسري. كما ذكَّر القرار جميع أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني في ضمان حماية المدنيين غير المشاركين في الأعمال الحربية. إلا إن مجلس الأمن لم يحدد أية عقوبات على الأطراف التي لا تلتزم بتنفيذ القرار.

وبعد مرور أكثر من عام على صدور القرار الأول، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2254، الذي نص على خريطة طريق لتنفيذ عملية سلام. وفي فبراير/شباط 2016، بدأ "المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا"، ستافان دي ميستورا، في تسهيل مباحثات في جنيف بين ممثلي الحكومة السورية وممثلين للمعارضة. بيد أن محادثات السلام توقفت منذ إبريل/نيسان 2016.[17]

وبحلول مطلع يناير/كانون الثاني 2016، كانت أعمال العنف في سوريا قد أدت إلى نزوح ما يزيد عن 11 مليون نسمة،[18] بينما كان حوالي 13 ونصف مليون نسمة في حاجة لمساعدات إنسانية. ومع استمرار النزاع، يسعى مزيد من السوريين إلى الفرار من بلدهم، وكذلك من المنطقة بأسرها، ولكنهم يواجهون تحديات هائلة في العثور على ملاذ آمن، حيث تفرض الدول المجاورة بشكل متزايد قيوداً مشددةً على دخول اللاجئين السوريين إلى أراضيها، بينما لا توجد سوى قلة قليلة من السبل الآمنة والقانونية للجوء في مناطق أخرى.[19]

---

[16] الأمم المتحدة، "مجلس الأمن يعتمد بالإجماع القرار 2139 (2014) لتسهيل وصول المساعدات إلى السوريين، وإنقاذهم من "الظلمة المريرة"، 22 فبراير/شباط 2014. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.un.org/press/en/2014/sc11292.doc.htm

[17] في وقت كتابة التقرير الحالي، لم يكن قد حُدد موعد لاستئناف المباحثات. انظر، على سبيل المثال: رويترز: "القوى الكبرى تفشل في الاتفاق على موعد جديد لمباحثات السلام السورية"، 17 مايو/أيار 2016. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0Y81NV

[18] لمزيد من المعلومات، انظر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "عن الأزمة"، 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.unocha.org/syrian-arab-republic/syria-country-profile/about-crisis

[19] منظمة العفو الدولية، "اتحاد للحماية: برنامج منظمة العفو الدولية لحماية اللاجئين في أوروبا" (رقم الوثيقة: EUR 01/2417/2015) [بالإنجليزية].

## 2-3 التعذيب على أيدي القوات الحكومية

لجأت السلطات السورية على مدى عقود لاستخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة من أجل القضاء على المعارضة. وقد تفشى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، على وجه الخصوص، خلال الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن العشرين، في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد، والد الرئيس الحالي بشار الأسد. وكانت معظم أعمال الاعتقال والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي استهدفت المشتبه في معارضتهم للحكومة تُرتكب في ذلك الوقت، كما هو الحال في الوقت الحالي، على أيدي أجهزة المخابرات الأربعة في سوريا، وهي: إدارة المخابرات الجوية، وشعبة المخابرات العسكرية، وشعبة الأمن السياسي، وإدارة المخابرات العامة (ويُشار لها أيضاً باسم "أمن الدولة")، بالإضافة إلى الشرطة العسكرية. وفي تقرير صدر عام 1987، وثَّقت منظمة العفو الدولية 38 وسيلة مختلفة من وسائل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة تستخدمها قوات الأمن السورية.[20]

وقد ساعدت حالة الطوارئ، التي ظلت سارية في سوريا منذ مارس/آذار 1963 إلى إبريل/نيسان 2011، على تسهيل تلك الانتهاكات،[21] إذ كانت حالة الطوارئ تمنح أجهزة الأمن سلطات صريحة تتيح لها تجاوز القوانين العادية، وذلك بتنفيذ عمليات اعتقال وقائي لفترات غير محددة، ووضع المعتقلين خارج إطار الحماية القضائية، وعدم محاسبة قوات الأمن على معاملتها للمعتقلين. كما أدت حالة الطوارئ إلى تعطيل العمل بالضمانات التشريعية لحماية المواطنين في سوريا من الاعتقال التعسفي ومن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ونتيجة لذلك، تعرض آلاف الأشخاص للاعتقال التعسفي، أو الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، أو الاختفاء القسري، حسبما ورد. كما تعرض كثيرون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم سراً.

ومع خروج الناس إلى الشوارع في مظاهرات، كانت سلمية في معظمها، اعتباراً من مارس/آذار 2011، صعَّدت السلطات السورية من قمعها العنيف للمعارضة السلمية، وذلك باستخدام قنَّاصة يستهدفون المتظاهرين، وبموجات من عمليات الاعتقال التعسفي للأشخاص المشتبه في مشاركتهم في مظاهرات. وقد أُلغيت حالة الطوارئ في إبريل/نيسان 2011،[22] إلا إن ذلك لم يسفر عن أي تحسن في حماية الأفراد من السلطات الواسعة لقوات الأمن، فلم يمض

---

[20] منظمة العفو الدولية، "سوريا: التعذيب على أيدي أجهزة الأمن" (رقم الوثيقة: MDE 24/009/1987) [بالإنجليزية].

[21] لمزيد من المعلومات عن حالة الطوارئ وما يرتبط بها من انتهاكات في الإجراءات القضائية، انظر: منظمة العفو الدولية، "مذكرة بشأن محكمة أمن الدولة العليا: ملخص لبواعث قلق منظمة العفو الدولية" (رقم الوثيقة: MDE 24/039/2007) [بالإنجليزية].

[22] منظمة العفو الدولية، "التعهدات السورية بالإصلاح تبدو جوفاء مع مقتل مزيد من المتظاهرين" (تقرير إخباري، 19 إبريل/نيسان 2011) [بالإنجليزية].

وقت طويل حتى أصدرت الحكومة قوانين جديدة تتيح لقوات الأمن مواصلة ممارساتها الراسخة.[23] ومن ذلك الحين، لم يشهد الوضع في سوريا سوى مزيد من التدهور.

## 3-3 التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي جماعات مسلحة غير تابعة للدولة

ارتكبت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة أيضاً انتهاكات ضد الأشخاص الذين احتجزتهم، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وأعمال القتل دون محاكمة. وقد وثّقت منظمة العفو الدولية وقوع مثل هذه الانتهاكات على أيدي تنظيم "الدولة الإسلامية" و"جبهة النصرة" وغيرهما من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وخلصت إلى أن بعض هذه الانتهاكات تُعد بمثابة جرائم حرب.[24] كما توصلت "لجنة التحقيق الدولية" التابعة للأمم المتحدة إلى أن تنظيم "الدولة الإسلامية" و"جبهة النصرة" وغيرهما من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قد ارتكبت جرائم حرب، من قبيل التعذيب والقتل العمد، كما ارتكب تنظيم "الدولة الإسلامية" جرائم ضد الإنسانية، وذلك في سياق عمليات الاحتجاز.[25] إلا إن منظمة العفو الدولية خلصت إلى تقدير مفاده أن الغالبية العظمى من الانتهاكات المتصلة بالاحتجاز منذ عام 2011 قد وقعت على أيدي السلطات السورية.

---

[23] من هذه القوانين، على سبيل المثال، المرسوم التشريعي رقم 55، الصادر في 21 إبريل/نيسان 2011، الذي نص على زيادة الحد الأقصى لمدة الاحتجاز بدون توجيه تهمة ليصل إلى 60 يوماً، كما زاد من صلاحيات أجهزة الأمن والمخابرات، وكذلك "قانون مكافحة الإرهاب"، الذي بدأ سريانه في عام 2012، ونص على إنشاء محكمة لمكافحة الإرهاب، وهي محكمة تعمل بالمخالفة للمبادئ الدولية للمحاكمة العادلة. لمزيد من المعلومات عن "محكمة مكافحة الإرهاب" و"قانون مكافحة الإرهاب"، انظر، على سبيل المثال: هيومن رايتس ووتش (مراقبة حقوق الإنسان)، "سوريا: استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة"، 25 يونيو/حزيران 2013. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:

https://www.hrw.org/ar/news/2013/06/25/250229

[24] انظر على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، ""لقد كان التعذيب عقاباً لي": حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/4227/2016) [بالعربية]؛ ومنظمة العفو الدولية، "حكم الخوف: الانتهاكات أثناء الاحتجاز على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/063/2013) [بالإنجليزية].

[25] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر: الوفيات أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية". [بالعربية]. مُتاح على الرابط:

http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-31-CRP1_ar.pdf

# 4- نظرة عامة

**"أول ما يفعله التعذيب أنه يقضي على كرامتك... إنه يحطم إنسانيتك. لا أدري السبب في ذلك، ولكن هذا ما يفعله".**

عمر أ.[26]

**ما هو التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؟**

في "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" الصادرة عن الأمم المتحدة ("اتفاقية مناهضة التعذيب")، والتي انضمت إليها سوريا كدولة طرف، يرد التعريف التالي للتعذيب:

"يُقصد "بالتعذيب" أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يُشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية".

ولا يتيسر دائماً التمييز بشكل قاطع بين الأفعال التي تُعد من قبيل التعذيب وتلك التي تُعد من قبيل المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (غير ذلك من ضروب المعاملة السيئة). إلا إن مثل هذا التمييز غير ذي أهمية، من الناحية العملية، لأن جميع أشكال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة محظورةٌ بموجب "اتفاقية مناهضة التعذيب"، وبموجب معاهدات أخرى انضمت إليها سوريا كدولة طرف، مثل "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وبموجب القانون الدولي العرفي.

[26] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 2015.

# 1-4 نطاق الانتهاكات

بالرغم من أن السلطات السورية تبذل قصارى جهدها من أجل الحفاظ على سرية المعلومات عن أماكن الاحتجاز الخاصة بها،[27] فقد تمكنت هيئات مراقبة من جمع أدلة كافية تُظهر أن "عدد الأشخاص المحتجزين لدى الحكومة السورية في أي وقت من الأوقات يُقدّر بعشرات الآلاف".[28] وبالإضافة إلى ذلك، فقد قدم معتقلون سابقون وأفراد عائلاتهم، وموظفون مدنيون وعسكريون منشقون، سبق أن عملوا في مراكز احتجاز ومحاكم ومستشفيات تديرها الدولة، أدلةً موثوقةً تُكمل الصورة القاتمة للواقع الذي يعيشه المعتقلون في سوريا. كما تكشَّفت بعض الأدلة الدامغة في عام 2014، عندما نشر مصور عسكري سوري سابق، بعد أن ترك عمله، عشرات الآلاف من الصور (التي أُطلق عليها اسم "صور القيصر") تُظهر آلاف المعتقلين الذين قُتلوا أثناء احتجازهم لدى قوات الأمن السورية، ولاسيما شعبة المخابرات العسكرية وإدارة المخابرات الجوية في دمشق.

وقد حلَّلت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، وهي منظمة دولية غير حكومية، بعض هذه الصور وهي تتقصى ملابسات وفاة 27 من الأفراد الذين وردت صورهم ضمن "صور القيصر"، وفي أعقاب مقابلات مع بعض أقارب الضحايا والشهود والمختصين في الطب الشرعي، خلصت المنظمة إلى أن الصور التي تم تحليلها حقيقية.[29]

وقد أشارت تقديرات "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية تستخدم المناهج العلمية لتحليل انتهاكات حقوق الإنسان ولاسيما في ظروف النزاعات المسلحة، إلى أن ما لا يقل عن 17723 شخصاً قد لقوا مصرعهم أثناء الاحتجاز في شتى أنحاء سوريا خلال الفترة من 15 مارس/آذار 2011 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. وترى "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان" ومنظمة العفو الدولية أن هذا التقدير متحفظٌ وأن الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك على الأرجح.[30]

---

[27] مثلما سبقت الإشارة تفصيلاً في الفصل الثاني من هذا التقرير، فقد رفضت السلطات السورية السماح لجماعات مراقبة حقوق الإنسان المستقلة، بما في ذلك منظمة العفو الدولية و"لجنة التحقيق الدولية"، بدخول سوريا.

[28] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر".

[29] هيومن رايتس ووتش، "لو تكلم الموتى: الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية"، 2015. [بالعربية]. (يُشار له اختصاراً فيما بعد بعبارة "لو تكلم الموتى"). مُتاح على الرابط:

https://www.hrw.org/ar/report/2015/12/16/284536

[30] لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى الفصل 9 من هذا التقرير، وكذلك إلى وثيقة "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان" المعنونة، مذكرة فنية مقدمة لتقرير منظمة العفو الدولية بشأن الوفيات في الحجز، أغسطس/آب 2016. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:

https://hrdag.org/wp-content/uploads/2016/07/HRDAG-AI-memo.pdf

كما نفَّذت "لجنة التحقيق الدولية" التابعة للأمم المتحدة عمليات مكثَّفة لجمع المعلومات بشأن الانتهاكات في مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة السورية، وأجرت في سياق تحقيقاتها مقابلات مع ما يزيد عن 500 من السجناء السابقين، الذين اعتُقلوا خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2015. وخلصت اللجنة إلى أن السلطات السورية فرضت بشكل متعمد ظروفاً معيشية مميتة تسببت في "حدوث وفيات على نطاق واسع"، وذلك في إطار سياسة منظَّمة للدولة بالتعدي على السكان المدنيين. وانتهت اللجنة إلى وجود "أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن السلوك الموصوف يصل إلى حد الإبادة كجريمة ضد الإنسانية".[31] كما خلصت اللجنة إلى توفر أدلة كافية لاستنتاج أن السلطات السورية ارتكبت أيضاً "جرائم حرب تتمثل في القتل والمعاملة القاسية والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي والاعتداء على الكرامة الشخصية".[32]

وخلصت منظمة العفو الدولية أيضاً، منذ أغسطس/آب 2011، إلى أن استخدام التعذيب بشكل منظم والعدد المتزايد من الوفيات أثناء الاحتجاز في شتى مراكز الاحتجاز في سوريا يشيران إلى أن السلطات السورية ارتكبت جرائم ضد الإنسانية.[33]

## 2-4 الأشخاص المستهدفون

تشير البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية منذ اندلاع الأزمة في عام 2011 إلى أن أي شخص يُعتقد أنه معارض للحكومة يكون عرضةً للاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري والتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بل وربما الموت في الحجز.[34] وتتباين أسباب القبض على أي شخص للاشتباه في معارضة الحكومة، وقد تشمل ممارسة أنشطة سلمية، كأن يكون الشخص من المدافعين عن حقوق الإنسان أو الصحفيين أو سواهم من العاملين في الإعلام، أو ممن يقدمون مساعدات إنسانية أو طبية لمدنيين في حاجة لها، أو أن يكون قد سبق له الانخراط في تنظيم مظاهرات مطالبة بالإصلاح أو المشاركة فيها. ومن الأسباب الأخرى التي يمكن أن تؤدي للقبض أن يكون للشخص قريب مطلوب لدى قوات الأمن،

---

[31] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر"

[32] خلصت "لجنة التحقيق الدولية"، في تقريرها الصادر في فبراير/شباط 2016، إلى أن الحكومة ارتكبت "جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الإبادة والقتل والاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والاختفاء القسري وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية" (مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر").

[33] منظمة العفو الدولية، "الاعتقال المميت: الوفيات في الحجز في خضم الاحتجاجات الشعبية في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/035/2011) [بالعربية]؛ ومنظمة العفو الدولية، "أردت أن أموت: ضحايا التعذيب في سوريا يتحدثون عن محنتهم" (رقم الوثيقة: MDE 24/016/2012) [بالعربية].

[34] لمزيد من التفاصيل عن الأشخاص المستهدفين، انظر: منظمة العفو الدولية، " "بين السجن والقبر": حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2579/2015) [بالعربية].

أو أن "يبلغ" عنه أحد المخبرين، بما في ذلك البلاغات التي تكون بدافع الرغبة في تحقيق مكسب مالي أو تسوية حسابات شخصية. وقد أوضح مجد، وهو محاسب ومصور تحدث إلى منظمة العفو الدولية عن تجربته في الاعتقال، بقوله: "معظم الأشخاص اعتُقلوا بسبب ما قاله عنهم المخبرون ليس إلا. وكان بلاغ المخبر يُعتبر حقيقة، وعليك أن تعترف بصحة ما قاله".[35]

كما تشير بحوث سابقة أجرتها منظمة العفو الدولية إلى أن الحكومة تستهدف عموماً الرجال خلال حملات القبض.[36] ومن المعتاد أيضاً اعتقال نساء وتعرضهن للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإن كانت أعدادهن أقل بالمقارنة بأعداد الرجال المعتقلين. كما يُعتقل أطفال، إما للأسباب نفسها التي يُعتقل على أساسها البالغون، أو لوجودهم رهن الاحتجاز مع أمهاتهم السجينات.[37]

## 3-4 بنية أساسية مميتة: فروع الأمن، والمحاكمات الجائرة، والسجون

في جميع الحالات تقريباً، يتولى القبض على الأشخاص المعتقد أنهم معارضون للحكومة واحدٌ من الفروع الأربعة لقوات الأمن السورية، وهي: إدارة المخابرات الجوية، وشعبة المخابرات العسكرية، وشعبة الأمن السياسي، وإدارة المخابرات العامة (ويُشار لها أيضاً باسم "أمن الدولة"). وفي بعض الحالات، تتولى عملية القبض ميليشيات تابعة للحكومة السورية، ومن بينها "قوات الدفاع الوطني"، بالإضافة إلى المجموعات شبه العسكرية التابعة للحكومة والمعروفة باسم "الشبيحة".

وعادةً ما يُنقل المعتقل إلى فرع قوات الأمن الذي نفَّذ عملية القبض، حيث يمكن أن يُحتجز لعدة ساعات أو شهور، بل وسنوات، قبل نقله إلى فروع أخرى. وفي كثير من الحالات، يُنقل المعتقل في نهاية المطاف إلى واحد أو أكثر من الفروع التي تديرها أجهزة المخابرات الأربعة في دمشق. وقد تشكلت في عام 2011 لجان تحقيق مشتركة، مؤلفة من ممثلين لأجهزة الأمن المختلفة.[38]

---

[35] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 19 فبراير/شباط 2016.

[36] وجدت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" أنه، في أغسطس/آب 2015، كان 90 بالمئة من ضحايا الاختفاء القسري من الرجال. (الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "لا أثر: ضحايا الاختفاء القسري في سوريا، أغسطس/آب 2015. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:

www.sn4hr.org/blog/2015/08/30/11397

[37] لمزيد من المعلومات عن حالات أمهات اعتُقلن مع أطفالهن، انظر، على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، "تحرك عاجل: سوريا: أب وأم وأطفالهما الستة معرضون للخطر" (رقم الوثيقة: MDE 24/045/2014). [بالعربية].

[38] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر".

إلا إن الشخص قد يكون مطلوباً لدى أكثر من جهاز أمني بسبب ادعاءات متباينة أو متماثلة، وقد يُنقل من فرع إلى آخر، عدة مرات في بعض الأحيان. وقد ذكر معتقلون سابقون أن المحققين في كل فرع تكون لديهم عموماً، على ما يبدو، خلفية وافية عن التحقيقات السابقة.

ويتولى عملية نقل المعتقل جهاز الأمن المعني أو الشرطة العسكرية، وإن كان بعض المعتقلين قد يُنقلون بمعرفة إدارة الأمن الجنائي، وهي إدارة تابعة لوزارة الداخلية وتتولى عموماً التحقيق في الجرائم العادية. وعادةً ما ينطوي الاستجواب على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ويتم عموماً بعد وقت قصير من إلقاء القبض على الشخص، ويستمر عدة أيام أو أسابيع، وكثيراً ما يستمر إلى أن يُجبر المعتقل على التوقيع على "اعتراف". وفي كثير من الأحيان، يتكرر الاستجواب عند نقل الشخص إلى فرع أمني آخر. وبوجع عام، يتعرض الأشخاص المحتجزون في فروع أجهزة الأمن للاختفاء القسري، وإن كان أهالي المعتقلين يتمكنون في بعض الأحيان من رشوة أشخاص، يشير إليهم الشهود عموماً باسم "الوسطاء"، أو يتمكنون من التعاون معهم بشكل أو آخر، من أجل الحصول على معلومات عن أقاربهم المعتقلين أو سعياً إلى حمايتهم من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.[39]

وعندما يُحال الشخص الذي يُعتقد أنه معارض للحكومة إلى المحاكمة، فالأرجح أن يُحاكم أمام محكمة مكافحة الإرهاب، التي أُنشئت في عام 2012، أو أمام محكمة الميدان العسكرية، بالرغم من أن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية أمرٌ مخالف للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.[40] وتتسم المحاكمات أمام هاتين المحكمتين بالجور الفادح.

ولا تعمل محكمة مكافحة الإرهاب وفق المعايير الأساسية للمحاكمة العادلة.[41] ففي الواقع العملي، لا تستغرق جلسات المحكمة سوى بضع دقائق. وفي بعض الحالات، يذكر المتهمون

---

[39] يحدث الاختفاء القسري عندما تنكر الحكومة القبض على الشخص أو احتجازه، أو عندما ترفض تقديم أية معلومات إلى أهله عن مكانه. ومن ثم، يوضع ذلك الشخص خارج إطار حماية القانون، مما يجعله بصفة خاصة عرضةً للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. لمزيد من المعلومات عن الرشا في هذا السياق، انظر: منظمة العفو الدولية، "بين السجن والقبر": حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2579/2015) [بالعربية].

[40] أُنشئت محاكم الميدان العسكرية في سوريا بموجب المرسوم التشريعي رقم 109 لسنة 1968، بغرض محاكمة أفراد القوات المسلحة. وظلت هذه المحاكم تُستخدم بشكل مكثَّف حتى عقد الثمانينات من القرن العشرين، وبعد ذلك قلَّ استخدامها. وقد تجدد استخدام هذه المحاكم في أعقاب اندلاع الأزمة الحالية في عام 2011، وهي تُستخدم حالياً بشكل مكثَّف لمحاكمة المدنيين، بما في ذلك النشطاء السلميون، وذلك بالمخالفة للقانون الدولي.

[41] أُنشئت محكمة مكافحة الإرهاب بموجب القانون رقم 22 لسنة 2012 (نص القانون [بالعربية] مُتاح على الرابط: www.://bit.ly/1srzJx8) باعتبارها "محكمة تختص بالنظر في قضايا الإرهاب" (المادة 1)، ويشمل اختصاصها جميع الأشخاص من مدنيين وعسكريين (المادة 4). وبالرغم من أن المحكمة تكفل "الاحتفاظ بحق الدفاع"، فإن القانون ينص على أنها لا تتقيد بالتشريعات النافذة ولا بإجراءات المحاكمة العادلة (المادة 7). ويرد تعريف الجرائم المتعلقة بالإرهاب في القانون رقم 19 لسنة 2012. (نص القانون [بالعربية] مُتاح على الرابط: http://ouruba.alwehda.gov.sy/node/226558).

أنهم تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، ولكن القضاة لا يأمرون بإجراء تحقيقات في هذه الادعاءات. وفي حالات أخرى، يُحجم المتهمون عن ذكر ما تعرضوا له نظراً لخوفهم بسبب وجود أفراد من أجهزة الأمن في قاعة المحكمة. ومن المعتاد أن تُقبل "الاعترافات" المنتزعة تحت وطأة التعذيب باعتبارها أدلة، وتُفرض قيود مشددة على حق الدفاع.[42] وعادةً ما يُنقل المتهمون المعتقلون، أثناء محاكمتهم أمام محكمة مكافحة الإرهاب، إلى أحد السجون المدنية، وخاصة سجن عدرا في دمشق. وعادةً ما يدفع أهالي المعتقلين رشا إلى القضاة، تتراوح بين مئات وعشرات الألوف من الدولارات، من أجل إطلاق سراح أقاربهم.

أما محاكم الميدان العسكرية، فتتم إجراءاتها في جلسات مغلقة، ولا يُسمح للمتهمين الماثلين أمامها بالاستعانة بمحامين.[43] ولا يجوز استئناف أحكام المحكمة، التي عادةً ما تصدر هي الأخرى إثر محاكمات لا تستغرق سوى بضع دقائق. ويمكن للمحكمة أن تصدر عقوبات قاسية، بما في ذلك عقوبة الإعدام.[44] وفي كثير من الحالات، لا يُبلغ المتهمون بالأحكام التي صدرت ضدهم.

وفي كثير من الأحيان، يُنقل الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام من محاكم الميدان العسكرية إلى سجن صيدنايا العسكري، وهو سجن يخضع لإشراف الشرطة العسكرية.[45] ويُحتجز في سجن صيدنايا معتقلون مدنيون وأشخاصٌ قُبض عليهم أثناء أداء خدمتهم العسكرية، وإن كانت الأغلبية الساحقة من المدنيين، على ما يبدو. ويتفشى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في سجن صيدنايا، كما إن الوفيات أثناء الاحتجاز أمر معتاد. ولا يُسمح بتلقي زيارات عائلية إلا لنسبة ضئيلة من المحتجزين في سجن صيدنايا، بينما يظل الآخرون محتجزين في ظروف تُعد بمثابة اختفاء قسري.

وقد عبَّرت "لجنة التحقيق الدولية" التابعة للأمم المتحدة عن ذلك الوضع بقولها إن "نظام العدالة الجنائية السوري... يخفق باستمرار في الحفاظ على المعايير الدولية لحقوق الإنسان في

---

[42] في مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال المحامي السوري أنور البني، وهو محام معني بحقوق الإنسان ومدير "المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية"، إن دور المحامين في المحاكمات أمام محكمة مكافحة الإرهاب محدود للغاية. فلا يُسمح لهم بالتحدث مع موكليهم إلا بعد انتهاء قاضي التحقيق من استجوابهم، ولا يُسمح لهم بالاطلاع على ملفات القضايا الخاصة بموكليهم، بما في ذلك الأدلة ضدهم، إلا في أضيق الحدود، حيث لا يُسمح لهم بالاطلاع عليها إلا بعد توجيه الاتهام رسمياً إلى الموكلين من قاضي التحقيق. وقد كرر المحامي السوري عويس، من "المركز السوري للعدالة والمساءلة، تلك الملاحظات، في مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 29 يوليو/تموز 2016.

[43] مقابلة مع المحامي أنور البني، مدير "المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية"، يوم 29 مارس/آذار 2016.

[44] المرسوم التشريعي رقم 109 لسنة 1968.

[45] السجن الآخر الخاضع لإشراف الشرطة العسكرية هو السجن المعروف باسم "سجن البولوني" في حمص. انظر، على سبيل المثال: مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر".

كل خطوة من خطوات العملية القضائية".[46]

## 4-4 عدم المحاسبة

استمر ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي القوات التابعة للدولة على مدى عقود، حيث غذّاه مناخ الإفلات من العقاب الذي تعزّزه القوانين السورية.[47] ومع مرور خمس سنوات على اندلاع الأزمة، واستمرار السلطات السورية في إنكار وقوع انتهاكات في مراكز الاحتجاز التابعة لها،[48] تستمر معاناة المعتقلين وعائلاتهم بلا هوادة، حتى بالرغم من مطالب مجلس الأمن الدولي وغيره من هيئات الأمم المتحدة بالإفراج عن أولئك المعتقلين بشكل تعسفي، والكف عن استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وكذلك عن عمليات الاختفاء القسري.[49] ولا تزال المحاسبة على ما حدث للضحايا وعائلاتهم مستحيلةً على المستوى الوطني.[50] كما إن الحكومة السورية لا تزال تحظى بالحماية من مواجهة الولاية

---

[46] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر".

[47] من الناحية النظرية، تُوجد بعض الضمانات القانونية المحدودة للوقاية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في سوريا، إلا إنها، من الناحية العملية، لا توفر أية حماية، حيث تُقابل عادة بالتجاهل من جانب قوات الأمن والقضاء. كما أدت التعديلات التشريعية التي أُدخلت مؤخراً إلى مزيد من تقليص حق الأفراد في الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، إذ ينص المرسوم التشريعي رقم 55 لسنة 2011 على زيادة الحد الأقصى لمدة الاحتجاز بدون توجيه تهمة ليصل إلى 60 يوماً، وإن كان الواقع في كثير من الحالات التي لاحظتها منظمة العفو الدولية أن الشخص قد يظل عرضةً للاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي وخارج نطاق الإشراف القضائي لعدة شهور، بل وسنوات، بعد انقضاء مدة الستين يوماً الأصلية. كما ينص المرسوم نفسه على منح قوات الأمن مزيداً من الصلاحيات.

[48] انظر، على سبيل المثال، القناة الثانية في هيئة الإذاعة والتليفزيون الهولندية العامة (NPO2 TV)، "مقابلة مع الرئيس الأسد"، 17 ديسمبر/كانون الأول 2015. [بالإنجليزية]. نص المقابلة مُتاح على الرابط:

www.presidentassad.net/index.php?option=com_content&view=article&id=1503:president-assad-s-dutch-npo2-tv-interview-decembe-17-2015&catid=314:2015&Itemid=468

[49] انظر، على سبيل المثال: مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، "الوضع الخطير والمتدهور لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في الجمهورية العربية السورية"، 30 سبتمبر/أيلول 2015. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/a_hrc_res_30_10.pdf

[50] فيما يتعلق بحالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، خلصت "لجنة التحقيق الدولية" التابعة للأمم المتحدة إلى أن السلطات السورية قد خلقت نظاماً من الأعمال الانتقامية والترهيب وحجب المعلومات، مما يجعل تقديم شكاوى رسمية أمراً شبه مستحيل. كما لاحظت اللجنة أيضاً "عدم وجود تحقيقات حقيقية". انظر: مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة"، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، 12 فبراير/شباط 2014. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:

القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك من جانب حليفتها روسيا، التي استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد اعتماد عدد من القرارات المتعلقة بسوريا في مجلس الأمن الدولي. ولم يتحقق سوى تقدم محدود للغاية في ممارسة الولاية القضائية العالمية في بلدان أخرى، وذلك لضمان تحقيق العدالة وإظهار الحقيقة وتعويض الضحايا عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب في سوريا.[51]

## 5-4 نطاق التقرير الحالي

بالنظر إلى ما توفر بالفعل من أدلة كثيرة تشير إلى أن السلطات السورية مسؤولة عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في سياق معاملتها للمعتقلين، فإن التقرير الحالي يركز على تجارب 65 شخصاً من ضحايا التعذيب، ويرسم صورةً لمسيرتهم داخل مراكز الاحتجاز التي يصفها كثيرون، مثل "لجنة التحقيق الدولية"، بأنها الأشد فتكاً في سوريا، وهي الفروع التي تديرها إدارة المخابرات الجوية وشعبة المخابرات العسكرية وشعبة الأمن السياسي وإدارة المخابرات العامة، بالإضافة إلى سجن صيدنايا العسكري.[52]

وتبدأ معاناة أولئك الضحايا من لحظة القبض عليهم، وتستمر في جميع مراحل مسيرتهم، من خلال التعذيب بأساليب من قبيل الضرب، والإبقاء في أوضاع مؤلمة والصعق بالصدمات الكهربية، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، بما في ذلك الافتقار إلى ما يكفي من الطعام والمياه

---

http://www.ohchr.org/ar/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session25/Documents/A-HRC-25-65_ar.doc

ونتيجةً للتشريعات التي صدرت في الفترة من عام 1950 إلى عام 2008، أصبح أفراد قوات الأمن يتمتعون من الناحية الفعلية بحصانة من المحاكمة عن الجرائم التي يرتكبونها في سياق ممارسة واجباتهم، إلا في الحالات التي يصدر فيها إذن بذلك من "القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة". ويعني هذا، في واقع الأمر، أنه لا يمكن رفع أية دعاوى ضد أفراد قوات الأمن إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من هؤلاء الأفراد أنفسهم أو من قادتهم العسكريين. انظر: المرسوم التشريعي رقم 61، الصادر في 27 فبراير/شباط 1950؛ والمرسوم التشريعي رقم 14، الصادر في 25 يناير/كانون الثاني 1969؛ والمرسوم التشريعي 69، الصادر في 30 سبتمبر/أيلول 2008. وانظر أيضاً: منظمة العفو الدولية، "الاعتقال المميت: الوفيات في الحجز في خضم الاحتجاجات الشعبية في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/035/2011) [بالعربية].

[51] لمزيد من المعلومات، انظر: نيل ساموندز، "خطوات جنينية على الطريق الطويل إلى إقرار العدالة بخصوص الفظائع في سوريا"، 11 إبريل/نيسان 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

www.jurist.org/hotline/2016/04/neil-sammonds-syria-justice.php

[52] يبين التحليل الذي أجرته منظمة "هيومن رايتس ووتش" لعدد من "صور القيصر" أن أغلب الضحايا تُوفوا في حجز قوات الأمن السورية، ولاسيما المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية. انظر: هيومن رايتس ووتش، "لو تكلم الموتى".

والاكتظاظ الشديد والحرمان من الرعاية الطبية، كما تستمر بعد الإفراج عنهم، حيث يقضون شهوراً، إن لم يكن سنوات، وهم يحاولون التعافي من الآثار البدنية والنفسية التي خلفتها تجاربهم. ويمثّل هؤلاء الرجال والنساء ممن أُجريت معهم لقاءات لغرض إعداد هذا التقرير، والذين احتُجزوا في الفترة من عام 2011 إلى عام 2015، معاناة عشرات الآلاف الآخرين. وعلى الرغم من المخاطر التي مازالوا يواجهونها هم وعائلاتهم من جانب السلطات السورية، فقد تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية لكي ينقلوا أصوات أولئك الذين لا يزالون محتجزين.

# 5- القبض

**"ركلني أحدهم بحذائه العسكري في وجهي وفي عينّي. وأخذ آخر سجائري من جيبي، وأشعلها، ثم أطفأها في جسدي. كل ذلك حدث في السيارة."**

سعيد[53]

في سوريا، تبدأ رحلة المعتقلين، التي يكابدون فيها شتى صنوف الانتهاكات وكثيراً ما تنتهي بموتهم ، بالقبض عليهم. وقد قُبض على الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات لإعداد هذا التقرير على أيدي أفراد من قوات الأمن أو ميليشيات تخضع للسيطرة الفعلية للسلطات السورية. وقُبض على بعضهم في منازلهم، وأماكن عملهم، وجامعاتهم، وما يماثلها من أماكن وهم يباشرون شؤونهم اليومية. واعتُقل البعض الآخر عند حواجز التفتيش التابعة للحكومة، وطُلب من آخرين مراجعة أحد فروع قوات الأمن لاستجوابهم. وفي جميع الحالات تقريباً، صاحبت اعتقالهم أشكال مختلفة من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

## 5-1 التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء النقل إلى أماكن الاحتجاز

وصف أغلب الضحايا الذين قابلتهم المنظمة تعرضهم لسوء المعاملة أثناء نقلهم، سواء من مكان اعتقالهم إلى الفرع الأمني الذي سيجري فيه استجوابهم، أو بين الفروع المختلفة، أو في الحالتين. وكان شكل الإساءة الأكثر تواتراً في إفادات المعتقلين السابقين هو التعرض للطم أو الضرب على أيدي أفراد الأمن، بما في ذلك الضرب بأسلحتهم أو بأدوات أخرى مثل العصي. وكان ذلك يحدث عموماً والمعتقل مُكبَّل اليدين، وكذلك معصوب العينين في كثير من الأحيان. وفي أغلب الحالات لم يُبلَّغ أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو غيرهم من الأشخاص المقربين من

[53] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية في 22 فبراير/شباط 2016.

المعتقل الحاضرين أثناء القبض عليه بالمكان الذي سيُؤخذ إليه، وفي عدة حالات أُلقي القبض كذلك على أشخاص مقربين من الشخص المطلوب القبض عليه أو هُددُوا بالاعتقال.

ومن بين مثل هذه الحالات حالة طارق الذي كان وقت القبض عليه يقدم دعماً إنسانياً للنازحين بسبب القتال في مدينته، حلب. وكان يعيش مع أسرته وتقدم لخطبة فتاة في الآونة الأخيرة. وكان طارق قد اعتُقل من قبل لفترتين قصيرتين في عامي 2012 و2013 بعد أن اشتُبه في مشاركته في مظاهرات سلمية في حلب. وتعرض للضرب بشكل متكرر في المرتين.

وفي 23 يونيو/حزيران 2014، قُبض على شقيق طارق الأصغر، سعد، الذي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة منفصلة معه، من منزل أسرتهما على أيدي مسلحين يرتدون ثياباً مدنية. وفي وقت لاحق ذلك اليوم جاءت إلى البيت مجموعة أخرى من المسلحين بحثاً عن طارق، الذي حاول تفادي الاعتقال، لكنه أُصيب خلال ذلك بكسر في ساقه. وقال لمنظمة العفو الدولية:

"**عندما أمسكوا بي، بدأوا يضربونني بأسلحتهم في ظهري. وجرُّوني على الأرض. طلبوا مني أن أسير لكنني لم أستطع، فألقوا بي في صندوق السيارة وهم يضربونني طوال الوقت. وأخذوني إلى فرع المخابرات الجوية في حلب وتركوني في الرواق. وأبقوني هناك طوال النهار وكان كل منْ يمر بي يضربني. كنت أعاني آلاماً مبرحة. كنت أصرخ من شدة الألم**".[54]

ووصف علي، وهو طبيب ينتمي دينياً إلى الطائفة العلوية (وهي الطائفة نفسها التي ينتمي إليها الرئيس الأسد)، ملابسات القبض عليه وأخذه إلى حي أغلب سكانه من العلويين أيضاً، حيث قُدّم إلى سكان الحي على أنه "خائن". وشُجّع السكان على ضربه وإهانته "كعقاب" له.[55]

ومن بين أساليب الإساءة إلى المعتقلين الأقل استخداماً أثناء نقلهم، والتي وصفها عدد من الضحايا، الصعق بالصدمات الكهربائية أو الحرق بلفافات التبغ المشتعلة. فقد ذكرت "ليلى"[56] لمنظمة العفو الدولية أنها تعرضت للاغتصاب أثناء نقلها. وكانت "ليلى" ناشطة سلمية توثّق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا عندما اعتُقلت في أكتوبر/تشرين الأول 2012 أثناء هجوم الجيش السوري على حي القدم الواقع في جنوب دمشق، حيث كانت تعيش مع أسرتها. وحاولت "ليلى" الفرار من المنطقة بعد أن تعرض منزلها للقصف، لكن الجنود ألقوا القبض عليها وهي تحاول الهرب. واتهموها بالانتماء إلى جماعة مسلحة غير رسمية. وقد روت للمنظمة ما حدث لها قائلةً:

---

[54] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 24 فبراير/شباط 2016.

[55] تتفق إفادات الضحايا مع المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية منذ بداية الأزمة في سوريا. انظر، على وجه الخصوص: منظمة العفو الدولية، "أردت أن أموت: ضحايا التعذيب في سوريا يتحدثون عن محنتهم" (رقم الوثيقة: MDE 24/016/2012) [بالعربية]. مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 16 فبراير/شباط 2016.

[56] ليس اسمها الحقيقي.

**"جاء القائد وطلب من الجنود إيداعي في السيارة المضادة للرصاص... ثم جاء جنود إلى السيارة وبدأوا يتحرشون بي. وفي الليل، جاء ملازم. لا يمكن أن أنسى صوته ورائحته. وأخذ يخلع ملابسي ثم بدأ يغتصبني. ثم جاء جنديان آخران، واغتصباني أيضاً. وكان ذلك وقت دورتي الشهرية.**

**"كان بالسيارة مقعدان أماميان. اغتصبني، ثم جلس في المقعد الأمامي ونادى أربعة جنود. كان اثنان يغتصباننني والآخران ينتظران دورهما. بدأت أصرخ وجُن جنوني، فهددني الملازم لأنني أثير جلبة وقال: "إذا صرخت، فسأقتلك". فقلت له 'اقتلني! لم أعد أريد أن أعيش بعد ما فعلتموه أنت وكلابك". فصفعني ليسكتني [وقال]: 'أنتِ تستحقين ذلك لأنك خنتِ بلدك".**

**"كنت منهكةً للغاية ولا أقوى على الحركة، ولم أعد أشعر بشيء. ثم بدأت السيارة تتحرك. وأخذوني إلى مبنى كبير... كنت في حالة ذهول تام. كان الناس يسألونني أسئلة، ولم أكن في وعيي... كنت في رواق، وكانت رائحته كريهة للغاية. وكان على جانبي الرواق أبواب سوداء مرقمة. كانت زنزانتي قرابة مترين في متر ونصف المتر. انتابني شعور بالذهول. ورأيت نسوة في تلك الغرفة. أدركت أين أنا، وبدأت أبكي، وجريت إليهن... كانت يداي مكبلتيْن كل هذا الوقت. كانتا سوداويْن. وقلت، 'أين أنا؟' كان فرع المخابرات العسكرية 227".**[57]

# 2-5 انتزاع الاعترافات بالإكراه والمخبرون

في عدة حالات مُوثَّقة في هذا التقرير، اعتُقل الأشخاص، على ما يبدو، من جراء "اعترافات" انتُزعت تحت وطأة التعذيب من أصدقاء أو معارف لهم أو أفراد من أسرهم. فقد اكتشف سعد بعد قليل من القبض عليه أنه اعتُقل هو وشقيقه بسبب اعتراف انتُزع بالإكراه من أحد أصدقائه. وقال سعد لمنظمة العفو الدولية:

**"اكتشفت أن صديقي في الزنزانة نفسها. كان معصوب العينيْن ومضرجاً بالدماء. وقد أخبرهم بأن أبي وشقيقي يساعدان الجماعات المسلحة، وهو أمر غير صحيح، وأنني ذهبت إلى المظاهرات. كنت مستاءً منه في البداية لكنني سامحته بعد ذلك عندما عرفت المعاناة التي كابدها... وقال لنا إنهم أخذوه هو ووالدته. واعتذر لنا قائلاً: "تعرضت للتعذيب، ولهذا قلت أسماءكم"".**[58]

وقد توفي ذلك الصديق لاحقاً في الحجز.

وكانت لونا، وهي صحفية من دمشق، تكتب عن الوضع في سوريا وتعمل كذلك في تقديم الدعم الإنساني للمدنيين النازحين. وقبض عليها جهاز المخابرات العامة، في يناير/كانون الثاني

[57] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 23 فبراير/شباط 2016.

[58] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 24 فبراير/شباط 2016.

2014. وعقب اعتقالها، أجبرتها قوات المخابرات على المشاركة في القبض على زملائها من خلال إيهامها بأن أبناءها قُبض عليهم وأن سلامتهم في خطر، وذلك بعد أن تظاهر أفراد المخابرات بالقبض على ابنها أمامها. وقالت، "لم يكن ذلك صحيحاً، لكنني لم أكن أعرف وقتها. في الفروع، يُعزل المرء عن العالم فلا يعرف شيئاً." وأُرغمت لونا على ترتيب اجتماع زائف مع زملائها حتى يستطيع ضباط المخابرات العامة القبض عليهم. وقد أُودع الزملاء في الزنزانة نفسها. وقالت لونا: "لم يتكلموا معي. ظنوا أنني ضالعة في الأمر."[59]

واعتُقل آخرون نتيجة بلاغات غير رسمية بشأنهم قدمها إلى قوات الأمن مرشدون أو أشخاص من الأوساط التي يعيشون فيها، وبعضها لتسوية حسابات شخصية. فعلى سبيل المثال، قالت إحدى العاملات في مجال الإغاثة الإنسانية، ممن قابلتهن المنظمة لإعداد هذا التقرير، إنها اعتُقلت بسبب ادعاءات تفيد بأنها تقوم بأنشطة مؤيدة للمعارضة قدمها أحد النازحين الذين كانت تقدم لهم الطعام، لأنه كان مستاءً من طريقة توزيع صلصة الطماطم.[60]

## 3-5 الضرب في "حفلة الاستقبال"

ذكر جميع المعتقلين السابقين الذين قابلتهم المنظمة تقريباً أنهم شاهدوا شكلاً ما من "حفلات الاستقبال"، وهو تعبير اعتاد السوريون استخدامه للإشارة إلى الضرب المبرح الذي يتعرض له المعتقل لدى وصوله في البداية إلى مركز الاحتجاز. وقد يتكرر "حفل الاستقبال" إذا نُقل المعتقل من مركز إلى آخر. وعادةً ما يتعرض المعتقلون لهذا الضرب عند تسجيلهم وقبل دخولهم إلى زنازينهم، في رواق مثلاً أو فناء. وعادةً ما يقوم مجموعة من الحراس بعملية الضرب، مستخدمين في أغلب الحالات أدوات مثل قضبان السليكون أو الخراطيم. وتُنفَّذ عمليات الضرب هذه، على ما يبدو لمعاقبة السجناء للاعتقاد بأنهم معارضون للحكومة وكذلك لترهيبهم.

فقد قُبض على سامر، وهو محامٍ، في فبراير/شباط 2012 قرب حماة وهو يحاول إيصال إمدادات إنسانية، وبوجه خاص أغذية للأطفال، من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى منطقة تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. واقتيد في البداية إلى فرع المخابرات الجوية في حماة، لكنه نُقل بسرعة إلى دمشق. وقد روى لمنظمة العفو الدولية ما حدث له قائلاً:

---

[59] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 10 مايو/أيار 2016.

[60] وثّقت منظمة العفو الدولية من قبل أنماطاً من الأشخاص الذين "يبلغون" عن آخرين طمعاً في تحقيق مكسب مالي أو لتسوية حسابات شخصية، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى القبض على الأشخاص الآخرين أو اختفائهم قسرياً أو كليهما. انظر: منظمة العفو الدولية، " "بين السجن والقبر": حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2579/2015) [بالعربية].

**""حفل الاستقبال" هو ما يتعرض له كل شخص إثر وصوله إلى فرع المخابرات الجوية في المزة بدمشق. وعادةً ما يُقام في الباحة أمام مركز الاحتجاز. ويبدأ "حفل الاستقبال" أساساً بمجرد أن تنزل من المركبة التي نُقلت فيها وتلمس قدماك الأرض. كنت واحداً من 50 رجلاً نُقلوا إلى هناك ذلك اليوم، وتعرضنا جميعاً للضرب المبرح في الباحة. كانوا يستخدمون كابلات من البلاستيك والمعدن، بل وكابلات كهرباء. كانوا يصوبون ضرباتهم إلى كل مكان على الإطلاق، حتى الرأس. وضربوني بشدة عدة مرات على رأسي.**

**"وخلال "حفل الاستقبال" هذا سجلونا وأخذوا أمتعتنا وملابسنا. وأجبرونا أن نتجرد من ثيابنا وندخل المبنى. ولم يفلت أحدٌ من أيديهم. رأيت رجلاً مسناً يتعرض لضرب أشد مما تعرضنا له...**

**"كان يحاولون أن يكسروا إرادتنا. عاملونا كالحيوانات. كانوا يريدون أن يفقد الناس كل ما يمكن أن يفقدوه من إنسانيتهم... لم أشاهد أحداً يموت لكنني رأيت الدم، كان يجري كالنهر... وعندما دخلنا الزنازين، سألنا الآخرين إن كان ذلك قد حدث لهم أيضاً فقالوا إنه أمر معتاد... اعتدنا دائماً هنا أن نقول إنه لا عدالة في سوريا لكنني لم أتصور يوماً أن تنحط الإنسانية إلى مثل هذا الدرك. لم أتخيل قط المدى الذي سيحاولون الوصول إليه في تعمد القتل. رأيت ذلك عندما بدأوا يضربوننا على رؤوسنا، لم يكن لديهم مانع في قتلنا ساعتها حيث كنا".**[61]

وتتفاوت مدة الضرب في "حفل الاستقبال" على ما يبدو. فقد أبلغ أحد الضحايا منظمة العفو الدولية بأنه أُرغم على الوقوف في رواق لمدة ثلاثة أيام كان يتعرض خلالها للضرب المتكرر على أيدي الحراس.

## 4-5 الاغتصاب والاعتداء الجنسي خلال عمليات التفتيش الأمني

كثيراً ما وُصف "حفل الاستقبال" بأنه مصاحباً أو سابقاً لعمليات "التفتيش الأمني" التي يتعرض فيها المعتقلون لتفتيش جوفهم على أيدي الحراس. فقد أفاد قرابة نصف النساء اللاتي قابلتهن المنظمة بتعرضهن لعملية "تفتيش أمني" مستفيض على يدي أحد الحراس أو أفراد قوات الأمن الذكور.[62]

---

[61] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 16 فبراير/شباط 2016.

[62] في 21 يونيو/حزيران 2016، تحدثت منظمة العفو الدولية أيضاً مع داعية سورية لحقوق المرأة تقيم في تركيا وتعمل مع ضحايا الاعتقال. وقد قالت هي الأخرى إن كثيراً من المعتقلات السابقات أبلغنها بأنهن تعرضن "للتحسس بشكل غير لائق خلال التفتيش".

ومن هؤلاء بيان، وهي طالبة تبلغ من العمر 19 سنة، وكانت تدرس القانون في جامعة حلب عندما قبض عليها جهاز المخابرات العامة في يونيو/حزيران 2014. وهي تعتقد أن شخصاً ما أبلغ قوات الأمن عنها، وأنها اعتُقلت نتيجة لذلك من منزل أسرتها، هي وأمها وشقيقتها الأصغر. وقد تحدثت إلى منظمة العفو الدولية عن التجربة التي خاضتها في فرع المخابرات العامة في حلب قائلة: "عندما وصلنا إلى الفرع "فتشونا"، لكن الرجال هم دائماً الذين يفتشون النساء. وهم يفعلون ذلك عمداً لإذلال النساء."[63]

وكانت دينا تعمل في إحدى المنظمات غير الحكومية وتقيم مع أسرتها في حلب أيضاً قبل أن يقبض عليها ضباط المخابرات الجوية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وقد اتُّهمت بالتعامل مع جماعات مسلحة والمشاركة في أنشطة إرهابية وفي مظاهرات. وتحدثت دينا عن التجربة التي مرت بها قائلةً:

**"عندما دخلت الفرع، أخذني حارس إلى الحمام ليخلع ملابسي ويفتشني. لم أسمح بذلك فحاول أن يفتشني من فوق ملابسي. وحاول أن يتحسس ثديي لكنني دفعته عني وقلت "لا!" فتوقف. وقال لي إنني يجب أن أتعاون [وإن] المحقق مجنون وسيكون لديه كثير من المفاجآت لي".**[64]

وكانت إحدى عمليات "التفتيش الأمني" التي تعرضت لها "مها"[65] تُعد من قبيل الاغتصاب. فقد اعتُقلت "مها" على أيدي ضباط المخابرات العسكرية في عام 2012، وخضعت للاستجواب في البداية، وتعرضت للضرب والترهيب في فرعين مختلفين خارج العاصمة، ثم نُقلت إلى دمشق في عام 2013. وقالت "مها" إنها تعرضت لعمليات "التفتيش الأمني" هذه في فرعي المخابرات العسكرية 291 و215 في دمشق. وأضافت قائلةً:

**"[في الفرع 291] كُبِّلت يداي وعُصبت عيناي عندما وصلت. وأخذوا يسخرون منا عندما وصلنا. وكانوا يقولون عبارات مثل "تعالي هنا عندي هدية لك". كان قائد الفرع رجلاً بالغ السوء. وتحسس جميع الفتيات بطريقة غير لائقة. سألت جميع الفتيات وقلن كلهن إن ذلك حدث لهن. عندما وصلنا في البداية أخذونا إلى مكتبه. وأدخلنا المكتب واحدة واحدة وتحسسنا بطريقة سيئة وهو يمارس العادة السرية.**

**"[وبعد أن نُقلنا إلى الفرع 215] أخذونا إلى غرفة في الطابق السادس. وقالوا إن هذه "غرفة التفتيش". وفي الغرفة طلب مني قائد الفرع أن أخلع ملابسي. بكيتُ وسألته لماذا فقال [إن ذلك] ليعرف إن كنت سأبكي. وقال لي إنه سينادي عشرة حراس ليأتوا ويشاهدوا. فتوسلت إليه وقلت له "أرجوك، ورحمة الله لا تفعل هذا!" ولكنه قال لي: "لا تذكري الله! أنت تتمتعين بممارسة الجنس مع الجيش السوري الحر [وهو ائتلاف من الجماعات المسلحة غير التابعة**

---

[63] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 فبراير/شباط 2016.

[64] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2016.

[65] ليس اسمها الحقيقي.

**للدولة] فلا تتصنعي البراءة الآن!" وأرغمني على التعري بالكامل ثم بدأ يتحسسني. ووضع أصابعه داخلي".**[66]

[66] في عام 2015، أصدرت "الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان" تقريراً بشأن الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في مراكز الاحتجاز السورية، وخصوصاً الفروع التي تديرها أجهزة المخابرات. وأجرت الشبكة مقابلات مع 53 سجينة سابقة. ووجدت الشبكة أيضاً أن تفتيش النساء، ولاسيما في الفرع 215، كان يُجرى عموماً على يدي قائد الفرع. انظر الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، "احتجاز النساء في سوريا: سلاح حرب ورعب"، 2015. [بالعربية]. (يُشار إليه اختصاراً فيما بعد بعبارة "احتجاز النساء في سوريا"). مُتاح على الرابط:

http://euromedrights.org/wp-content/uploads/2016/06/EMHRN_Womenindetention_AR-FINAL.pdf

# 6- التعذيب خلال الاستجواب

**"في سوريا، ليس لديهم طريقة أخرى للتحقيق غير التعذيب. هذه هي الطريقة الأساسية، الطريقة الوحيدة."**

أحمد ح[67]

قال كل واحد من الأشخاص الخمسة والستين، الذين أطلعوا منظمة العفو الدولية على ما مروا به في سياق إعداد هذا التقرير، إنه تعرض للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة خلال جلسة واحدة على الأقل من جلسات استجوابه، وفي أغلب الحالات خلال كل جلسات الاستجواب تقريباً. وتعرض أغلبهم للاستجواب بشكل متكرر على مدى عدة أيام أو أسابيع، وفي كثير من الحالات كان الاستجواب يبدأ من جديد إذا نُقلُوا إلى مركز احتجاز آخر.

ويُستخدم التعذيب في سوريا كأداة معتادة لانتزاع "اعترافات" زائفة. وتشمل حوادث التعذيب الموثَّقة في هذا الفصل أساليب مختلفة، كثيراً ما تُستخدم مجتمعة، مثل إبقاء الشخص في وضع مؤلم مع تعرضه للضرب أو الصدمات الكهربية، فضلاً عن تعرضه للتعذيب النفسي. وأفاد الرجال والنساء على السواء بتعرضهم للعنف الجنسي. وتجدر الإشارة إلى أن الاغتصاب على أيدي الموظفين الرسميين يُعتبر على الدوام عملاً من أعمال التعذيب بموجب القانون الدولي.

وقد "اعترف" معظم المعتقلين السابقين، الذين أُجريت معهم مقابلات عند إعداد هذا التقرير، في النهاية بكل ما اتُّهمهم المحققون بارتكابه، وذلك في محاولة لإنهاء معاناتهم أو لحماية أصدقائهم أو عائلاتهم. وقال بعضهم إنهم اعتقدوا أن "الاعتراف" يعني تقديمهم إلى المحاكمة ثم إرسالهم لاحقاً إلى سجن مدني، وبذلك تنتهي معاناتهم في ظل الظروف المروّعة داخل فروع الأمن. فقد وصف أحد المعتقلين، ويُدعى "هاني"، معاناته أثناء الاعتقال قائلاً: "ربما تعتقدون أننا كنا نبتهل من أجل إطلاق سراحنا فحسب، ولكن معظمنا في الحقيقة كان

[67] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 17 فبراير/شباط 2016.

يلهج بالدعاء من أجل الخلاص من الجحيم الذي كنا نعاني منه، حتى لو كان ذلك يعني أن ينتهي بنا المطاف في سجن عدرا [سجن مدني بالقرب من دمشق] ففي هذا السجن، هناك حياة أفضل على الأقل".[68]

وذكر عدد من الضحايا لمنظمة العفو الدولية أن "اعترافهم" أُملي عليهم أو قدمه لهم الحارس أو المحقق. وتركزت معظم "الاعترافات" التي طُلبت من السجناء على دعم جماعات مسلحة غير تابعة للدولة (وهي تهمة تُوجَّه عادةً إلى منْ يقدمون مساعدات إنسانية)، أو حمل أسلحة، أو المشاركة في أنشطة مناهضة للحكومة، مثل تنظيم مظاهرات".[69]

فقد اعتُقل حمودة، وهو صاحب مقهى في دمشق، على أيدي ضباط الأمن السياسي في فبراير/شباط 2015. واتُّهم في بادئ الأمر بدعم تنظيم "الدولة الإسلامية"، برغم أن الدليل الوحيد لإثبات التهمة هو تعليق على "فيسبوك" كان ينتقد فيه تنظيم "الدولة الإسلامية" في واقع الأمر. غير أنه اتُّهم أيضاً في سياق استجوابه بإدارة شبكة دعارة انطلاقاً من مقهاه، وبالمشاركة في القتال لحساب جماعة مسلحة أخرى غير تابعة للدولة لم تُحدد. وقال حمودة لمنظمة العفو الدولية إن كل هذه التهم غير صحيحة. و"اعترف" حمودة بعد أن وجَّه المحقق تهديدات إلى شقيقته. وقال للمنظمة:

**"قلت له إنني سأعترف بأي شيء، فطلب مني أن أعترف بأنني مقاتل. فقلت إنني أفضل مقاتل بل وأستاذ كل من حمل سلاحاً... لم أكن أعرف أي جماعة مسلحة، ولذا كان علي اختلاق واحدة... كانوا يعرفون أنني أكذب لكنه لم يُبد أي دهشة... وطلب تفاصيل محددة فاختلقتها... ثم طلب أسماء...**

**"همست للحارس: "ساعدني فليس لدي أسماء!" ضربوني وانصرفوا، ثم عاد الحارس وقال لي أسماء بعض عائلات المقاتلين المعروفة... وسألوني ما هي الأسلحة التي كنتُ أستخدمها، فقلت عصا... وأوسعوني ضرباً بعد ذلك. فقلت إنني كان لدي بندقية إيه كيه 47 [بندقية آلية]. وسألوني كم خزنة ذخيرة. لم أعرف فقلت واحدة، فضربوني، فقلت اثنتان. وسألوني عن راتبي، فقلت 50 دولاراً، فضربوني، فقلت 100 دولار".**[70]

---

[68] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 19 فبراير/شباط 2016.

[69] خلصت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، استناداً إلى ما يزيد على 200 مقابلة مع سجناء سابقين، إلى أنماط مماثلة من "الاعترافات" بالإكراه. انظر هيومن رايتس ووتش، "أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار 2011"، 2012. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
https://www.hrw.org/ar/report/2012/07/03/256336

[70] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 16 إبريل/نيسان 2016.

**حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في القانون الدولي**

يُعتبر حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة من بين قواعد القانون الدولي العرفي، وهو قاعدة تنطبق على جميع الدول بغض النظر عما إذا كانت طرفاً في المعاهدات الدولية التي تنص على الحظر. كما تنطبق في جميع الظروف، بلا استثناء أياً كان، ولا يمكن تعليق العمل بها في أي ظروف، حتى في أوقات الحرب أو حالات الطوارئ العامة.

والحظر صريح في شتى نصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يُحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في جميع الظروف بموجب القانون الدولي الإنساني، وهو مجموعة القوانين التي تنطبق على الصراعات المسلحة. وهذا يعني أن الدول أقرت بأن مثل هذه الممارسات ينبغي أن تُحظر حتى في وقت الحرب، حتى لو كان يمكن من خلالها كسب بعض المزايا العسكرية. وهو يعني كذلك أنه يُحظر على جميع الأطراف في أي نزاع مسلح، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، استخدام التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ويتضمن "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، الذي يتناول أخطر الجرائم المعرَّفة في القانون الدولي، التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة كجريمة ضد الإنسانية وكجريمة حرب.

# 1-6 الضرب والأوضاع المؤلمة

تعرض جميع المعتقلين السابقين، الذين أُجريت معهم مقابلات في سياق إعداد هذا التقرير، لشكلٍ ما من أشكال الضرب خلال الاستجواب، سواء بأيدي وأقدام المحققين أو الحراس، أو باستخدام أدوات محددة، من بينها مثلاً أنبوب أخضر اللون من البلاستيك صار معروفاً لاحقاً باسم "الأخضر الإبراهيمي"، وهي طرفة لفظية تستخدم اسم مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية السابق المعني بسوريا. ومن بين الأدوات الأخرى التي وُصفت لمنظمة العفو الدولية الكابلات الكهربية، وقضبان السليكون، والعصي. وفي كثير من الحالات كان المعتقلون يتعرضون للضرب وهم في أوضاع مؤلمة.[71] وقد وثقت منظمة العفو الدولية أساليب التعذيب التالية على مدى عدة عقود في سوريا.

---

[71] خلصت "لجنة التحقيق الدولية" إلى أن مزاعم التعذيب من هذا القبيل وردت بشكل متسق من شتى أنحاء البلاد. كما وثّقت اللجنة أنماطاً من الضرب، من بينها استخدام الفلقة وضرب السجناء وهم في أوضاع مؤلمة. انظر، على سبيل المثال: مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، "تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية"، أغسطس/آب 2012. [بالعربية]. مُتاح على الرابط: www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session21/A.HRC.21.50_ar.pdf

## الفلقة

الفلقة تعبير يشير إلى الضرب على باطن القدمين. وقال ضحايا من الرجال والنساء لمنظمة العفو الدولية إنهم كانوا يُؤمرون عموماً عند ضربهم بهذه الطريقة بالرقود على وجوههم مع رفع القدمين إلى أعلى، ثم يُضرب الشخص على باطن القدمين بعصا أو أداة أخرى. ولا يقدر السجناء في أغلب الحالات على الوقوف أو المشي بعد عمليات الضرب. فعلى سبيل المثال، ذكرت دينا أنها لم تستطع الوقوف بعد تعرضها للضرب بطريقة الفلقة، وأضافت قائلةً: "كانوا كلما انتهوا من ضرب باطن قدمي يصبون الماء عليهما، ثم يبدأون الضرب من جديد، فيكون الضرب أكثر إيلاماً. وبعد ذلك اضطررت إلى استخدام المرحاض وأنا راقدة على الأرض."[72] وقال أحد الضحايا الذين قابلتهم المنظمة إن الضرب بطريقة الفلقة سبب قروحاً في قدميه تحولت بعد ذلك إلى التهاب حاد.

وكان مهران، وهو أصلاً من دمشق، ناشطاً سلمياً يعمل في تقديم الدعم الإنساني في حمص وقت القبض عليه. وقد قُبض عليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 على أيدي الأمن السياسي في حمص ثم نُقّل بين عدة فروع للأمن السياسي في دمشق. وذكر مهران أنه تعرض للضرب بطريقة الفلقة في فرع "الأمن السياسي" في الفيحاء بدمشق، ووصف ما حدث له قائلاً:

"أجبرني الحارس أن أرقد على وجهي. وقيَّد رجلي بحبل إلى عصا ورفع قدمي إلى أعلى. وتركز الضرب على باطن قدمي. ضربني ما بين 35 و40 مرة... في الضربات العشر الأولى شعرت بالألم. ثم لم أعد أشعر بشيء في كل جسدي. انفصلتُ عن جسدي. وبعد انتهاء الضرب تورمت قدماي وأصبح حجمهما ضخماً. كان أمراً لا يمكن تخيله. ما عادتا تبدوان كقدمين. لم أستطع الوقوف. شعرت بأنني سأقع. جعلوني أتقافز من قدم إلى أخرى، لكي يعود الدم إلى قدمي، وبذلك أشعر بالألم مرةً أخرى. ثم بدأوا من جديد. كانت المرة الثانية هي الأسوأ، كانت أسوأ كثيراً من المرة الأولى."[73]

---

وسبق أن وثّقت منظمة العفو الدولية كذلك أنماط مثل هذه الانتهاكات قبل الأزمة الحالية. ويوثّق تقرير المنظمة، الصادر عام 1987 بشأن التعذيب على أيدي قوات الأمن في سوريا، 38 نوعاً من التعذيب ما زال كثير منها يرد استخدامه بشكل متواتر في الوقت الحالي، وخاصةً في سياق عمليات الضرب، مثل الفلقة، والأوضاع المؤلمة، مثل "الدولاب" و"الشبْح"، و"بساط الريح". انظر: منظمة العفو الدولية، "سوريا: التعذيب على أيدي أجهزة الأمن" (رقم الوثيقة: MDE 24/009/1987) [بالإنجليزية].

[72] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2016.

[73] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 7 ديسمبر/كانون الأول 2015.

## الدولاب

© Amnesty International / Mohamad Hamdoun

"الدولاب" كلمة تُستخدم في اللهجة السورية للإشارة إلى إطار عجلة السيارة المطاطي. وفي هذا الوضع يُحشر الشخص في الإطار المطاطي، وعادةً ما يكون منحنياً إلى الأمام من الخصر مع تقييد يديه أو تكبيلهما وراء ظهره بحيث يكون رأسه وقدماه في ناحية واحدة من الإطار ويداه وظهره في الناحية الأخرى. ثم يتعرض الشخص عندئذ للضرب. وقد أفاد بعض السجناء السابقين من الرجال والنساء على السواء بتعرضهم للتعذيب في هذا الوضع.

كان "خليل"[74] مدرساً في اللاذقية عندما قُبض عليه مع والدته وشقيقه في منزل أسرتهم على أيدي ضباط الأمن السياسي، في فبراير/شباط 2014. ونفَّذ عملية الاعتقال قرابة 60 رجلاً مسلحاً، بعضهم بالزي الرسمي وبعضهم بالثياب المدنية. واتُّهم "خليل" بدعم "الإرهابيين"، وذلك بعد أن عثرت قوات الأمن على صور في هاتفه لمقاتلين معارضين مع علم للمعارضة. وذكر "خليل" أنه تعرض للضرب في وضع "الدولاب" في حجز الأمن السياسي في اللاذقية بعد فترة قصيرة من القبض عليه، وأضاف قائلاً:

**"أولاً تجلس في [الدولاب]، وساقاك ورأسك إلى الخارج ويداك خلف ظهرك، ويربطونهما إلى عصا، ثم يبدأون بضربك على الصدر. جاءوا بخرطوم "الأخضر الإبراهيمي"، وكان أخضر اللون وطويلاً، وراحوا يضربون بها على القدمين وكل مكان آخر أيضاً. تشعر بالألم في أول عشر ضربات، ثم لا تشعر بالألم بعد ذلك في أي مكان. ضُربتُ 100 مرة. وبعد أن ينتهوا يجعلونك تقفز في مكانك لتحريك الدورة الدموية ثم يكررون الضرب".**[75]

---

[74] ليس اسمه الحقيقي.

[75] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2015.

## "الشبْح"

© Amnesty International / Mohamad Hamdoun

في وضع "الشبْح"، يُعلق الشخص من معصميه، اللذين عادةً ما يُثبَّتان في خطاف أو فوق باب أو في أنابيب في السقف، لعدة ساعات في أغلب الحالات. وُيكبَّل معصما الشخص بالأصفاد أمامه أو خلف ظهره، وقد تلمس قدماه الأرض أو لا تلمسانها. ويتعرض الضحية عادةً للضرب وهو في هذا الوضع، وفي بعض الأحيان يتعرض للصعق بالصدمات الكهربية. ووصف بعض الضحايا من الرجال والنساء، الذين أُجريت معهم مقابلات لإعداد هذا التقرير، تعرضهم للتعليق في وضع "الشبْح"، وقد كُبّل المعصمان في الغالبية العظمى من الحالات أمام أجسادهم. وأفاد البعض بأنه كان يُسمح للسجناء الأكبر سناً بالوقوف على أقدامهم على الأرض.

كان علي، وهو طبيب من حمص، يعمل في المستشفى المحي وقت القبض عليه. وكان قد اعتُقل من قبل لفترتين قصيرتين في عامي 2011 و2012 واتُّهم بتنظيم مظاهرات والقيام بنشاط سلمي في حمص. وقُبض عليه من جديد، في أكتوبر/تشرين الأول 2014، على أيدي ضباط المخابرات العسكرية في حمص، وظل محتجزاً حتى مارس/آذار 2015. وذكر علي أنه عُلّق بعد وقت قصير من القبض عليه في وضع "الشبح" مع تقييد ذراعيه وراء ظهره في فرع "المخابرات العسكرية" في حمص، وأضاف قائلاً:

**"علقوني في هذا الوضع أربع مرات. يربطون يديك وراء ظهرك بحبل ويجعلونك تقف على مقعد، ويُثبتون الحبل في خطاف على الحائط ويُحكمُون ربطه، ثم يدفعون المقعد من تحت قدميك فتصبح معلقاً، وكتفاك إلى أعلى، وقدماك لا تلمسان الأرض.**

**"عندما يدفعون المقعد، تسقط وتُصاب بصدمة في رأسك وفي عينيك. وتفقد الوعي لفترة قصيرة، ثم [يأتي] الألم في كتفيك. إنه ألم حاد، تصيح وتصرخ لكنك تشعر بعد ذلك بالعطش بسبب العرق. ضربوني بخرطوم وأنا في هذا الوضع. إنه ألم فظيع يمنعك حتى من التفكير. لكنك لا تستطيع أن تبعد عن ذهنك بعض صور أسرتك. وتلوم نفسك وتفكر "ربما أنا غبي. لقد جلبت هذا على نفسي. لماذا كنتُ أحتج؟" لكنك لا تستطيع التفكير بعقلانية بسبب الألم والعطش. وإذا جاءك حارس ببعض الماء أو الطعام تشعر كأنك مغرم به. وضعوني في هذا الوضع لمدة ساعتين".**[76]

## "بساط الريح"

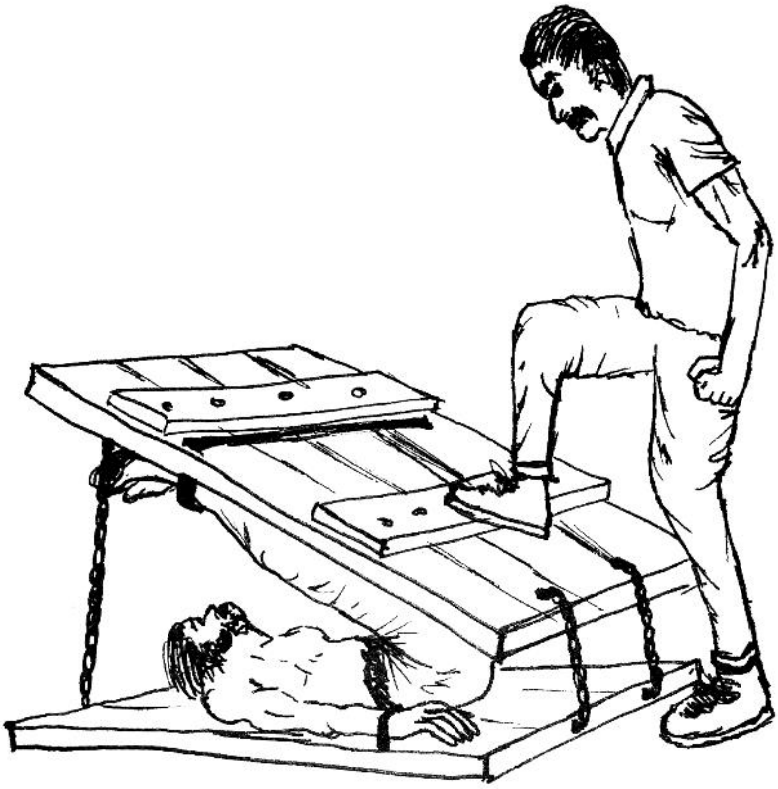

© Amnesty International / Mohamad Hamdoun

يشير تعبير "بساط الريح" إلى طريقة للتعذيب يُقيَّد فيها الضحية وهو راقد على ظهره إلى لوح خشبي أو معدني قابل للطي، وُيطوى اللوح بتقريب أحد طرفيه من الآخر فيُطوى الضحية فعلياً على نفسه، وهو ما يسبب له ألماً مبرحاً في نصفه الأسفل. وعادةً ما يتعرض الضحية للضرب خلال هذه العملية، ويُصعق في بعض الأحيان بالصدمات الكهربية.

كان أحمد، وهو مهندس مدني من داريا الواقعة في ريف دمشق، قد ساعد في تنظيم مظاهرات سلمية في داريا في مارس/آذار وإبريل/نيسان 2011. وبعد أن أُصيب برصاص القوات الحكومية خلال إحدى هذه المظاهرات، ركز على المساعدة في تقديم الإمدادات الطبية إلى المستشفيات المؤقتة التي تُقام لعلاج الجرحى من المتظاهرين الذين لا يمكنهم الذهاب إلى المستشفيات الحكومية خشية القبض عليهم. وقُبض عليه في ديسمبر/كانون الأول 2012

[76] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 16 فبراير/شباط 2016.

وظل في السجن حتى أكتوبر/تشرين الأول 2015. وتعرض للتعذيب بطريقة "بساط الريح" بعد وقت قصير من القبض عليه على أيدي أفراد الأمن السياسي في داريا. وقد روى ما حدث له قائلاً:

**"عذبوني. جعلوني أرقد على وجهي ورفعوا ساقي وبدأوا يضربونني "بالأخضر الإبراهيمي" [خرطوم من البلاستيك]. ولم يفلح هذا بالنسبة لهم، فلم يروننني أعاني. ومن ثم قال النقيب أن يضعوني في بساط الريح. ضحكت في سري في البداية لأنني لم أكن أتخيل ما هو هذا الشيء.**

**"كبلوا يدي بالقيد الحديدي بسرعة ومهارة مهنية. ثم ثبتوني في الوضع بحبل. لم أكن أستطيع تحريك يدي أو رجلي مليمتراً واحداً. حاولت تحريك خصري فصاح في الحارس وركلني في وجهي ومنطقة الأعضاء التناسلية. ظننت أنهم يريدونني أن أكون مقيداً فحسب، حتى يتمكنوا من ضربي لكنهم رفعوا بعد ذلك الجزء الأسفل [من السرير]. ظننت أنهم يريدون ضربي على رجلي لكنهم أغلقوا اللوح بإحكام. أحسست وكأن ذلك استمر عشر ساعات. أغلقوه بإحكام شديد وأغلقوا القفل. كانت ركبتاي تلامسان كتفي، وكان من الصعب التنفس. ظننت أنني سأموت من فوري لكن جسم الإنسان مدهش.**

**" ثم بدأوا يعذبونني بكل شيء. استخدموا العصا المكهربة؛ فأخذت أرتعد كأرنب. طولها ما بين 30 و40 سنتيمتراً، وهي من البلاستيك وفي رأسها جزء معدني، تبدو كهراوة الصدمات الكهربية. يمكنك أن ترى الكهرباء تنتقل من قطب إلى آخر. كانوا يستخدمونها في كل جسمي... وأخذت أصيح وأصرخ... هناك أنواع مختلفة من الكهرباء تأتي من الحائط. ضوء المصابيح لا يرتعش كما يحدث في أفلام هوليود، هذه كذبة. لا توجد كلمات تصف هذه التجربة. إنها تجعلك تشعر وكأنك جريت مليون متر وتشعر وكأنك تتضخم وتتضخم حتى توشك على الانفجار.**

**"بعد قرابة عشر دقائق، أو ربما أقل، فكوا السرير وانفرد جسدي فجأة وصدرت منه طقطقة عالية، وخصوصاً من أسفل ظهري. وعندما فكوا وثاقي لم أستطع الوقوف. وضعوني على الأرض ورأوا المعاناة في وجهي. كنت معصوب العينين بقطعة من القماش طوال الوقت، لكن كان بمقدوري إذا نظرت إلى أسفل أن أرى بعض الشيء من خلال الفجوة بين القماش وخدي. كان وجهي بنياً محتقناً، وكانت رائحتي كريهة للغاية، وكنت ملطخاً بالدم...**

**"وضعوني في الخارج وكان كل حارس يمر بي يدوس على رأسي أو يبصق علي. وقالوا: "هذا ما تستحقه عندما ترفع رأسك في وجه بشار الأسد"".**[77]

[77] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 17 فبراير/شباط 2016.

## 2-6 الصدمات الكهربية

وُثّق على نطاق واسع استخدام الصدمات الكهربية كشكل من أشكال التعذيب في مراكز الاحتجاز السورية في سياق الأزمة الحالية.[78] ومن بين الضحايا الذين أُجريت معهم المقابلات ممن تعرضوا للتعذيب بالصدمات الكهربية، وصف أغلبهم شكلين للتعذيب بالكهرباء: ففي بعض الحالات كان الضحايا يُجبرون على الوقوف في مياه أو تُصبُّ عليهم المياه ثم تُسلَّط عليهم الصدمات الكهربية من خلال المياه، وفي حالات أخرى كانت تُثبَّت أسلاك إلى جسم الضحية مباشرة أو تُستخدم أجهزة للصعق الكهربي على أجسادهم مباشرة. وقد وصف معتقل سابق، يُدعى نور، هذه التجربة قائلاً: "تخيل ما تشعر به عندما تُصاب بصدمة كهربية، لكن أسوأ عشر مرات، ولمدة 30 ثانية. هذا ما تشعر به."[79]

وخضعت "مها" للاستجواب في بادئ الأمر وتعرضت للضرب والترهيب في فرعين محليين مختلفين قبل نقلها إلى فرع المخابرات العسكرية 291 في دمشق في عام 2013. وهناك خضعت للاستجواب وتعرضت للضرب على مدى أسبوعين، ثم طُلب منها توقيع "اعتراف" على بياض. واكتشفت لاحقاً أنها "اعترفت" بدعم "الجيش السوري الحر"، وهو ائتلاف من الجماعات المسلحة المعارضة للسلطات السورية. وذكرت "مها" إنها أُرسلت بعد ذلك إلى فرع المخابرات العسكرية 215، حيث خضعت للاستجواب لمدة 20 يوماً أخرى، وأضافت قائلةً:

**"[في الفرع 215] تعرضت للصعق بالصدمات الكهربية مرتين. وضعوا كابلين على رأسي في المرة الأولى؛ وفي المرة الثانية سكبوا ماء على الأرض واستخدموا كابلين. وبدأت أنزف وكأنني في فترة الطمث. من الصعب وصف الشعور الذي يسببه ذلك. يزرّق فمك وأنفك ويغشى عليك. إنه ألم فظيع. لديهم مستويات مختلفة من شدة التيار؛ ويستخدمون مستويات أعلى عموماً مع الرجال".**[80]

وتعرض نديم، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان من دمشق، للصدمات الكهربية في فرع للمخابرات الجوية في مطار المزة العسكري في دمشق، حيث احتُجز عقب القبض عليه في عام 2013. وقد روى ما حدث له قائلاً:

---

[78] بالإضافة إلى التوثيق الواسع النطاق لاستخدام الصدمات الكهربية في تعذيب المعتقلين البالغين في شتى أنحاء سوريا، ورد كذلك استخدامها كأسلوب لتعذيب الأطفال في مراكز تديرها السلطات السورية. انظر على سبيل المثال: مجلس الأمن، "تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية"، 2014. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N13/627/05/PDF/N1362705.pdf?OpenElement

[79] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[80] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 23 فبراير/شباط 2016.

**"أخذوني إلى الرواق مع دلو من الماء. وأُرغمتُ علي الوقوف فيه. ووضعوا كابلين كهربائيين من الحائط في الماء... وتلقيت ثلاث صعقات كهربية قبل أن أنهار... كنت خائر القوى تماماً، كنت أرتعش، ثم أغشي علي لبضع دقائق، لا أعرف المدة التي استمر فيها الإغماء. سمعت حارسين يتحدثان. وقال أحدهما "تأكد إن كان هذا الحمار ما زال حياً". وركلاني لكنني لم أقو على إبداء أي استجابة. وبدأت أهذي. ظننت أنني داخل الدلو وأنني أشرب، كنت أشعر بعطش شديد".**[81]

# 3-6 الاغتصاب والعنف الجنسي

من الصعب، كما لاحظ تقرير صدر مؤخراً للأمين العام للأمم المتحدة، توثيق العنف الجنسي، وخاصةً في ظل وصمة العار المرتبطة به.[82] ومع ذلك، فقد وثَّق المراقبون تعرض المعتقلين من الذكور والإناث على السواء للعنف الجنسي في شتى مراكز الاحتجاز في سوريا.[83] ووصف بعض الرجال، الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية عن تجربتهم في سياق إعداد هذا التقرير، أشكالاً من العنف الموجه، مثل تسليط الضرب على الأعضاء التناسلية، أو الاغتصاب باستخدام أدوات مثل العصي، أو بجهاز للصعق الكهربي، كما في حالة سعيد.

وكان سعيد، قبل اعتقاله، ناشطاً يدعو للتغيير الديمقراطي في سوريا. واعتقله ضباط "المخابرات العسكرية" في حلب في عام 2011. وقد وصف إحدى جلسات استجوابه قائلاً:

**"كل هذا الوقت كنت معصوب العينيْن. وكنت معلقاً من يدي اليسرى وقد انخلع كتفي. وفقدت الشعور في يدي... وبينما كنت معلقاً في وضع "الشبح" من يد واحدة، استخدموا عصا للصعق الكهربي في ضرب قضيبي. ثم أخذوا جهاز الصعق الكهربي وأولجوه في شرجي وشغَّلُوه. كانت هذه أول تجربة اغتصاب أتعرض لها. ثم طلب أحد الحراس رفع الغطاء عن وجهي فرأيت أبي هناك. لقد شاهد كل ما حدث لي".**[84]

---

[81] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 24 فبراير/شباط 2016.

[82] انظر على سبيل المثال: مجلس الأمن، "العنف الجنسي المتصل بالنزاعات: تقرير الأمين العام"، 2015. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/081/34/PDF/N1508134.pdf?OpenElement

[83] انظر، على سبيل المثال: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، "جروح مفتوحة: تعذيب وإساءة معاملة في سوريا"، 2014. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
http://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/TortureInSyria.aspx

[84] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2016.

## الاعتداءات الجنسية والتهديد بالاغتصاب

كان تهديد المعتقل أثناء استجوابه باستخدام العنف الجنسي ضد أصدقائه أو أقاربه لإرغامه على "الاعتراف" من الأمور التي تواترت في إفادات الضحايا الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية من الذكور والإناث (انظر القسم التالي). وذكرت عدة نساء، بوجه خاص، ممن أُجريت معهن مقابلات، أنهن تعرضهن للتهديد بالعنف الجنسي في سياق الاستجواب، ووصفت اثنتان تعرضهما للاعتداء الجنسي على أيدي الحراس أثناء الاستجواب.[85]

فقد قالت بيان، وهي طالبة من حلب كانت تدرس القانون:

**"ما أن يأخذوك إلى غرفة الاستجواب حتى تُقيَّد يداك وتُعصب عيناك. قالوا لأمي، "سنأتي بابنتك ونغتصبها." وأحضروني من زنزانتي لكنني كنت معصوبة العينين ولا أستطيع أن أرى. وطلبوا مني أن أرقد على الأرض وبدأوا يخلعون ملابسي. بدأت أصرخ، وسمعتني أمي، فأخذوا يضربونني. وسمعت أمي تقول، "سأعترف! سأخبركم!"**

**"ثم أعادوني إلى زنزانتي واعترفت أمي بكل ما تعرفه... لو لم تعترف أمي لكانوا اغتصبوني. وحدث ذلك لفتاة أخرى؛ أحضروا شقيقها ووالدها. إنهم يفعلون ذلك بشكل منظَّم. لم أكن الأولى ولن أكون الأخيرة".**[86]

وكانت أم عمر تعيش وقت اعتقالها مع أسرتها في مدينتهم، حلب، وكانت تعمل في تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين بسبب النزاع، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو في المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة. وقد اعتُقلت في مارس/آذار 2014 عند حاجز تفتيش للمخابرات العسكرية في حلب.

ووصفت أم عمر ما حدث لها بعد قليل من نقلها إلى فرع المخابرات العسكرية، فقالت:

**"في البداية أهانوني، وكان ذلك أسوأ شيء... ذكر [المحقق] اسم مدرسة محددة يقيم فيها النازحون داخلياً وتقع قرب لواء إسلامي. وسألني كم مرة مارست فيها جهاد النكاح معهم كي يسمحوا لي بالعمل في تلك المدرسة...**[87]

---

[85] في مقابلة مع منظمة العفو الدولية، ذكرت داعية حقوق المرأة المقيمة في تركيا، التي سبقت الإشارة إليها آنفاً، أن عدة نساء ممن تعمل معهن لم يقتصر حديثهن على ما تعرضن له من اعتداءات وتحرش وتهديدات بالعنف الجنسي فحسب، بل تحدثن أيضاً عن تعرضهن للاغتصاب على أيدي الحراس في مراكز الاحتجاز. ووثَّقت "الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان" كذلك حالات اغتصاب وشروع في اغتصاب لانتزاع "اعترافات" لا للأقارب فحسب، بل وكذلك لسجينات أخريات. انظر: الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، "احتجاز النساء في سوريا".

[86] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 فبراير/شباط 2016.

[87] ذكرت عدة نساء، من اللاتي قابلتهن المنظمة لإعداد هذا التقرير، أنهن اتُّهمن بممارسة "جهاد النكاح"، وهو تعبير يشير إلى ممارسة أنشطة جنسية مع مقاتلي الجماعات المسلحة الذين يعتبرون أنفسهم

**"قلت إنني غير متزوجة وإنني بكْرٌ... كنتُ ما زلت معصوبة العينيْن. وقال [المحقق للحراس] "خذوها واثبتوا أنها تكذب. لقد مارست جهاد النكاح معهم، ولذلك فستمارسه معنا حتى تندم على ذلك". وأخذوني إلى غرفة أخرى. لم أعرف أين أنا, أدخلوني ثم سمعت خطوات تبتعد... كنت أستطيع أن أرى مساحة صغيرة من تحت عصابة العينين، ورأيت دماً. وشممت دماً أيضاً... في غرفة الاستجواب تلك، كنت أفكر في قتل نفسي قبل أن يفعلوا بي شيئاً...**

**"وانتظرت... وسمعت خطوات أكثر من شخص واحد... وعندما دخلوا الغرفة، كنت كحيوان بري. ظننت أنهم سيغتصبونني. ضربوني حتى سقطتُ أرضاً، ثم ركلوني بأحذيتهم العسكرية على المواضع التي أُجريت لي فيها عمليات في ردفي حتى فقدتُ الوعي.**

**"وعندما أفقتُ وجدت نفسي في الزنزانة الانفرادية، حيث جرُّوني إليها من تلك الغرفة، ولكن كان سروالي مفتوحاً ونازلاً إلى أسفل قليلاً. وكانت عباءتي مفتوحة وقميصي الداخلي مرفوعاً إلى أعلى. كانت كل أعضاء جسمي تؤلمني، ولذلك لم أستطع معرفة ما إذا كان قد تم اغتصابي أم لا. كان الألم طاغياً في أعضاء جسمي كافة، واكتشفت أنني بلت على نفسي".**[88]

# 4-6 أشكال أخرى من التعذيب البدني

من بين أشكال التعذيب البدني الأخرى، التي أفاد من أُجريت معهم المقابلات لإعداد هذا التقرير بتعرضهم لها خلال الاستجواب، وضع المعتقل في وضع مؤلم يماثل الصلب؛ ونزع أظافر اليدين أو القدمين؛ والحرق بالماء الساخن؛ والحرق بلفافات التبغ المشتعلة. وقد وُثّقت على نطاق واسع كل تلك الأساليب المستخدمة في التعذيب في سياق الأزمة المستمرة في سوريا.[89]

وقد تعرض شيار، وهو صحفي، للحرق بلفافات التبغ المشتعلة بعد ضربه وهو معلق في وضع "الشبْح" في فرع المخابرات العسكرية 235، في عام 2013، وروى ما حدث له قائلاً:

---

متبعين لتعاليم الإسلام. ووفقاً للبحوث التي قامت بها "الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان"، فإن مثل هذه المزاعم تُستخدم على نطاق واسع ضد النساء في سوريا لإذلالهن، في بعض الأحيان علناً في اعترافات مذاعة تلفزيونياً، ولتشويه صورة جماعات المعارضة. انظر: الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، "احتجاز النساء في سوريا".

[88] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 فبراير/شباط 2016.

[89] انظر على سبيل المثال: هيومن رايتس ووتش، "أقبية التعذيب: الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية منذ مارس/آذار 2011"، 2012. [بالعربية]. مُتاح على الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2012/07/03/256336

**"أجبروني على الوقوف على برميل وربطوا الحبل حول رسغيّ، ثم أزاحوا البرميل. ولم يكن هناك شيء تحت قدميَّ، بل كانا يتأرجحان في الهواء، ثم أحضروا ثلاثة عصي... وانهالوا ضرباً على جميع أنحاء جسمي... وبعد أن انتهوا من ضربي بالعصي الخشبية، أشعلوا سجائرهم وأطفأوها في شتى أجزاء جسدي. فشعرت بأن سكيناً يحفر في جسمي ويمزقني إرباً.** "[90]

وكان نور طالباً وقت القبض عليه في فبراير/شباط 2012. وكان يقدم إمدادات طبية إلى التجمعات السكانية الواقعة تحت سيطرة جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، والتي قُطعت عنها الإمدادات الحكومية. وبعد أن قبض عليه ضباط المخابرات الجوية، احتُجز في فرع المخابرات الجوية في المزة بدمشق، حيث استُجوب على مدى شهرين. وقد وصف إحدى جلسات الاستجواب قائلاً:

**"أخذوني إلى نافذة بها قضبان معدنية. كانت عالية للغاية. وجردوني من ثيابي ثم قيدوا معصمي بالأغلال المعدنية إلى القضبان. كانت قدماي متدليتيْن في الهواء. وغطوا يدي ومعصمي بقماش حتى لا تبقى بي أي ندوب. بذلوا قصارى جهدهم حتى لا يتركوا أثراً على جسدي، لأنني كنت طالباً جامعياً، وهم يفعلون الأمر نفسه مع الصحفيين والأطباء، ومع أي شخص قد يتحدث إلى الإعلام.**

**"تركوني معلقا هناك عشر ساعات، من العاشرة ليلاً إلى وقت الإفطار. في أول ساعتين لم يكن الأمر بالغ السوء، فالجسم يتكيف. لكن بحلول نهاية الساعات العشر تشعر وكأنها كانت 100 ساعة. بعد ساعتين بدأت أفقد الإحساس في النصف الأعلى من جسمي. وشعرت بألم حاد في إبطي يمتد حتى قدمي. أذكر أنني شعرت بالألم أيضاً في وسط صدري. وبدأ عنقي يتخدر، لكنني كنت أشعر بألم مبرح في عمودي الفقري وظهري. وأردت أن أصرخ لكنني لم أستطع. لم أقدر إلا على الأنين، وحتى هذا كان يحتاج إلى طاقة كبيرة.**

**"وفي النهاية لم أعد أشعر بشيء، لكنني لم أفقد الوعي. واقع الأمر أنني كنت أريد أن أفقد الوعي. لم يكن مفيداً أن يكون المرء قوياً على تحمل هذا النوع من التعذيب. عندما رآني الحارس، أذكر أنه قال "الآن عندي شيء أشتغل به"، لأنني كنت طويلاً قوي العضلات...**

**"عندما أنزلوني كانت ذراعاي خدرتيْن تماماً. لم أستطع أن أحرك سوى ساقي. واضطررت لجمع ملابسي بفمي. وجاء حارس وجرَّني إلى الزنزانة. لم أشعر بيدي أو ذراعي لمدة ثلاث ساعات. وبعد ذلك، قام رجل في زنزانتي بتدليك ذراعي. كان هذا مهماً فعلاً، فبدونه قد تُضطر إلى بتر الذراعين. الواقع أن الجميع هناك يعرفون كيف يقومون بالتدليك. كل واحد لا بد أن يتعلم هذا".**[91]

---

[90] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 9 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[91] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2015.

# 5-6 التعذيب النفسي وغيره من ضروب المعاملة السيئة

لا يقتصر حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على إحداث الألم والمعاناة الجسديْن الشديديْن، بل يشمل كذلك إحداث الألم النفسي الحاد. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التجارب التي أطلعها عليها الضحايا أدناه تفي بهذا المعيار، ومن ثم تُعدُّ من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

## التهديدات للأقارب

ذكر عدد من المعتقلين السابقين الذين قابلتهم المنظمة أنهم تلقوا تهديدات لأقاربهم، بما في ذلك تهديدات باغتصاب الإناث من أفراد الأسرة (انظر ما سبق)، وذلك لانتزاع اعترافات منهم. وفي بعض هذه الحالات أُحضر الأقارب إلى الفرع تشديداً للضغوط على السجين لإكراهه على "الاعتراف".

ومن أولئك المعتقلين مهنَّد، الذي كان يدرس القانون في جامعة حلب، حيث نسَّق مجموعة طلابية تدعو للديمقرطية وساعد في تنظيم احتجاجات سلمية. واعتُقل مرتين لفترتين قصيرتين قبل اعتقاله الأخير في 20 ديسمبر/كانون الأول 2011 على أيدي ضباط المخابرات الجوية في حلب، والذين أجبروا والدته على استدراجه ليعود إلى البيت بحجة أن والده يحتاج إليه بشكل عاجل. وذكر مهند إنه احتُجز في البداية ثلاثة أشهر في الفرع المحلي للمخابرات العسكرية، وروى ما حدث له قائلاً:

**"بعد أيام التعذيب تلك، كان جسمي كله أسود وأزرق، وكانت عيناي متورمتيْن، وكسروا اثنتين من أسناني... في النهاية، قلت لهم إنني لم تعد لدي طاقة. [قلت]، "دعوني أرتاح وسأقول لكم كل شيء". قلت إنني اعتدت تنظيم المظاهرات... وأبرز أحد المحققين ورقة تقول إنني مسؤول عن زرع قنبلة في حلب مع أمي... وأرغموني على وضع بصمتي على الورقة. وقالوا إنهم سيحضرون أمي إلى الزنزانة لتؤكدها. وأخذوني إلى الحائط وجعلوني أواجهه بحيث لا أرى الغرفة. وسمعتهم يحضرون امرأة إلى الغرفة، وكانت تصرخ. وأمكنني سماع صوت العصا تضرب عباءة المرأة. كانت العصا تضرب القماش المرة بعد المرة. وقالوا "هل أنت سعيد الآن؟ لقد جئنا بأمك لتثبت ما فعلت". كان على الحائط سلك كهرباء فانتزعته. فكرت أن أصعق نفسي به. كنت أريد قتل نفسي. وأُصبتُ بصدمة كهربية كبيرة عندما أمسكت به وأغشي علي.**

**"وأخذوني إلى الزنزانة الانفرادية رقم 11، وبطريقة ما كان الشخص في الزنزانة المجاورة لي قد وصلته رسالة من جاره، والجار الذي قبله، تفيد بأنها لم تكن أمي. وعرفت في ذلك اليوم**

**والحمد لله. أما في وقتها فقد صدقت أنها أمي. الآن عندما أتذكر الحادث يبدو غريباً أنني صدقت، لكنني صدقت فعلاً".**[92]

## الإعدام والإيهام بالإعدام

وصف أحد المعتقلين السابقين الذين قابلتهم المنظمة لإعداد هذا التقرير إرغامه على مشاهدة عملية إعدام خارج نطاق القضاء، بينما أُجبر آخر على المشاركة في عملية إعدام وهمية لترهيبه وتهديده.

فقد قُبض على أبو أنس، وهو رجل أعمال من حلب، مرتين قبل فترة الاحتجاز المذكورة هنا، ومرة أخرى بعد ذلك لأنه سمح لبعض الطلاب الجامعيين باستخدام مكتبه في مناقشة الأزمة في سوريا وتنظيم احتجاجات سلمية. وقبض عليه ضباط المخابرات الجوية في مظاهرة يوم 23 ديسمبر/كانون الأول 2011.

وخلال فترة الاستجواب في فرع المخابرات الجوية في حلب، استُدعي في البداية إلى مكتب المحقق وأُبلغ بأن بإمكانه أن يدفع رشوة لتفادي استمرار الاحتجاز والتعذيب. ووصف ما حدث لاحقاً قائلاً:

**"طلب مني [المحقق] أن آتي إلى مكتبه مرة أخرى في وقت متأخر في الليل. وقال لي: "لا يمكنك أن تخرج هذه المرة. أنا خطير. بمقدوري أن أقتلك هنا، ولن يسأل أحد أي أسئلة. ويمكنني أن أساعدك إذا دفعت لي ثانية 100 ألف دولار أو أكثر، وعليك أن تكتب إقراراً بأنك ستغادر البلد".**

**"ثم أخذني إلى القبو. وهناك كان هو وأنا ورجلان آخران. كان أحدهما مدير الفرع والآخر نقيب من المخابرات الجوية هرب إلى صفوف المعارضة. وقال الرائد للهارب: "أنت نقيب في المخابرات الجوية. أنت خائن. نحن نتهمك بالخيانة العظمى والخائن يجب أن يُقتل"، وضرب الرجل بالرصاص في رأسه.**

"عندما رأيت هذا، انهرت. وصرخت وصحت. أخرجني من الغرفة وأرسلني إلى زنزانتي. [فقال:] "فكر في العرض الذي قدمته لك حتى غد".

**"وفي اليوم التالي أُخذتُ إلى مكتبه ثانية عند الظهر، وأعطاني محاضرة عن الطريقة التي يجب أن أحب بها البلد، فقال: "[الرئيس] بشار هو الله. فهو يمنح الحياة ويأخذها". كنت خائفاً للغاية، ووافقت أن أعطيه المبلغ. واتصلت بأسرتي بالهاتف المحمول وطلبت منهم تدبير المال. وفي اليوم التالي أُفرج عني".**[93]

ووصف نور، وهو طالب كان يقدم إمدادات طبية للتجمعات السكانية التي قُطعت عنها الإمدادات الحكومية، تعرضه لعملية إعدام وهمية في فرع للمخابرات الجوية في المزة، فقال:

---

[92] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 17 فبراير/شباط 2016.

[93] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 17 فبراير/شباط 2016.

**"أخذوا أربعة أشخاص من الزنزانة، وعصبوا أعيننا وجعلونا نركع على الركبتين. وأدركت لاحقاً أنهم وضعوا ثلاثة أشخاص جدد معنا، حتى يسقط الثلاثة الآخرون عندما يطلقون النار علينا من البندقية إيه كي 47، فيظن كل معتقل أن الثلاثة الذين سقطوا على الأرض معتقلون آخرون، وهم في واقع الأمر من أفراد قوات الأمن يقومون بدور كالممثلين.**

**"ثم يرفعون العصابة عن عينيك فترى الأشخاص على الأرض مضرجين بالدماء... ويبدو للمعتقل أنهم جميعاً موتى. حتى أنهم وضعوا عليهم دماءً ولكنهم في الحقيقة أحياء. إنها مثل مسرحية. ثم يأخذونك إلى الغرفة، وغير وارد بأي حال ألا تعترف".**[94]

## الإرغام على مشاهدة معتقلين آخرين أو سماعهم أثناء تعذيبهم

قال جميع من أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم لإعداد هذا التقرير إنهم شاهدوا، في مرحلة ما خلال الفترة التي قضوها رهن الاحتجاز، معتقلين آخرين يتعرضون للتعذيب أو لسوء المعاملة، أثناء أخذهم إلى المراحيض مثلاً، أو أنهم رأوا أو سمعوا هذه الممارسات من زنزانتهم. ووُضع آخرون عمداً في المكان الذي يجري فيه التعذيب وأرغمهم الحراس على المشاهدة. وقد حدث هذا لريم.

وكانت ريم تدرس لنيل درجة الماجستير في الدراسات المسرحية في حلب، حيث كان تعيش مع أبويها. كما كانت تقدم مواد للإغاثة الإنسانية للنازحين بسبب القتال في حلب، وأغلبها بطاطين وأغذية للأطفال. وقُبض عليها في 1 ديسمبر/كانون الأول 2013، عندما وصل ضباط من المخابرات الجوية إلى منزل أسرتها في الصباح الباكر. وذكرت ريم لمنظمة العفو الدولية أنها خضعت للاستجواب على مدى أسبوع وهي محتجزة في فرع المخابرات الجوية، وأضافت قائلةً:

**"كانوا يأخذونني إلى منطقة الشبْح كل يوم تقريباً، وكان علي أن أجلس هناك وأشاهد الحراس يضربون المعتقلين الذكور لمدة ساعة... كان الحراس يضربونهم بأدوات مختلفة، فكانوا يستخدمون الخرطوم الأخضر، وقضيباً من السليكون، وقضيباً من الحديد في رأسه كرة مسننة. كان هناك شاب، عندما رأيته معلقاً هناك ثانية في طريقي إلى المرحاض، وددت أن أقول له ألا يخاف وأنه ليس وحده...**

**"كنتُ أُجبر على المشاهدة كعقاب، ولكسر تماسكي، لكنهم كانوا يريدون أيضاً أن يروا إن كنت سأبدي رد فعل بشأن أي من الرجال الذين يعذبونهم. كانوا يريدون أن يعرفوا إن كانت لنا علاقة بأي منهم، حتى يمكنهم أن يتهمونا من جديد بأننا إرهابيون.**

**"بكيت في المرات الثلاث الأولى التي جعلوني فيها أشاهد، لكن الحراس لطموني عندما بكيت. وصفوني بأنني إرهابية، وبغيّ، وعاهرة. كان علينا أن نظل محايدين تماماً مدة الساعة كلها، وإلا ضربونا واتهمونا بأننا إرهابيون.**

---

[94] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2015.

**"وبعد المرة الثالثة، أصبح بإمكاني أن أعرف عندما يصبح الرجال خدرين. يستغرق الأمر عادةً قرابة 15 دقيقة حتى تغادر الروح الأجساد. كان بمقدوري أن أعرف من الأصوات التي يصدرونها متى حان هذا الوقت. وأعرف عندئذ أنه لم يعد يشعر بأي شيء. كنت أنتظر هذا. لن يشعر بالضربات بعد ذلك ولن أشعر أنا [بأي شيء أيضاً]...**

**"كنت أقول لنفسي إنه فيلم رعب، وليس واقعاً... وأتمنى لو أُعاد إلى الاستجواب وأتعرض للضرب، فالتعذيب الجسدي أهون من التعذيب النفسي.[95]**

[95] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 20 فبراير/شباط 2016.

# 7- ظروف الاحتجاز في فروع الأمن

**"عندما أدخلوني لم أشاهد بشراً، رأيت ديداناً متشابكةً تتلوى. لم أستطع الوقوف على قدميّ كلتاهما، فلم يكن ثمة موضع سوى لقدم واحدة."**

نعمان يصف الظروف في فرع المخابرات العسكرية 215، في دمشق.[96]

تحدث جميع المعتقلين السابقين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية عن ظروف غير إنسانية في مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات الأمن في شتى أنحاء سوريا. فقد تحدث الضحايا عن الحبس الانفرادي لفترات مطولة؛ والاكتظاظ الشديد في الزنازين؛ والافتقار إلى سبل الحصول على العلاج الطبي واستخدام مرافق النظافة الشخصية؛ ونقص الغذاء والماء؛ والتعرض لدرجات حرارة مرتفعة للغاية أو منخفضة للغاية؛ والاحتجاز لساعات أو لأيام في زنازين بها جثث معتقلين موتى. وأفاد جميع المعتقلين السابقين بالتعرض للإذلال بشكل معتاد على أيدي الحراس، بينما أفادت النساء بوجه خاص، من بين المعتقلين السابقين الذين قابلتهم المنظمة، بأنهن تعرضن أو شاهدن غيرهن يتعرضن للتحرش الجنسي على أيدي حراس السجن. وتؤيد ملاحظات السجناء السابقين الذين قابلتهم المنظمة لإعداد هذا التقرير الأنماط التي لاحظتها جماعات مراقبة حقوق الإنسان، بما في ذلك "لجنة التحقيق الدولية" التي لاحظت أن "أحوال السجون... متماثلة في معظم مرافق الاحتجاز الحكومية" وساهمت في وقوع "عدد أكبر" مما وُثّق من قبل من حالات الوفاة في الحجز.[97]

وبالتضافر مع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي سبق وصفها، قد تكون مثل هذه الظروف مميتة. فقد شهد أغلب المعتقلين السابقين الذين قابلتهم المنظمة حالة وفاةٍ واحدةً على الأقل في الحجز أثناء احتجازهم في أحد فروع قوات الأمن.

---

[96] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 17 فبراير/شباط 2016.

[97] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر".

وقامت "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، وهي منظمة مستقلة غير هادفة للربح تحلل انتهاكات حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، بتحليل حالات الوفاة في الحجز في سوريا بالمشاركة مع منظمة العفو الدولية. وخلصت المجموعة إلى أن إلى أن ما لا يقل عن 17723 شخصاً قد لقوا مصرعهم أثناء الاحتجاز لدى قوات الأمن السورية، في الفترة من بداية الأزمة في مارس/آذار 2011 إلى نهاية عام 2015. وتعتقد "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان" ومنظمة العفو الدولية أن هذا تقدير متحفظ وأن العدد الحقيقي أكبر من ذلك على الأرجح.[98]

ولم يُسمح لأي من المعتقلين السابقين الذين أُجريت معهم المقابلات لإعداد هذا التقرير بأي اتصال بالعالم الخارجي، بما في ذلك أسرهم ومحاموهم، أثناء احتجازهم لدى قوات الأمن. ولم تتمكن الأسر من الحصول على معلومات بشأن مصير أبنائها المحتجزين ومكانهم إلا في الحالات التي تمكن فيها أقاربهم من رشوة شخص من أفراد قوات الأمن أو من القريبين منها، وحتى في مثل تلك الحالات كان من المستحيل أن تتحقق الأسر من صحة المعلومات التي قُدمت لها.

### متى تُعَدُّ ظروف السجن من قبيل المعاملة السيئة؟

يُمكن أن يُعد من قبيل المعاملة السيئة تضافرٌ مجموعة من الظروف المتدنية مثل الاكتظاظ الشديد، والافتقار إلى الغذاء والرعاية الطبية، وعدم كفاية مرافق النظافة الشخصية، والعنف، والعقاب التعسفي، والحرمان من الاتصال بأفراد الأسرة.

فعلى سبيل المثال، خلصت "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة إلى أن ظروف الاحتجاز التي لا تتفق مع بعض جوانب "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد مانديلا")، ولاسيما تلك المتعلقة بمساحة الأرض المتاحة للسجين، وتوفر مرافق النظافة الشخصية، وتوفير سرير منفصل لكل فرد، والحصول على الغذاء الكافي، تُعد من قبيل المعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة.[99]

---

[98] لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى الفصل 9 من هذا التقرير، وكذلك إلى وثيقة "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان" المعنونة، مذكرة فنية مقدمة لتقرير منظمة العفو الدولية بشأن الوفيات في الحجز، أغسطس/آب 2016. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:
https://hrdag.org/wp-content/uploads/2016/07/HRDAG-AI-memo.pdf

[99] الدورة الحادية والخمسين "للجنة المعنية بحقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة، آراء: البلاغ رقم 458/1991، 1994. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.refworld.org/docid/4ae9acc1d.html

وتحدد "قوعد مانديلا" "ما يُعتَبَر عموماً خير المبادئ والقواعد العملية في معاملة المسجونين وإدارة السجون".[100] وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومات إلى ضمان تطابق القوانين والممارسات العملية مع هذه القواعد.

## 1-7 الحبس الانفرادي

ذكر عدد من المعتقلين أنهم حُبسوا انفرادياً في زنازين صغيرة للغاية، غالباً ما تكون تحت سطح الأرض وبلا أية إضاءة، لعدة أيام أو أسابيع أو أشهر. وقالوا إنهم لم يكن يُسمَح لهم بالخروج من هذه الزنازين إلا للاستجواب، أو في أوقات محددة لاستخدام المراحيض إن لم يكن في الزنزانة مرحاض.

ومن هؤلاء المعتقلين جمال ت، وهو كاتب وأستاذ جامعي، كان يعمل مع طلاب الدراسات العليا الدوليين في حلب، وأُصيب بسرطان المثانة وأُجريت له عملية جراحية وخضع لأشكال أخرى من العلاج الطبي قبل القبض عليه في يوليو/تموز 2011 بوقت قصير. وقد قُبض عليه في منزله على أيدي رجلين من المخابرات العسكرية أرغماه على ركوب سيارة أجرة وأخذاه إلى الفرع المحلي للمخابرات العسكرية. وقد روى لمنظمة العفو الدولية ما حدث له، قائلاً:

**"قضيت شهراً ونصف الشهر رهن الحبس الانفرادي، وكان ذلك أسوأ جزء في فترة احتجازي. كانت الزنزانة بطول جسدي. وكان بمقدوري أن أرقد على الأرض وأمد يديَّ وألمس الجدران من كل الجوانب... وكانت زنزانتي قريبة من غرفة التعذيب، ولذلك كثيراً ما كنت أسمع أصوات صياح أو صراخ. كان علي أن أسد أذني بيديَّ حتى أتمكن من النوم...**

**"لم يكن بالغرفة أي مصدر للضوء غير نافذة صغيرة عالية للغاية. وكان في الزنزانة كثير من الذباب...**

**"لم أُصَب بالجنون أثناء حبسي انفرادياً لأنني كنت أُدرّبُ عقلي. كنت أفكر فيما سأفعله عندما يُفرج عني... وجدت مسماراً صغيراً على الأرض، وكنت أدون الأيام على الجدار. وكنت أدرك تعاقب الأيام لأنني كنت أتلقى عادةً إفطاراً ما في الصباح وعشاءً في الليل...**

**"وخلال الوقت الذي قضيته في الزنزانة الانفرادية لم يكن يُسمح لي مطلقاً بالاستحمام بالدش. ولم يكن يُسمح لي إلا بالذهاب إلى المرحاض مرتين في اليوم، لمدة دقيقتين بعد الإفطار والعشاء.**

---

[100] "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد مانديلا")، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 70/175، الصادر في 17 ديسمبر/كانون الأول 2015. [بالعربية]. مُتاحة على الرابط:
http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5698a3ae4

**"وقرب نهاية الوقت الذي قضيته في الزنزانة، كنت قد شارفت على فقدان عقلي. وأذكر أنني قلت: "أرجوكم، إنني بحاجة إلى أن أكون مع أي شخص". صحت بذلك من خلال فتحة التهوية في الباب... وعندما أخرجوني في النهاية، أذكر أنني رأيت السماء من خلال الشبكة التي تغطي فناء السجن. وشعرت بالخدر كأنني فقدت الإحساس".**[101]

وحاول معتقل آخر، يُدعى سعيد، شق رسغيه في الحبس الانفرادي. وقد وصف ما حدث قائلاً: "ضمدوا يديَّ وأوسعوني ضرباً. وقالوا: "لا يمكنك أن تموت في الوقت الذي تختاره" ".[102]

ويُعد الحبس الانفرادي لفترات طويلة، وكذلك ما يمكن أن ينتج عنه من خفض للمستقبلات الحسية، من قبيل المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويمكن أن يمثل تعذيباً. وتحظر "قواعد مانديلا" الحبس الانفرادي المطوَّل (أكثر من 15 يوماً) وإيداع السجين في زنزانة مظلمة (القاعدة 43).[103]

# 2-7 الاكتظاظ

ذكر أغلب المعتقلين السابقين الذين قابلتهم المنظمة لإعداد هذا التقرير أنهم احتُجزوا في زنازين بالغة الاكتظاظ، غالباً ما تكون تحت سطح الأرض ولا يدخلها ضوء الشمس أو الهواء النقي، ولا يُسمَح لهم فيها بارتداء شيء سوى الملابس الداخلية. وقال كثيرون منهم إنهم احتُجزوا في مثل هذه الظروف لأشهر لم يُسمَح لهم خلالها بمغادرة الزنزانة إلا للاستجواب، وتحدثوا عن عدم وجود مساحة كافية للرقود في الليل، وعن أنهم وضعوا نظاماً للتناوب يظل البعض بموجبه واقفين حتى تتوفر مساحة تكفي لرقود الآخرين، وأنظمة أخرى لتوفير المساحة مثل النوم "كالسكاكين" حيث ينامون على جنوبهم في وضع تبادلي بحيث تكون رؤوس بعضهم عند أقدام الآخرين. ويصف كل من تعرضوا لهذا الوضع التجربة التي مروا بها بأنها مجهدة نفسياً، وقال كثيرون ممن أُجريت معهم المقابلات إن الظروف التي أُرغموا على العيش فيها كانت بالنسبة إليهم تجربة أسوأ من التعذيب والاستجواب.[104]

---

[101] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 9 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[102] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2016.

[103] "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد مانديلا")، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 70/175، الصادر في 17 ديسمبر/كانون الأول 2015. [بالعربية]. مُتاحة على الرابط:
http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5698a3ae4

[104] وثَّقت منظمات أخرى الاكتظاظ الشديد ودوره في الإصابة بالعلل والأمراض وحالات الوفاة في الحجز. انظر، على سبيل المثال: هيومن رايتس ووتش، "لو تكلم الموتى".

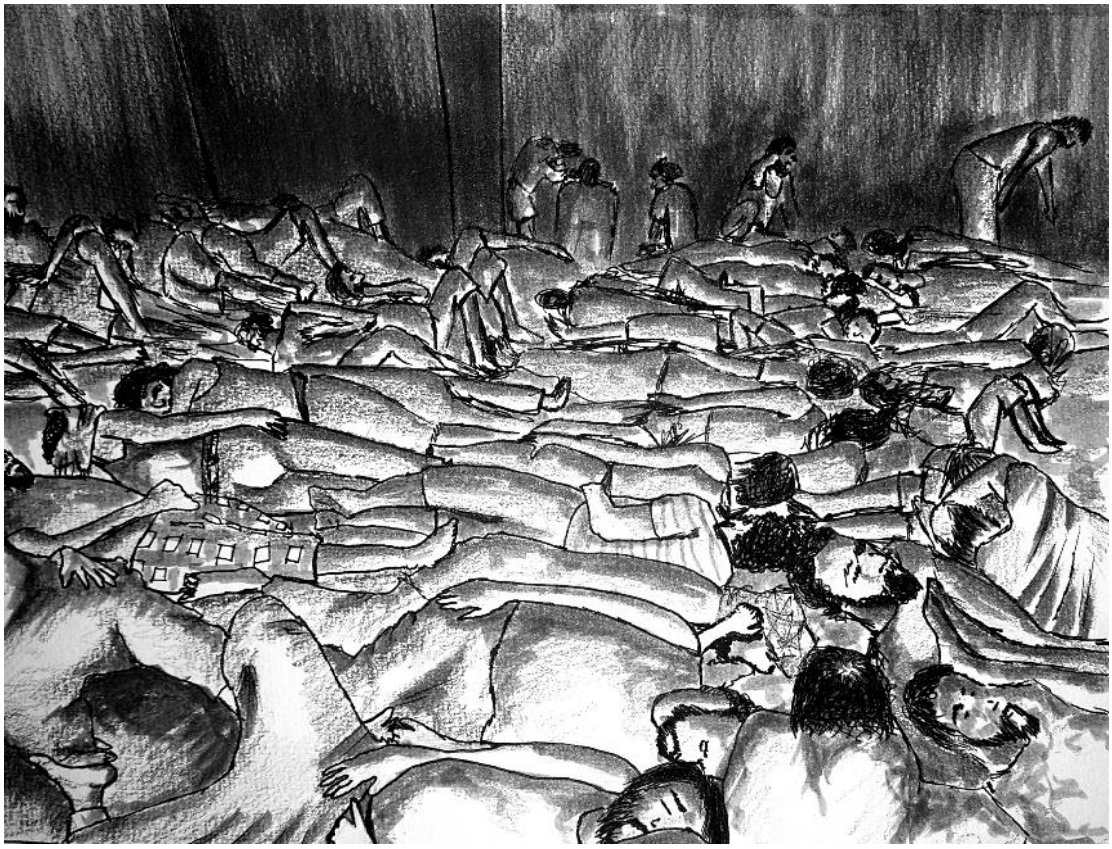

© Amnesty International / Mohamad Hamdoun

ومن هؤلاء المعتقلين جلال، وهو طبيب نفسي من دمشق. وعندما بدأت المظاهرات السلمية في دمشق، انضم إلى مجموعة من النشطاء كانت تجتمع بانتظام لمناقشة التغيير السلمي من أجل مزيد من المساواة في المجتمع السوري. ونتيجة لهذا، اعُتقل لفترة قصيرة في عام 2011. وبعد الإفراج عنه، بدأ العمل مع مجموعة من العاملين بالمهن الطبية كانوا يركزون على تقديم الرعاية الطبية للمدنيين المصابين في المظاهرات. وقال إنه اتُّهم بسبب ذلك بالعمل مع "الإرهابيين" واحتُجز من جديد في الفترة من إبريل/نيسان إلى يوليو/تموز 2012، وأضاف قائلاً:

**"كانت زنزانتي [في فرع المخابرات الجوية في المزة] ثلاثة أمتار في مترين، وكان عدد المحتجزين فيها يتراوح بين 28 و41. ومُنحنا مساحة بلاطتين صغيرتين من الأرض لنقف عليها، وبذا كان لكل منا مساحة تبلغ 20 سنتيمتراً في 40 سنتيمتراً تقريباً. بلاطتان صغيرتان للجلوس والنوم والأكل. نظمنا نوبات للنوم، فكان بمقدور 12 منَّا النوم في الوقت الواحد لنحو خمس أو ست ساعات. وهذا النوع من الاكتظاظ يصيب الناس بتوتر بالغ. فحتى الفئران ستهاجم بعضها بعضاً إذا وُضعت في هذا الوضع. كان كل من حولي سريعي الغضب، لكن لمَّا كنت قد درست هذا في سياق دراستي للطب النفسي، فقد كنت أتعامل مع الوضع بشكل أفضل بعض الشيء.**

**"كنت أحاول أن أوضح للآخرين ما يفعلونه بنا ولم يفعلونه: لجعلنا أكثر عصبية وميلاً إلى الغضب والانفعال. لكن كان علينا أن نتهامس. فلم يكن بوسعنا مطلقاً أن نتحدث بصوت عالٍ. وكان هناك دائماً شيء ما يثير الخلاف، إما الطعام وإما نقص المساحة. وفي بعض الأحيان كان السجناء يعاملونني باندفاع وعدوانية، لكنني كنت أعرف أن هذا ليس موجهاً إليَّ شخصياً، بل إلى السجن وطريقة احتجازنا... وأمكنني، مع ذلك، أن أقبل هذا. لم يكن السبب أنهم أشخاص سيئون، بل أنه وضع سيء."**

واعتُقلَ جلال من جديد في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز 2014، عندما كان يعمل مع نشطاء سلميين آخرين لتنظيم محاضرات بشأن التغيير الديمقراطي في سوريا. وفي هذه المرة، قبضت عليه المخابرات العسكرية، واحتُجز في فرع المخابرات العسكرية 215. وقد وصف الظروف في زنزانته قائلاً:

**"كان الوضع شبيهاً بالوجود في غرفة للموتى. كانوا يحاولون الإجهاز علينا هناك... كانت زنزانتي ثلاثة أمتار في ثلاثة أمتار وبها عدد يتراوح بين 48 و75 شخصاً... وعندما كان بالزنزانة 48 شخصاً، كنا نحظى بمساحة قدرها 40 سنتيمتراً في 80 سنتيمتراً، وكان بمقدورنا النوم. وعندما كان بها 75 شخصاً، كان علينا أن ننام ونحن جالسين القرفصاء. وسمَّيناه "النوم العسكري". كانت كل دقيقة تمر في الفرع 215 نوعاً من التعذيب".**[105]

والملاحظ أن هذه الظروف التي سبق وصفها أدنى بكثير من المعايير الدولية. فظروف الاكتظاظ من هذا النوع، وخاصةً عندما تتضافر مع مشاكل أخرى مثل نقص التهوية وضوء النهار، تُعتبر انتهاكاً لحظر التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة.[106]

وتتناول القاعدتان 12 و13 من "قواعد مانديلا" أماكن معيشة السجناء، وتنص القاعدة 13، بوجه خاص، على أن "تُوفر لجميع الغرف المعدة لاستخدام السجناء، ولاسيما حجرات النوم ليلاً، جميع المتطلبات الصحية، مع الحرص على مراعاة الظروف المناخية، وخصوصاً من حيث حجم الهواء والمساحة الدنيا المخصصة لكل سجين والإضاءة والتدفئة والتهوية."[107] وتقضي "اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب"، كقاعدة استرشادية، بألا تقل مساحة الزنازين الفردية عن سبعة أمتار مربعة، وأن تتيح الزنازين المشتركة ما لا يقل عن أربعة أمتار مربعة لكل فرد.[108]

---

[105] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[106] منظمة العفو الدولية، "دليل المحاكمة العادلة"– الطبعة الثانية (رقم الوثيقة: POL 30/002/2014). [بالعربية]، الفصل 10.

[107] "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد مانديلا").

[108] "اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب"، "التقرير العام الثاني بشأن الأنشطة المتعلقة باتفاقية منع التعذيب للفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 1991"، 1992. [بالإنجليزية] الرابط: www.cpt.coe.int/en/annual/rep-02.htm

## 3-7 الافتقار إلى الرعاية الصحية

ذكر جميع الضحايا، الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية لإعداد هذا التقرير، أن الرعاية الصحية في مراكز الاحتجاز كانت غير كافية إلى حد بعيد. وأفادوا بتفشي حالات جلدية من بينها الجرب والقمل وغير ذلك من الحالات المعدية، ولاسيما الإسهال، وكذلك حالات تخص الصحة العقلية مثل الذُهان. وشهد عدة معتقلين سابقين، ممن تحدثت إليهم المنظمة، زملاءً لهم في الزنزانة يموتون، وكانت الوفاة عادةً نتيجة تضافر حالات صحية لم تُعالج، مثل الأمراض الجلدية والإسهال، وهي حالات يمكن في الظروف العادية عموماً الوقاية منها وعلاجها ونادراً ما تؤدي إلى الوفاة. وقد عبَّر عمر أ عن هذا الوضع بقوله: "من جرح صغير في إصبعك الخنصر تُصاب بالتهاب. ويتورم الجرح ثم ينتشر الالتهاب في كل جسمك." وقال جلال، الذي يعمل طبيباً نفسياً: "في تاريخ الطب كانت الالتهابات الجلدية يمكن أن تسبب الوفاة في مرحلة ما. لكن ذلك كان في القرن الثامن عشر."[109]

وتفاوتت سبل الحصول على الرعاية الطبية بين المعتقلين الذين أطلعوا منظمة العفو الدولية على التجارب التي مروا بها، سواء فيما يتعلق بالأمراض الناجمة عن ظروف الاحتجاز، أو الأمراض المزمنة، أو الإصابات التي تلحق بالمعتقلين خلال الاستجواب. وقال قليل من المعتقلين السابقين، مثل طارق، إنهم نُقلوا إلى مستشفيات عسكرية حيث تلقوا قدراً من العلاج قبل إعادتهم إلى الفرع.[110]

وكان طارق قد أُصيب بكسر في ساقه وهو يحاول تفادي اعتقاله، وبعد عدة ساعات نُقل إلى مستشفى حلب العسكري، حيث مكث 12 يوماً وأُجريت له جراحة، وبعد علاجه أُعيد إلى فرع "المخابرات الجوية" في حلب حيث أُودع في زنزانة مكتظة ولم يتلق أي دعم طبي آخر. ومن هناك، نُقل إلى أحد مراكز الاحتجاز التي تديرها المخابرات الجوية في منطقة المزة في دمشق. وقد وصف الأوضاع فيها بقوله: "كانت الزنزانة رديئة للغاية: كانت قذرة، وكان الجميع مصابين بالجرب، ولم يكن هناك أي علاج... ثم ساءت حالة ساقي؛ وبدأت تتورم حيث أُصبت بالتهاب. لم أستطع الأكل؛ على مدى أربعة أيام لم أتناول شيئاً سوى الماء."

وبعد هذه الأيام الأربعة، نُقلَ طارق إلى المستشفى العسكري 601 في المزة حيث عُولج. وقد وصف المستشفى بقوله: "إنهم يسمونها مستشفى الموت... إنه مكان مخيف. فالمستشفى تديرها قوات الأمن؛ والعلاج بالغ السوء. كانت هناك كومة من الجثث بجوار سريري، وكانت رائحتها كريهة للغاية." وأُعيد طارق بعد ذلك إلى الفرع نفسه، ووصف ما حدث

---

[109] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[110] سبق لمنظمة العفو الدولية أن وثَّقت مثل هذه الانتهاكات في المستشفيات التي تديرها الحكومة: انظر منظمة العفو الدولية، "أزمة صحية: الحكومة السورية تستهدف الجرحى والعاملين الصحيين" (رقم الوثيقة: MDE 24/059/2011) [بالعربية].

قائلاً: "امتد الجرب بعد ذلك تحت الجبيرة، لكن لم يكن بوسعي أن أطلب المساعدة حيث لم أكن أريد العودة إلى المستشفى، ومن ثَم أزلت الجبيرة بنفسي مستخدماً يديَّ."[111]

ولا يدخل العلاج المتاح في المستشفيات العسكرية ضمن نطاق هذا التقرير، لكن معتقلين سابقين آخرين وطبيباً فر من العمل في المستشفيات العسكرية أبلغوا المنظمة بأنهم شاهدوا استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على نحو اعتيادي في هذه المستشفيات. وقالوا إنه نتيجة لذلك اختار كثيرون، ممن كان يمكن أن يُتاح لهم خيار النقل إلى المستشفى، أن يبقوا في مركز الاحتجاز دون رعاية طبية.[112]

ولم يتلقّ آخرون، مثل نعمان، سوى بعض العلاج الطبي الأساسي الذي يجريه في العادة سجناء آخرون باستخدام امدادات بدائية.[113] وكان نعمان، وهو من دمشق ويعمل بالتمثيل، قد

---

[111] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 24 فبراير/شباط 2016.

[112] في مقابلة مع منظمة العفو الدولية، ذكر "أطلس" (ليس اسمه الحقيقي)، وهو طبيب كان يعمل في مستشفى تشرين العسكري" من عام 2011 إلى أن هرب في أوائل عام 2013، أنه كان يرى أفراداً من قوات الأمن بصورة معتادة وهم يستخدمون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة مع السجناء الذين أُحضروا إلى المستشفى للعلاج، وكذلك في مستشفيات عسكرية أخرى عمل بها. وقال متذكراً: "اعتاد أفراد المخابرات الجوية ضرب السجناء وهم مكبلين بالأغلال إلى أسرة المستشفى بقضبان حديدية طويلة. وكانوا يطفئون سجائر مشتعلة في أجسادهم أمامي. وكانوا يضربونهم وهم راقدون على الأرض... وإذا حاولنا التدخل أو حتى مجرد منح السجناء الرعاية الطبية السليمة، كان ذلك يثير شكوكهم فينا فيستجوبوننا." (مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 مايو/أيار 2016). ونُقل أبو أسد الله، الذي قُبض عليه في فبراير/شباط 2014، إلى المستشفى الوطني في حماة بعد استجوابه في فرع محلي للمخابرات العامة على مدى 18 يوماً. وقد وصف ما حدث له قائلاً: "في المستشفى كُبّلت بالأغلال إلى السرير. كان هناك دائماً حراس في الغرفة، وكانوا يضربونني هناك بهراواتهم [الخشبية]. وفي كل يوم كان الحارس يقف فوق سريري ويركلني في بطني. كنت أضع قناع الأوكسجين ومع ذلك كان يفعل هذا... قضيت شهرين هناك، وكانوا يركلونني أو يضربونني مرتين على الأقل في الأسبوع." (مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2015).

[113] في سياق إعداد هذا التقرير، تحدثت منظمة العفو الدولية مع ستة معتقلين سابقين من العاملين بالمهن الطبية، وهم طبيان، وممرض، وطبيب نفسي، ومدرب طبي، وأخصائي نفسي. وأكدوا جميعاً أن الحراس في المركز الذي كانوا محتجزين فيه طلبوا منهم تقديم دعم طبي لزملائهم المعتقلين. فعلى سبيل المثال، قال بشار، وهو طبيب أطفال: "قام الحراس بحملة على الزنازين وجمعوا أحد العاملين بالمهن الطبية من كل زنزانة... وقالوا لنا: "ستكونون مسؤولين عن علاج الناس". ثم أعطوا كلاً منا بعض اليود [مطهر]، وبعض الشاش، وقنينة بيبسي. بعد ذلك، كانت مهمتي إبلاغ الحراس إذا حدث أي شيء. لكننا كنا نفتقر دائماً إلى الإمدادات الطبية. كان علي أن أنظف الجروح بقطعة من القماش والماء. أوشك البعض أن يفقدوا أيديهم أو أقدامهم بسبب جروح صغيرة يمكن أن تصبح خطيرة للغاية بسبب نقص

طُلب منه في مارس/آذار 2013 الحضور إلى فرع المخابرات العسكرية 215 "لاحتساء فنجان من القهوة". لم يعتقد آنذاك أنه في خطر، وتوقع أن يُعامل باحترام بصفته ممثلاً معروفاً. وبدلاً من ذلك مكث في ذلك الفرع شهراً، خضع خلاله للاستجواب بشكل متكرر بشأن المشاركة في أنشطة سلمية مناهضة للحكومة. وبعد قليل من القبض عليه أُصيب بجرح في ساقه بسبب تعثره في بالوعة للصرف في الرواق المفضي من زنزانته إلى الحمام. وطلب إمدادات طبية وماء لتنظيف الجرح الذي كان مغطى بمياه الصرف، لكن الحراس رفضوا هذا وأعادوه إلى زنزانته. وقد روى لمنظمة العفو الدولية ما حدث له قائلاً:

**"بعد أسبوع، أدركت أن الجرح التهب. وتورمت ساقي حتى صارت في مثلي حجمها، ثم اسودَّ لونها. وخشيت أن أطلب طبيباً. فحتى الطبيب من بين المعتقلين كان يضرب الناس. ثم أُصبت بالحمى. كان هناك معتقل آخر يعمل ممرضاً، وقال لي إنه ينبغي فتح الجرح، وإلا فإنني سأُصاب بغرغرينا. كان لديه شفرة...، وتمكَّن من إخلاء المرحاضيْن لمدة وجيزة ونقَلني بمساعدة معتقل آخر إلى هناك وأعطاني منشفة لأضعها في فمي، فعضضتُ عليها. قام المعتقلان بإحراق الشفرة بولاعة لتعقيمها، ثم فتحا الجرح من جانبين، فخرج الدم الفاسد، ثم أحضرا قميصاً ومزَّقاه لربط ساقي به.**

**"وأُفرجَ عني بعد أن قضيت 18 يوماً هناك. وبعد إطلاق سراحي أُجريت لي ثلاث عمليات جراحية في ساقي لإزالة كل الأنسجة التالفة. استأصلوا كل شيء ولم يتركوا إلا العظم. وكان لابد من أن تُجرى لي عملية ترقيع للجلد".**[114]

ولم يتلق سجناء آخرون أي علاج على الإطلاق خلال احتجازهم، ومن بينهم بعض المصابين بأمراض مزمنة مثل جمال ت، الذي كان يُعالج من سرطان المثانة قبل القبض عليه.[115]

وكان مجد، وهو محاسب من حلب، يعمل مصوراً فوتوغرافياً لدى المجلس المحلي في إحدى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة عندما قبض عليه الأمن السياسي في حلب، في سبتمبر/أيلول 2013. وظل هناك عشرة أشهر إلى أن نُقل إلى فرع الأمن السياسي في طرطوس. وقد وصف تجربته قائلاً:

**"كان معنا في الزنزانة فتي فلسطيني من سوريا عمره 18 عاماً. وكان يعاني من مشكلة ما في الكبد. كان حوالي 15 معتقلاً يعانون من المشكلة نفسها هناك. وكانوا يعطونهم باراسيتامول، وهو ما كانوا يعطوننا علاجاً لكل شيء... وذات صباح خر صريعاً وبدأ ينزف من**

---

العلاج. أحياناً كنت أرى العظم عندما أفحص جروحهم." (مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية في 24 يناير/كانون الثاني 2016).

[114] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 17 فبراير/شباط 2016.

[115] وجدت "لجنة التحقيق الدولية" أيضاً أن "عدم وجود أو عدم كفاية المساعدة الطبية [المُقدَّمة للمحتجزين] في كثير من الأحيان جعلت من أمراض كان يمكن علاجها سبباً للوفاة". انظر "مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر".

**شرجه. وطرقنا الباب طلباً للطبيب لكنه لم يأت. وقالوا إنه سيأتي خلال 15 دقيقة. وظللنا نطرق الباب من السابعة إلى الحادية عشرة صباحاً. وظل الفتى ينزف. ولم يأت الطبيب. فظللنا نطرق الباب. ولم يفعل الحارس شيئاً غير سبِّنا. ورأى الحراس الدم لكنهم لم يفعلوا شيئاً**.

**"وفي الساعة 11 صباحاً، قالوا لنا إن علينا أن نحضره للعلاج وأن ننظف الدم. وأجبرناه على الوقوف حتى نستطيع أخذه. وعندما وقف أدركنا أن لحمه يبرز من الشرج... وأخذوه من الزنزانة لكننا رأيناه يسقط على الأرض بعد بضعة أمتار ومات"**.[116]

وتقضي "قواعد مانديلا"، في بعض أحكامها المتعلقة بالرعاية الصحية، بأنه "ينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاح في المجتمع" (القاعدة 24)، وأن يقدم الرعاية الصحية فريق يضم "عدداً كافياً من الأفراد المؤهلين الذين يعملون باستقلالية إكلينيكة تامة" (القاعدة 25)، وأن تُتاح للأفراد الذين يقدمون الرعاية الصحية "إمكانية الوصول يومياً إلى جميع السجناء المرضى، وجميع السجناء الذين يشكون من مشاكل متعلقة بالصحة البدنية أو العقلية أو الإصابة بأذى، وأي سجين يُسترعى انتباههم إليه على وجه خاص" (القاعدة 31).

كما شددت "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على أهمية أن تُتاح للسجناء والمعتقلين إمكانية الوصول إلى الأطباء على وجه السرعة وبانتظام.[117]

ويُعتبر الافتقار إلى سبل الرعاية الطبية في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات الأمن السورية، والذي كثيراً ما يتضمن الحرمان المتعمد من العلاج الطبي، فضلاً عن معاقبة السجين على طلبه، انتهاكاً لحظر التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة.

## الجرب، والقمل، وغيرهما من الإصابات الجلدية

نتيجة للظروف في الزنازين، وخصوصاً التلامس الوثيق بين البشر والافتقار إلى المرافق الصحية الملائمة، أفاد أغلب المعتقلين السابقين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية بتفشي الإصابات الجلدية، مثل الجرب والقمل والثآليل التي تنتج عن التلوث البكتيري لجروح الجلد

---

[116] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 19 فبراير/شباط 2016.

[117] "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 20. [بالعربية] مُتاح على الرابط:
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/hrc-gc20.html
والجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 205/65. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/65/205&referer=/english/&Lang=A
ومجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، القرار رقم 19/13. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/HRC/RES/13/19&referer=/english/&Lang=A

الطفيفة. وينتج الجرب عن الإصابة بنوع من الطفيليات، ومن بين أعراضه عموماً طفح جلدي يمكن أن يتحول إلى بثور، أو عند حكه إلى قرح وثآليل، ويصبح الجلد شديد التهيج.[118] وأفاد جميع المعتقلين السابقين الذين شاهدوا مثل هذه الحالات أو عانوا منها بأنها لم تلق العلاج الطبي. وذكر بعض من أُجريت معهم المقابلات بأنهم كان يُسمح لهم بين الحين والآخر بغسل شعرهم بسائل للاغتسال في محاولة غير مجدية للتخلص من القمل. وقال جلال [المقابلة 49] في وصف التجربة التي مر بها: "تخيل أنك في مكان، وحولك أناس وكلكم عراة وتغطيكم القذارة... خصوصيتك يُقضى عليها وكرامتك يُقضى عليها وفي النهاية [...] تصبح أقل إنسانية. هذه التفاصيل لا تلقى الانتباه لأن هذا ليس "تعذيباً" – لكنه مهلك."

وكان بشار، وهو طبيب أطفال من إدلب، يعمل في اللاذقية عندما قُبض عليه للمرة الأولى، في يوليو/تموز 2012، على أيدي ضباط الفرع المحلي للمخابرات العسكرية. وقد استُجوب بشأن المشاركة في مظاهرات وتقديم إمدادات طبية للمستشفيات الميدانية، فيما يُرجَّح أنه نتيجة بلاغات بشأنه قدمها أحد العاملين الآخرين في المستشفى. وبعد أن قضى أسبوعين في حجز المخابرات العسكرية في اللاذقية، نُقل إلى فرع المخابرات العسكرية 291 في دمشق. وأُفرج عنه بعد قرابة خمسة أشهر، ثم قُبض عليه من جديد في إبريل/نيسان 2013 عندما اعتقل أفراد المخابرات العسكرية عدة أصدقاء له.

وقد وصف بشار الوضع في فرع المخابرات العسكرية 235 في دمشق حيث كان محتجزاً قائلاً:

**"كان التعذيب الحقيقي هو الحياة هناك وظروف المعيشة... كان الجرب أسوأ هناك، وكان يزداد سوءاً باستمرار... الطفيليات تسبب الجرب... وفي الشهر الأخير لي هناك كان الجرب قد بات متفشياً. وهو في العادة غير مؤذ. فالمصاب يحتاج إلى مرهم ومحلول ويدهنهما على كل جسمه فيُشفى، لكنهم لم يعطوننا العلاج... في هذا الفرع كان قرابة 90 بالمئة من المعتقلين مصابين به. وهو يصبح مشكلة خطيرة إذا لم يُعالج. هذا من بين أسوأ ذكرياتي؛ فالمرء يشعر وكأن شيئاً ما يأكل جسمه. وكلما حككت جلدك زادت المشكلة سوءاً. فعندما تحك جلدك يلتهب. وفي مرحلة ما طلبت من أصدقائي أن يقيدوا يديّ حتى أكف عن الحك...**

**"لكن كانت هناك إصابات جلدية أخرى أيضاً... فلأن الناس لا يستطيعون الاغتسال على النحو الكافي، توقف جلدهم عن العمل على الوجه السليم، وتكوَّن لديهم ما يبدو كبثور عملاقة على أجزاء مختلفة من أجسادهم. كان عندي واحدة على كتفي. بعضها في حجم طرف الإصبع وبعضها الآخر في حجم الكف. كانت مليئة بالقيح وكان لا بد من إخراجه. في كل زنزانة كان ثمة خبير في "العصر". كان ذلك مؤلماً للغاية. لا أعرف حتى الكلمة التي تصف هذا، فلم لم يسبق لي أن رأيتُ قط شيئاً مثله. لن تصدق كمية السوائل التي تخرج من هذه البثور".**[119]

---

[118] "الخدمات الصحية الوطنية" (NHS)، "الجرب- الأسباب". [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.nhs.uk/Conditions/Scabies/Pages/Causes.aspx

[119] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية في 24 يناير/كانون الثاني 2016.

وشارك عمر أ، وهو مدرس من حلب يعمل بتدريس اللغة العربية ويدرس للماجستير، في مظاهرات سلمية. وهو يعتقد أنه قُبض عليه بسبب مخبر أبلغ قوات الأمن عنه هو وزملائه الطلاب. ففي يوليو/تموز 2011، أمسك به أربعة رجال يرتدون ثياباً مدنية وأرغموه على ركوب سيارة. واحتُجز في فروع مختلفة لأجهزة الأمن في شتى أنحاء سوريا: في حلب ودمشق وحمص، إلى أن أُفرج عنه في العام التالي.

ووصف عمر أ. القمل قائلاً:

**"كان القمل في كل مكان، على جسمك، في شعرك، في كل مكان. كان شعري منسدلاً حتى كتفي، وكان مليئاً بالقمل. كان قملاً ضخماً، مرئياً بوضوح. وكنت أشعر دائماً بالحرقة والحكة في رأسي. وعندما خرجت من السجن، احتاج التخلص من القمل إلى شهرين... لم لم يسبق لي أن رأيت شيئا مثل هذا النوع من القمل في أي مكان. أذكر مرة أعطونا فيها شامبو مخصوص للقمل، ودلّكتُ به رأسي، فسقطت ما بين 50 و60 قملة أمامي."**[120]

## مشاكل الصحة العقلية

وصف عدد من الضحايا، الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية بشأن التجارب التي مروا بها لإعداد هذا التقرير، أعراضاً نفسية لاحظوها في أنفسهم أو في زملائهم السجناء. وأطلعت المنظمة البروفسور ديريك باوندر، وهو متخصص في الطب الشرعي، على إفاداتهم فأشار إلى أن الأعراض تتفق مع الذُهان واضطرابات القلق. ويُوصف الذُهان بأنه "مشكلة في الصحة العقلية تجعل الناس يتصورون أو يفسرون الأمور بطريقة مختلفة عمن حولهم... ويمكن أن ينشأ الذُهان أيضاً بسبب التجارب المؤلمة أو الإجهاد أو الظروف المادية."[121]

وقد كان "عمر ب"[122] يدرس في بلدته دير الزور عند القبض عليه. وكان قد ساعد في تنظيم مظاهرات سلمية واعتقله ضباط من المخابرات الجوية، في 1 سبتمبر/أيلول 2011، خلال إحدى المظاهرات. واستُجوب في البداية بخصوص مفتاح دراجته النارية، الذي اعتقدوا أنه جهاز تفجير قنبلة من بعد، وبشأن خطأ في تحديد الهوية. وأُفرج عنه في يناير/كانون الثاني في العام التالي. وقال إنه أُصيب بصدمة نفسية بعد أن تعرض للتعذيب بشكل متكرر خلال استجوابه على مدى 36 يوماً، وأضاف قائلاً:

**"بعد الأيام الستة والثلاثين أُصبتُ بمرض نفسي. بدأت أصيح وأرتجف. لم أكن أشعر بأنني في العالم الواقعي. وفقدت السيطرة على نفسي. كنت خائفاً للغاية من التعرض للتعذيب**

---

[120] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[121] "الخدمات الصحية الوطنية"، "الذُهان". [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.nhs.uk/conditions/Psychosis/Pages/Introduction.aspx
كما وثّقت منظمة "هيومن رايتس ووتش" تفشي الكرب العقلي الشديد الذي يساهم في الوفاة. انظر: هيومن رايتس ووتش، "لو تكلم الموتى".

[122] ليس اسمه الحقيقي.

**ثانية. وأخذوني إلى طبيب نفسي في المكان نفسه. وقال لي إنه لا علاقة له بالجيش لكنني لم أثق به. وبدأت أرتعش. فأعطاني حقنة. وجاء لزيارتي في الزنزانة في الصباح التالي. وطلب مني أن أخبره بشيء، لكنني أخذت أرتعش وأرتجف. والتفت إلى الحارس وقال: "سيموت على أي حال. إنه بلا فائدة لنا. دعوا أسرته تعتني به"".**

واعتُقل "عمر ب" مرة أخرى في عام 2012، وقضى معظم مدة احتجازه في فرع المخابرات العسكرية 235"، حيث أُعيد أحد زملائه المعتقلين ميتاً إلى الزنزانة المشتركة بعد أن أخذه الحراس من الزنزانة. ووصف "عمر ب" ما حدث آنذاك قائلاً:

**"أبقوا الجثة معنا في الزنزانة ثلاثة أيام. ولم نستطع الأكل بسبب الرائحة، وبدأنا جميعاً نتقيأ. وبدأت أرتعش وأرتجف من جديد. لم أكن أعرف ما الذي أفعله. وانتابنا شعور بالغ السوء. لا يمكنك تخيل ماذا يعني أن يكون معك صديق يشاطرك الطعام كل يوم ثم فجأة يختفي من الوجود. شعرنا بأننا عاجزون، بلا قيمة في المجتمع".**[123]

ووصفت أم عمر، وهي موظفة تعمل في مجال المساعدة الإنسانية من حلب، إصابتها بأعراض مماثلة خلال احتجازها في الفرع المحلي "للمخابرات الجوية" في إبريل/نيسان 2014، فقالت:

**"لم يكن قد بقي سوى ثلاثة منا: أنا و["منى"] و["رشا"].[124] وصارت علاقتنا وثيقة للغاية. وأُخذت ["رشا"] من الزنزانة للاستجواب، وقال لها المحقق إنها سيُحكم عليها بالإعدام إذا لم أعترف... وفي ذلك المساء عندما حان وقت الصلاة، كنا جميعاً نواجه الجدار استعداداً للصلاة، لكنني سمعت جلبة وعندما التفت وجدت أن ["رشا"] استخدمت حجابها لتشنق نفسها بجوار الجدار... وظللنا ندق على الباب كي يأتي الحراس ويساعدونا... وبعد 15 دقيقة جاؤوا وضربوني بالهراوات وشتموني لأن طرق الباب لأي سبب كان أمراً غير مقبول. وأخذوها إلى خارج الزنزانة ولا أعرف ما حل بها...**

**"عند هذه المرحلة فصلت نفسي عن الواقع. بعد أن أخذوا ["رشا"] فقدتُ عقلي. كنت أكلم نفسي وأخاطب الله صائحة. وضربت رأسي بالجدار وأخذت أصرخ محدثّة الله: "لماذا تفعل هذا بنا؟ يُفترض أنك رحيم". لقد تغير شيء فيَّ، صرت شخصاً آخر.**

**"اعتقد أن هذا الانفصال عن الواقع مر به كثير من المعتقلين. إنه نتيجة معاملتنا كما لو كنا أقل من حيوان".**[125]

---

[123] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 23 يناير/كانون الثاني 2016.

[124] الاسمان ليسا اسميهما الحقيقيّيْن.

[125] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 فبراير/شباط 2016.

# 4-7 الافتقار إلى الطعام والمياه والأغطية

تحدث أغلب المعتقلين السابقين، الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية لإعداد هذا التقرير، عن عدم تلقي الطعام الكافي، وقال عدد منهم إن سبل الحصول على مياه الشرب كانت محدودة جداً. ووُصف الافتقار إلى مياه الشرب بأنه خطير بوجه خاص خلال الأشهر الأكثرا حراً في الصيف، عندما ترتفع درجات الحرارة في الزنازين الجماعية المكتظة التي غالباً ما تكون تحت الأرض، حيث يموت بعض المعتقلين بسبب الجفاف أو الإصابة بضربات الحر.

ووصفت بيان الظروف في فرع المخابرات العامة في حلب، حيث كانت محتجزة في الفترة من يونيو/حزيران إلى أكتوبر/تشرين الأول 2014، قائلة:

**"كنا نتلقى الطعام مرتين في اليوم، وكانوا أحياناً أكثر كرماً. كان الإفطار صحناً صغيراً قذراً من المربى ورغيفاً من الخبز. وكان الغداء أو العشاء أرزاً أو برغلاً مسلوقاً. وعندما كانوا يجلبون الطعام كانوا يتركونه خارج الزنزانة عمداً حتى تزحف عليه الحشرات قبل أن يحضروه لنا".**[126]

أما "زياد"[127]، وهو من حلب وتخرج في كلية الطب، فقد اتُّهم بتنظيم مظاهرات ومحاولة تجنيد أشخاص للقتال ضمن جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، واعتُقل لفترات قصيرة ثلاث مرات قبل الاعتقال الأخير في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، حين قضى أربعة أشهر في فروع مختلفة لقوات الأمن في حلب ودمشق. وقد وصف الفترة التي أمضاها في فرع المخابرات العسكرية 235 في دمشق قائلاً:

**"في أحد الأيام توقف نظام التهوية عن العمل. لا يمكنني أن أصف لكم الشعور بالاختناق. كانت التهوية قد توقفت من قبل لمدة ساعة تقريباً، وخلال تلك الساعة شعرت وكأن رئتيّ ستنفجران. وفي هذه المرة تعطلت التهوية يوماً كاملاً. وخلال ذلك اليوم تُوفي سبعة منا نحن التسعة.**

**"كنا ننام جميعاً بعضنا فوق بعض على الأرض، ومع مرور الوقت ذلك اليوم دون تهوية بدأت أفقد الوعي. وبدأت أسمع أصوات أبنائي. لم أدرك على الإطلاق أن آخرين يموتون، فقد كان الجميع في حالة سكون. لا أعتقد أن الحراس أدركوا أن التهوية توقفت عن العمل لأنهم جاؤوا في اليوم التالي ورأوا أن لا أحد منا يتحرك. وبدأوا يركلوننا ليعرفوا من مات ومن لا يزال حياً. وقالوا لي أنا والناجي الآخر أن نقف بجوار الحائط، وعندها أدركت أن في ذلك اليوم مات سبعة أشخاص وأنني نمت بجوار سبع جثث. قالوا لنا أن نخرج من الزنزانة. وعند ذلك رأيت بقية الجثث في الرواق، زهاء 25 جثة أخرى. لذلك أظن أن زنزانتنا لم تكن الوحيدة التي تعطلت بها التهوية ذلك اليوم".**[128]

---

[126] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 فبراير/شباط 2016.

[127] ليس اسمه الحقيقي.

[128] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 1 مارس/آذار 2016.

وقال أغلب المعتقلين السابقين إن زنازينهم كانت خالية عموماً من أي أثاث، وإن السجناء كانوا ينامون على الأرض، وغالباً ما كان ذلك في نوبات بسبب الاكتظاظ الشديد (انظر ما سبق). وتلقى بعضهم بطانيات قذرة بوجه عام. فعلى سبيل المثال، قال سعيد: "عندما أُعطيت البطانية في اليوم الأول نفضتُها فقال الحارس: "ماذا تفعل؟ ستوقظ البق!" "[129] وكان على آخرين مشاركة البطانيات مع زملائهم في الزنزانة.

وتشير إفادات المعتقلين السابقين إلى أن أغلبهم كانوا محتجزين في الظلام. وأُتيح لبعضهم مصدر محدود للضوء، إما من نافذة صغيرة في الباب يمكن فتحها وغلقها، وإما من نافذة تطل على الخارج إذا لم تكن الزنزانة تحت الأرض. ولم يكن أغلبهم يغادرون زنزانتهم إلا إذا اقتيدوا للاستجواب أو للذهاب إلى الحمام في أوقات محددة من اليوم، إذا لم يكن بالزنزانة حمام. ولم يكن يُتاح لهم القيام بأنشطة ترفيهية أو رياضية أو الخروج في الهواء الطلق.

وتقتضي "قواعد مانديلا" أن يُقدَّم للسجناء طعام جيد النوعية، وحسن الإعداد، وذو قيمة غذائية كافية، وأن تُوفَّر لهم إمكانية الحصول على مياه الشرب كلما احتاجوا إليها (القاعدة 22). كما تكفل أن تكون أماكن معيشة السجناء ملائمة للظروف المناخية، بما في ذلك الإضاءة والتدفئة والتهوية (القاعدة 13). وينبغي للسلطات أن تُزوِّد السجناء بثياب نظيفة يُحافظُ عليها في حالة جيدة (القاعدة 19) وأن تُزوِّد السجناء بأسرة فردية ولوازم نظيفة للفراش (القاعدة 21).

## 5-7 الافتقار إلى المرافق الصحية

ذكر أغلب شهود العيان، الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية لإعداد هذا التقرير، أنه لم يكن يُسمح لهم، في حالة عدم وجود مرحاض في زنزانتهم، بالذهاب إلى المراحيض العمومية إلا في أوقات محددة من اليوم، وعادةً ما تكون مرتين أو ثلاث مرات يومياً ولمدة محدودة للغاية لا تتجاوز بضع دقائق أو ثوان في المرة، في أغلب الحالات. وكانوا إذا قضوا وقتاً أطول من المسموح به يتعرضون للضرب أو الإهانة على أيدي الحراس. ووُصفت المراحيض بصفة عامة بأنها قذرة. فقد قالت دينا، مثلاً: "كان بها مجاري، ودم، وقاذورات، ومياه".[130]

ووصف أبو أنس تجربته في الفرع المحلي للمخابرات الجوية، قائلاً:

**"لم يكن بالزنزانة مرحاض أو مياه. وكانوا يسمحون لنا باستخدام حمام قريب ثلاث مرات في اليوم بعد الوجبات؛ وكان يُسمح لنا بقضاء 60 ثانية في كل مرة. وذات مرة استغرقت وقتاً**

---

[129] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2016.

[130] لمزيد من المعلومات بخصوص ظروف احتجاز النساء، يُرجى الرجوع إلى القسم 7-7 فيما يلي. (مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2016).

**أطول من ذلك. وبحلول ذلك الوقت كانت لحيتي قد طالت، وأرغمني الحراس على أخذ برازي من المرحاض وتغطية وجهي به".**[131]

وقال الأشخاص الذين قابلتهم المنظمة إنه لم يكن هناك اعتبار لحالة المعتقلين المرضى أو ذوي الإعاقة. فلم يكن يُسمح لهؤلاء أيضاً بالذهاب إلى المراحيض إلا في أوقات محددة بغض النظر عن حاجاتهم. ونتيجة لذلك، ذكر عدد من المعتقلين السابقين أنهم ابتكروا مراحيض مؤقتة في زنازينهم.

وكانت لمَا تعمل في إحدى منظمات المجتمع المدني في حمص عندما اعتُقلت. ونظمت مؤسستها في بادئ الأمر مظاهرات سلمية، لكنها بدأت، مع تطور الأزمة، تقدم الدعم الطبي للمدنيين الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. وقُبض على زوجها، في أكتوبر/تشرين الأول 2014، واعتُقلت هي بعد ذلك بشهرين، في ديسمبر/كانون الأول 2014، على أيدي المخابرات العسكرية في طرطوس. ونُقلت في وقت لاحق إلى فرع المخابرات العسكرية 235 في دمشق ثم أُفرج عنها في يناير/كانون الثاني 2015. وقد قالت موضحةً:

"كانت كثيرات منا في الزنزانة [في فرع المخابرات العسكرية 235] مريضات، وكنا نحتاج إلى الذهاب إلى الحمام مرات كثيرة. وكانت امرأة أكبر سناً تحتاج إلى الذهاب كل 30 دقيقة. ومن ثم، صنعنا مرحاضاً باستخدام دلو. وكان علينا أن نبقيه في وسط الغرفة".[132]

وقد وُصف الافتقار إلى مرافق الاستحمام بالدش والاغتسال بأنه أكثر شدة حتى من ذلك، حيث ذكر عدد ممن قابلتهم المنظمة أنهم لم يتمكنوا من الاستحمام بالدش لأسابيع، بل ولأشهر. وعندما تمكنوا من الاستحمام، لم يكن يتوفر لهم سوى أقل القليل من المنتجات الصحية، مثل الصابون، أو لم تتوفر لهم على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، قال حمودة، الذي احتُجز في فرع الأمن السياسي في المزة في عام 2015:

**"كانوا يجعلوننا "نستحم" مرة واحدة في الأسبوع. وكان "الاستحمام" أمراً شاقاً بحق. فعليك أن تخلي الزنزانة وتجمع كل السجناء في أحد الأركان. وعليهم أن يتجردوا من ثيابهم. ثم تصب الماء عليهم بطبق صغير. وليس عندك سوى هذا الوعاء البلاستيكي في الحمام، لتنظيف المرحاض وصب الماء فيه لاستبعاد الفضلات و"الاستحمام". وهكذا كان علينا أن نقف واحداً بعد الآخر في الركن، ويُصبُّ علينا ذلك الماء شديد البرودة من الوعاء مرتين أو ثلاث مرات. ثم تذهب إلى الركن الآخر لتقف حتى تجف. لا يمكنك أن تجفف نفسك، ومن ثم تقف وتنتظر فحسب. كان الصابون حلماً فلم يكن لدينا أيا منه".**[133]

وتنص "قواعد مانديلا" بشكل محدد على أنه "يجب أن تكون المراحيض كافيةً لتمكين كل سجين من قضاء حاجاته الطبيعية عند الضرورة وبصورة نظيفة ولائقة" (القاعدة 15). ويجب أن تُتاح

---

[131] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 17 فبراير/شباط 2016.

[132] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[133] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 16 إبريل/نيسان 2016.

مرافق الاغتسال للسجناء مرة واحدة على الأقل في الأسبوع (القاعدة 16)، وينبغي أن تُوفَّر للسجناء ما تتطلبه الصحة والنظافة من أدوات (القاعدة 18).

## 6-7 المعاملة المهينة والمُذلَّة

ذكر جميع السجناء السابقين، الذين قابلتهم المنظمة، أنهم تعرضوا لمعاملة مهينة ومُذلَّة، ويستمر ذلك عادةً بشكل متواصل طوال فترة احتجازهم، ويمثل فيما يبدو شكلاً من الترهيب أو العقاب الإضافي. وتشمل مثل هذه المعاملة الضرب العشوائي، وتوجيه الإهانات، والإجبار على التعري، وإرغام الأشخاص على التظاهر بأنهم حيوانات، وعدم السماح لهم بممارسة أنشطة دينية. وأفاد حمودة بأن "كان الإذلال هو الأسوأ"،[134] وهي إفادة رددها عديد من المعتقلين السابقين غيره، وكانت هذه المعاملة تبلغ في بعض الأحيان حد التعذيب.

وقال بعض السجناء السابقين إن عدم اليقين بشأن المستقبل، وما إذا كانوا سيغادرون الفرع في يوم من الأيام، وبشأن موعد جلسة الاستجواب أو التعذيب التالية، كان أمراً مهيناً أيضاً بالنسبة إليهم. وقد وصف أحمد ح. تجربته في أحد فروع الأمن السياسي في عام 2012 قائلاً:

**"كان الحارس يستخدم عصا لتوجيهي... بالضبط كما يفعلون مع الخيل. لكنه دفع بعد ذلك العصا في شرجي، ليس كل المسافة لكن ما يكفي. وهكذا فنحن في الواقع لسنا حتى حيوانات. لسنا حتى دمى. الناس يحترمون الدمى أكثر من احترام الحراس لنا. نحن بالنسبة إليهم لا شيء. لا شيء...**

**"أحياناً كان الحراس يأخذون أحدنا من الغرفة، ويجعلونه يقفز إلى أعلى، أو إلى أسفل، أو يتشقلب لمجرد التسلية. بالطبع كانوا يضربوننا أيضاً. لكنهم لم يضربونا بأيديهم في كل الحالات تقريباً. كنا قذرين للغاية بالنسبة إليهم بحيث يعافون لمسنا. لم يكونوا يلمسوننا إلا بالعصي. وفي إحدى المرات رأيت رجلاً يلمس الحارس أثناء تعرضه للضرب. كان معصوب العينين ولا يمكنه أن يرى. وضاعف الحارس ضرب الرجل لمجرد أنه لمسه عرضاً.**

**"لكن بالنسبة إليَّ كان أسوأ ما في الأمر هو الصفع على الوجه. إنه يحطم كل إنسانيتك وكرامتك عندما تعرف أن إنساناً آخر يضربك وينظر مباشرة في وجهك ويتمتع بمعاناتك. حتى عصْب العينين الهدف منه هو الإذلال. عندما تنظر في عيني شخص ما تشعر بأنك ند له. وعندما تنظر إلى حذائه تشعر بأنك مثل حذائه. أعتقد أن الحراس كانوا يعصبون أعيننا لأنهم لا يقدرون على النظر إلينا العين في العين ويهددوننا وهم يفعلون ذلك... عندما يجعلوننا قذرين، وكريهي الرائحة، ويغطون أعيننا بعصابة لا نعود بشراً".**[135]

---

[134] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 16 إبريل/نيسان 2016.

[135] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 17 فبراير/شباط 2016.

وذكر عدد من المعتقلين السابقين أنهم احتُجزوا مع جثة زميل في الزنزانة وافته المنية. وأُرغم البعض على المساعدة في إخراج الجثث من زنازينهم.

ومن هؤلاء فرحان، وهو مهني من حمص متخصص في تكنولوجيا المعلومات، وكان يساعد في تنظيم مظاهرات سلمية وتقديم سلع إنسانية للمدنيين في المناطق التي يصعب الوصول إليها، عندما اعتُقل في مارس/آذار 2012. وقد احتُجز أسبوعاً في الفرع المحلي للمخابرات العامة في حمص، ثم نُقل إلى فرع المخابرات العسكرية 235 في دمشق، وأُفرج عنه في النهاية في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وقد قال موضحاً ما مر به خلال الأسبوع الأول في الفرع المحلي للمخابرات العامة:

**"تُوفي زميلي في الزنزانة... كان يستند على رجلي بعد أن تعرض للتعذيب... كان ميتاً على رجلي. كانت له ابنتان وأخبرني بهذا قبل أن يموت مباشرة. طرقت الباب لأبلغهم بأن لدي شخصاً ميتاً في الزنزانة. فقالوا: "إنه ليس شخصاً. إنه مجرد جثمان، جثة". كانت غرفة صغيرة للغاية، زنزانة فردية. وظل معي في الغرفة ثلاثة أيام. لن أنسى الرائحة ما حييت. كانت به ثقوب في كل جسده. لم يكن نحيلاً. وقد احتفظ بصحته، خلافاً لكثير من السجناء الآخرين... كان الجلد واللحم تحت عينه مباشرة غير موجودين. وجاء الحارس وقال: "واضح أنك ما زلت تهتم بهذه الجثة، لذا يمكنك حملها". كان عليَّ أن أحمل الجثة عبر الرواق، ووصلت إلى ما بدا لي تلاً من الجثث. كانت هناك ست أو سبع جثث، وكانت اثنتان منها في زي عسكري، لكن أغلبها كانت في ثياب مدنية. وتعثرت عندما وصلت إلى هناك وسقطت على الجثث".**[136]

وتنص "قواعد مانديلا" على أن "يُعامل كل السجناء بالاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتأصلة كبشر. ولا يجوز إخضاع أي سجين للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، وتُوفَّر لجميع السجناء حماية من ذلك كله، ولا يجوز التذرع بأي ظروف باعتبارها مسوغاً له."[137] كما تقضي "قواعد مانديلا" بأن يُعامل جثمان أي سجين يُتوفى في الحجز لدى السلطات باحترام وبما يصون الكرامة (القاعدة 72).

# 7-7 ظروف احتجاز النساء

قالت النساء اللاتي قابلتهن المنظمة لإعداد هذا التقرير إنهن احتُجزن في مراكز الاحتجاز نفسها التي يُحتجزُ بها الرجال، لكن في زنازين منفصلة. وأبلغن المنظمة بأن الحراس وغيرهم من العاملين في هذه المراكز كلهم تقريباً ذكور. ولم تذكر سوى امرأة واحدة من اللاتي قابلتهن المنظمة أن "التفتيش الأمني"، الذي تعين عليها خلاله أن تخلع ملابسها (انظر ما يلي)، أجرته امرأة، أما جميع الأخريات فتولى رجال إجراء "التفتيش" لهن.

---

[136] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2016.

[137] "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد مانديلا")، القاعدة 1.

استخدام المرافق الصحية والحصول على الرعاية الطبية

قالت النساء إنه كان عليهن، في حالة عدم وجود مرافق صحية في زنازينهن، استخدام المرافق نفسها التي يستخدمها المعتقلون الرجال والحراس الذكور، وكان ذلك يحدث في بعض الحالات في وجود الحراس الذكور. ولم يكن متاحاً للنساء اللاتي يعانين من أمراض مزمنة أو مشاكل صحية استخدام مرافق مناسبة لحاجاتهن المحددة.

فقد كانت أم عمر تعاني من مشكلة طبية تسبب لها آلاماً مزمنة في الفخذ والساق وتحد من قدرتها على المشي. وقد روت تجربتها خلال الفترة التي أمضتها في الفرع المحلي للمخابرات العسكرية، وهو واحد من عدة أماكن احتُجزت فيها في عام 2014، فقالت:

**"كانت عندي مشكلة في استخدام المرحاض. كان مرحاضاً مثل حفرة في الأرض، لكن لم يكن باستطاعتي استخدام مثل هذا المرحاض بسبب رجليّ، حتى ذلك كان تعذيباً بالنسبة إليّ. وكان الوقت المتاح لكل شخص من دقيقة إلى دقيقتين في المرحاض، وإذا طال بقاؤك هناك أكثر من هذه المدة يأتون ويجرونك إلى الخارج... عندما رأيت المرحاض قررت ألا آكل. لم يكن بمقدوري استعماله وسأحتاج إلى مساعدة [من الحراس الذكور] لارتداء سروالي ثانية، ولذا قررت ألا آكل حتى لا أضطر للذهاب إلى المرحاض".**[138]

وقالت اثنتان من النساء إنهما تلقيتا من الحراس منتجات للنظافة الصحية للنساء. ومُنحت أخريات بين الحين والآخر الفرصة لشرائها، لكن أغلب النساء اللاتي تحدثن إلى منظمة العفو الدولية بشأن تجربتهن قلن إن مثل هذه المنتجات لم تكن متاحة لهن. وقالت بيان، التي احتُجزت في الفرع المحلي للمخابرات العامة في حلب في عام 2014: "خلال أوقات الدورة الشهرية، ما كانوا يعطوننا شيئاً. سمعت أنهم أضافوا مواد كيماوية إلى الماء لمنع ورود الدورة الشهرية لكنها كانت تأتي. وكنا نُضطر لقطع أجزاء من ملابسنا واستخدامها".[139]

وقالت بعض النساء إنهن حصلن من الحراس على أدوية أساسية مثل المسكنات أو مضادات الحساسية، لكنهن قلن جميعاً إنه لم يكن متاحاً لهن زيارة طبيب أو أحد العاملين الآخرين بالمهن الطبية بانتظام. ولم تُقدَّم أية رعاية متخصصة للحوامل أو النساء اللاتي يعانين من مشاكل صحية. فعلى سبيل المثال، كان يتعيَّن على مايسة، التي تعمل ممرضة، أن تعتني بزميلاتها المعتقلات أثناء الوضع بسبب عدم إمكان الوصول إلى آخرين من العاملين بالمهن الطبية.

ووصفت مايسة، التي اعتُقلت في مارس/آذار 2013 واحتُجزت في عدة مراكز إلى أن أُفرج عنها في أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه، تلك التجربة وغيرها من التجارب التي مرت بها في فرع الشرطة العسكرية في كفر سوسة، فقالت:

**"لم يكن الطبيب يأتي، عموماً، لرؤية [النساء] أو إجراء فحوص طبية. في بعض الأحيان كانوا يستجيبون للتوسلات والحالات الخطرة... كانت هناك حوامل. قابلت أربع نساء حوامل، اثنتان**

---

[138] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 فبراير/شباط 2016.

[139] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 فبراير/شباط 2016.

**في فرع فلسطين [فرع المخابرات العسكرية 235]، وواحدة في كفر سوسة، وواحدة في سجن عدرا. وساعدت في ولادة طفلين لأن الحراس رفضوا منحهما رعاية طبية... كانت المرأة في كفر سوسة من الفلبين. وتعيَّن عليّ توليدها في الزنزانة؛ لم تكن هناك مساعدة. كانت معي حقيبة أدوات طبية حين أُلقي القبض عليَّ، وطلبت من الحراس أن يجلبوها وفعلوا. استغرق الأمر بضع ساعات لكن المرأة كانت بخير هي والطفل".**[140]

وتقتضي "قواعد مانديلا" أن تكون مهمة حراسة النساء السجينات والإشراف عليهن من اختصاص موظفات السجن من النساء حصراً (القاعدة 81) وتنص "قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات" ("قواعد بانكوك") على أن منشآت احتجاز السجينات يجب أن تُوفِّر لهن "في أماكن إيوائهن المرافق والمواد الضرورية لتلبية احتياجاتهن الخاصة من حيث النظافة الشخصية، بما في ذلك الحفاضات الصحية مجاناً". وتقرر القواعد نفسها "أن تُوفَّر للسجينات خدمات رعاية صحية تعادل على الأقل الخدمات المتوفرة في المجتمع المحلي" (القاعدة 9). وتنص "قواعد مانديلا" و"قواعد بانكوك" كلتاهما على ضرورة وجود ترتيبات مناسبة للسجينات الحوامل والمرضعات، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة وبعدها (القاعدة 28 من "قواعد مانديلا" والقاعدة 48 من "قواعد بانكوك").[141] ويبدو من إفادات السجينات السابقات، التي تتفق مع نتائج "لجنة التحقيق الدولية" وغيرها من التقارير الموثوق بها، أن هذه القواعد كانت تُخالفُ بشكل منظَّم.

## الاعتداء والتحرش الجنسي والمعاملة المهينة على أيدي الحراس

يُفترض، بموجب القانون الدولي، أن أي سلوك جنسي بين المحتجزين وبين الأشخاص ذوي السلطة الذين ينفذون احتجازهم هو عمل جنائي من أعمال الاغتصاب أو العنف الجنسي، وذلك بسبب طبيعة الاحتجاز الأصيلة القائمة على الإكراه.[142] وقد ذكرت جميع النساء، اللاتي أُجريت مقابلات معهن، أنهن إما تعرضن للتحرش أو الاعتداء الجنسي على أيدي الحراس وإما شاهدن أخريات يتعرضن لذلك. وتذكر مايسة، بوجه خاص، أحد الفروع التي احتُجزت فيها، قائلةً: "في

---

[140] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2016.

[141] "قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات" ("قواعد بانكوك")، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 229/65، في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2010. [بالعربية]. مُتاحة على الرابط:
https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/65_299_Arabic.pdf

[142] منظمة العفو الدولية، "الاغتصاب والعنف الجنسي: قانون ومعايير حقوق الإنسان في المحكمة الجنائية الدولية" (رقم الوثيقة: IOR 53/001/2011). [بالإنجليزية].

كفر سوسة كان الوضع سيئاً للغاية... إذا أرادت النساء الاتصال بأسرهن، فعليهن أن يتجردن من ثيابهن أمام الحراس ويرينهم أجسادهن.[143]

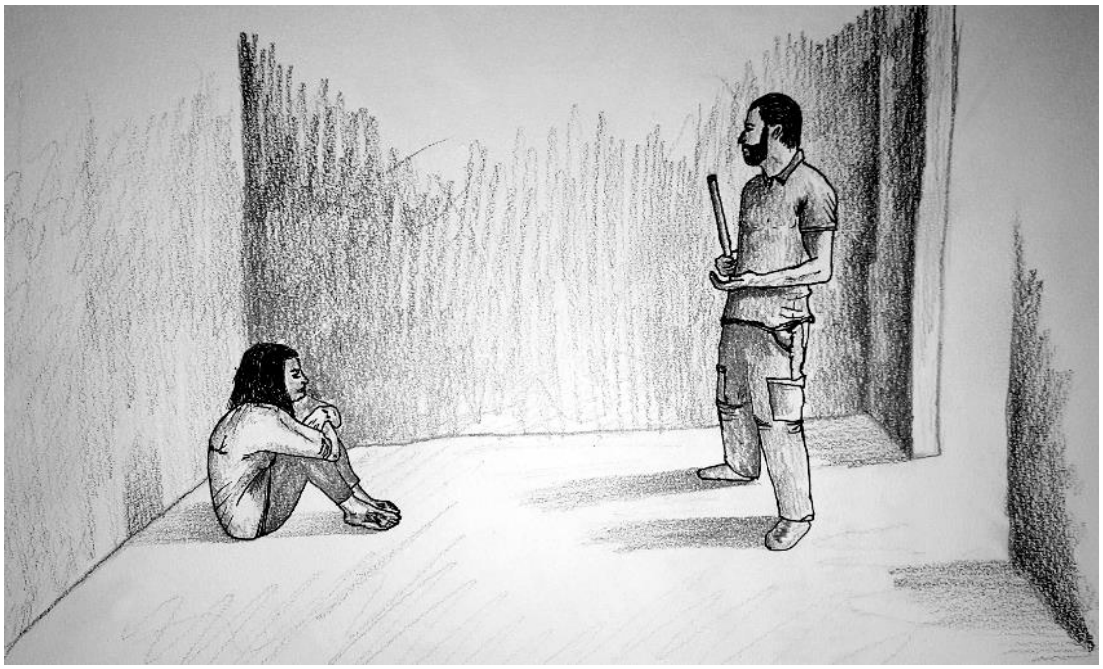

© Amnesty International / Mohamad Hamdoun

ووصفت بيان مثل هذه المعاملة في فرع "المخابرات العامة" في حلب، قائلةً:

**" كان هناك حارس يأتي مبكراً في الصباح، بين الساعة 2 صباحاً والساعة 5 صباحاً. وكان يقف خارج زنزانتنا، يشرب وينظر إلى الفتيات. وإذا طلب، فلم يكن بمقدور الفتيات فعلياً أن يقلن لا؛ كان يتعيَّن عليهن أن يخرجن معه. وكان يأخذهن من الزنزانة ثم يتفاوض معهن على ما يمكن أن يحصلن عليه في المقابل. وقبلت بعض الفتيات. وإذا لم تقبل الفتاة يضعها نصب عينيه ثم ينتقم منها في وقت لاحق، فيضربها أكثر مما يضرب الأخريات.**

**"طلب مني أن أذهب معه. وقال لي إن أمي تسأل عني، فهي تحبني، وكان علي أن أذهب. وحاول أن يعرض علي إمكان الاتصال بأسرتي إذا لمسته. وقلت لا فقال لي: "سأعيدك إلى زنزانتك وأمنحك وقتاً للتفكير". ثم طلبني ثانيةً، وحاول ما هو أكثر هذه المرة. لمس جسدي بشكل غير لائق، وأرغمني بالقوة على لمسه. فبدأت بالصراخ والبكاء. قيَّد يديَّ، وحاول الاعتداء عليّ. رفضتُ، فاستشاط غضباً وأعادني. كنتُ أعرف أنه غضب. عاد في اليوم التالي في وقت الغداء. صفعني على وجهي وضرب رأسي بالحائط، فبدأت بالنزف... [في وقت لاحق أكَّد أحد الأطباء] بأنني فقدتُ 70 بالمئة من قدرتي على السمع بالأذن اليسرى."**

---

[143] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2013.

**"وبعد أن "اعترفتُ"، أخبرتُهم بشأن الحارس وما يفعله، فقال المحقق: "إذا كانت هذه القصة كاذبة فأنتِ في عداد الأموات". وسألوا الفتيات الأخريات. وكان لدى بعضهن رقم هاتفه المحمول، ولذلك صدقوهن، وأخذوه وأرسلوه إلى دمشق".**[144]

وتعرضت بيان بعد الإفراج عنها للتهديد بالقبض عليها هي وأسرتها إذا لم تقدم معلومات بشأن أبناء مجتمعها المحلي.

وقالت نساء عدة، من اللاتي قابلتهن المنظمة، إنهن اتُّهمن بممارسة "جهاد النكاح"، وهو اتهام عادةً ما توجهه السلطات السورية إلى النساء حيث تتهمهن بأنهن يقدمن خدمات جنسية للمقاتلين في الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وكان الحراس يدلون بتعليقات مهينة بشأنهن في هذا السياق. فعلى سبيل المثال، تصف أم عمر مواجهة مع حارس في فرع "الأمن السياسي" في حلب فتقول: "أهانني. قال لي: 'لماذا تمارسين 'جهاد النكاح'؟ من الذي سينظر إلى معوقة؟ لأن المعارضين مرضى نفسيون فقد يقبلون امرأة معوقة لذلك" ".[145]

وتقتضي "قواعد بانكوك" توفير الحماية للسجينات اللاتي يُبلّغن عن تعرضهن لسوء المعاملة والتحقيق في ادعاءاتهن (القاعدة 25) وتزويدهن بكل المعلومات اللازمة بشأن التماس اللجوء إلى السلطات القضائية (القاعدة 7). وتقضي هذه القواعد أيضاً بأنه ينبغي على سلطات السجن في مثل هذه الحالات مساعدة السجينات في الحصول على المساعدة القانونية وضمان حصولهن على الدعم النفسي المتخصص (القاعدة 25). وقد وجدت منظمة العفو الدولية أن هذه القواعد تُقابل بالتجاهل التام من جانب السلطات السورية.

## النساء اللاتي معهن أطفال

شاهدت أغلب السجينات السابقات، اللاتي قابلتهن المنظمة لإعداد هذا التقرير، أطفالاً في مركز الاحتجاز، وكان بعضهم محتجزين مع أمهاتهم المحتجزات. ولم يكن يُسمح للأطفال كذلك بمغادرة الزنازين إلا في أوقات محددة لاستعمال المرحاض، إذا لم يكن بالزنزانة مرحاض. ولم تُتَّخذ أي ترتيبات لتلبية الحاجات الخاصة للأطفال. فعلى سبيل المثال، قالت لمَا، التي احتُجزت بين عامي 2014 و2015:

**"احتُجزت في الطابق الأرضي في فرع فلسطين [التابع للمخابرات العسكرية]. كانت الغرفة ثلاثة أمتار في أربعة أمتار، وكان بها ما بين 25 و32 امرأة... وكان هناك أربعة أطفال في الغرفة مع أمهاتهم. كانت هناك امرأة معها ابنتان: إحداهما عمرها سنتان والثانية عمرها ثلاث سنوات. وكانت هناك امرأة أخرى معها طفلان، عمر أحدهما سنة ونصف السنة والثاني عمره أربع سنوات.**

---

[144] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 فبراير/شباط 2016.

[145] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 فبراير/شباط 2016.

**"كانت النساء، عادةً، محتجزات لأنهن من مكان ما موال للمعارضة أو لأن أزواجهن أو أشقاءهن في الجيش السوري الحر. انتابني شعور فظيع لرؤية الأطفال هناك. كانوا يبقونهم في الزنزانة 24 ساعة في اليوم، ولم يكن الغذاء كافياً. لم يكن الوضع مناسباً لهم. وفي إحدى المرات تعرضت إحدى المرأتين للضرب على يديها إلى أن تورمتا بشدة، وعندما عادت رأى ابنها يديها وانتابه جزع شديد".**[146]

ولاحظت لونا أوضاعاً مماثلة في فرع المخابرات العامة في الخطيب، في عام 2014، حيث كانت محتجزة في زنزانة مساحتها متران في ثلاثة أمتار تقريباً. وقد وصفت الوضع هناك قائلةً:

**"كان بالزنزانة حوالي 21 امرأة بالغة، بعضهن معهن أبناؤهن. كان هناك في العادة ما بين خمسة وستة أطفال في الزنزانة. وفي الفترة التي كنت فيها هناك كانت أعمار الأطفال تتراوح بين ثلاث سنوات و12 سنة. وكانوا يقضون في هذه الزنزانة الصغيرة اليوم كله، فلا مكان يذهبون إليه. وكانت هناك ثلاث نساء حوامل أيضاً".**[147]

وتقضي "قواعد بانكوك" بأن "يُسمَح للنساء اللواتي يتولين مسؤولية رعاية أطفالهن بوضع ترتيبات فيما يتعلق بأطفالهن" (القاعدة 2). وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يتلقى العاملون بالسجن تدريباً على الرعاية الصحية للأطفال وتوعيتهم بشأن نمو الطفل (القاعدة 33) وأن "تُبذَل جهود خاصة لتوفير برامج تلائم الحوامل والأمهات المرضعات والنساء اللواتي يرافقهن أطفالهن في السجن" (القاعدة 42). وترى منظمة العفو الدولية أن معاملة الأطفال في هذه الفروع تنتهك التزامات سوريا بوصفها طرفاً في "اتفاقية حقوق الطفل"، وتتعارض مع القواعد المقررة في مواثيق حقوق الإنسان الدولية بما في ذلك "قواعد بانكوك".

---

[146] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[147] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 10 مايو/أيار 2016. ووثقت "لجنة التحقيق الدولية" وفاة أطفال لا تتجاوز أعمار بعضهم سبع سنوات في الحجز لدى السلطات السورية. انظر: مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر".

# 8- سجن صيدنايا العسكري

**"كل من بقوا في هذا السجن ماتوا، أنا متأكد من ذلك."**

إبراهيم[148]

يقع سجن صيدنايا العسكري على بعد حوالي 30 كيلومتراً شمالي دمشق. ويقع السجن ضمن اختصاصات وزير الدفاع وتديره الشرطة العسكرية، برغم أنه ورد أن أفراداً من أجهزة المخابرات المختلفة يعملون هناك أيضاً. واشتهر السجن بالتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، والاستخدام المفرط للقوة على أيدي الحراس، وحالات الاختفاء القسري عقب اضطرابات داخل السجن في عام 2008.[149]

ومنذ بداية الأزمة في سوريا في عام 2011، صار السجن الوجهة النهائية لمن يعارضون السلطات سلمياً،[150] وكذلك للعسكريين الذين يُشتبه في قيامهم بأنشطة معارضة، مثل التفكير في الهروب من الخدمة أو إطلاع الغير على معلومات بخصوص الانتفاضات الشعبية. ويُنقل المعتقلون عموماً إلى هذا السجن بعد قضاء شهور، أو حتى سنوات، في فروع أجهزة المخابرات المختلفة. وعادة ما يتم هذا النقل بعد محاكمة جائرة بشكل سافر أمام إحدى محاكم الميدان العسكرية. ويصل آخرون إلى السجن دون أن يمثلوا أمام قاض ودون أن يعرفوا التهم المدعى بها عليهم أو طول مدة عقوبتهم.

---

[148] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 26 إبريل/نيسان 2016.

[149] لمزيد من المعلومات، انظر، على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، "ابنكم ليس هنا: حالات الاختفاء من سجن صيدنايا العسكري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/012/2010). [بالعربية].

[150] على سبيل المثال، ورد أن الناشط السلمي محمد بشير عرب شُوهد في سجن صيدنايا؛ وكذلك الصحفي علي محمود العثمان الذي يزاول صحافة المواطن سلمياً. لمزيد من المعلومات، انظر: منظمة العفو الدولية: "معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم 11/333: تعرض أحد الناشطين السوريين للاختفاء القسري: محمد بشير عرب" (رقم الوثيقة: MDE 24/066/2012) [بالعربية]؛ ومنظمة العفو الدولية، "قتل حامل الرسالة: استهداف الصحفيين من قبل جميع الأطراف في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/014/2013) [بالعربية].

ولإعداد هذا التقرير قابلت منظمة العفو الدولية 17 رجلاً احتُجزوا في سجن صيدنايا العسكري في الفترة بين مارس/آذار 2011 وديسمبر/كانون الأول 2015.[151] وكان 12 منهم مدنيين وخمسة تولوا أدواراً مختلفة في الجيش السوري وقت القبض عليهم.

وقد تحدث هؤلاء جميعاً عن تعرض السجناء للضرب يومياً بطريقة منظَّمة، وعن ظروف الاحتجاز البالغة القسوة، والمعاملة المهينة في السجن، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع وفيات بين المعتقلين يومياً. وقال الضحايا إنهم لم يخضعوا لأي استجوابات في صيدنايا. ويتعرض المعتقلون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لا للحصول على معلومات، وإنما كوسيلة على ما يبدو لإهانتهم ومعاقبتهم وإذلالهم بطريقة منهجية وبلا هوادة.

وأفاد بعض من قابلتهم المنظمة بأنهم سُمح لهم بتلقي زيارات من أسرهم في صيدنايا، ولكن هذه الزيارات كانت دائماً مصحوبة بالتعرض للضرب المفرط، ولذلك قال الضحايا إنهم كانوا يخشون هذه الزيارات. وظل آخرون محتجزين في ظروف تُعد من قبيل الاختفاء القسري. ولا يُسمح للسجناء في صيدنايا بالاتصال بمحامين. وفي عدة حالات، كان مسؤولون حكوميون يبلغون أقارب السجناء بمعلومات غير صحيحة تفيد بوفاتهم.

## 1-8 الإجراءات أمام محاكم الميدان العسكرية

حُوكم كثيرون ممن احتُجزوا في سجن صيدنايا العسكري أمام محاكم عسكرية ميدانية أصدرت عليهم أحكاماً. وأُنشئت تلك المحاكم في سوريا بموجب المرسوم التشريعي رقم 109 لسنة 1968. ووفقاً للمادة 1 من هذا المرسوم، تختص هذه المحاكم بنظر الجرائم المرتكبة "خلال زمن الحرب أو العمليات العسكرية" ويعمل بها بوجه عام أفراد عسكريون (المادة 3). وهي ليست ملزمة بالعمل في إطار التشريعات القائمة (المادة 5) ولا سبيل لاستئناف الأحكام الصادرة عنها (المادة 6)، لكن يمكن لرئيس الجمهورية أو وزير الدفاع تغيير العقوبة (المادة 8). وأكد محامون ذوو خبرة بهذا النظام أنه لا يُسمح للمتهمين بالاتصال بمحامين خلال المحاكمة، وتتم الإجراءات في سرية ولذلك يستحيل على أفراد الأسر والمحامين، وفي كثير من الحالات على المعتقلين أنفسهم، متابعة الإجراءات أو معرفة نتيجة المحاكمة.

وقال جميع الذين أُجريت معهم المقابلات لإعداد هذا التقرير، ممن حُوكموا أمام محاكم الميدان العسكرية، إن "محاكمتهم" جرت في مقر الشرطة العسكرية في القابون. ومن بينهم أفراد

[151] يشير الخبراء الذين استشارتهم منظمة العفو الدولية إلى أنه لا يُحتجز في سجن صيدنايا العسكري سوى السجناء الذكور.

عسكريون سابقون ومدنيون. وأوضحوا أن الإجراءات كانت تستمر عموماً بضع دقائق وتستند إلى "اعترافات" انتُزعت منهم تحت وطأة التعذيب في فروع أجهزة الأمن.[152]

ومن هؤلاء شبّال، والذي كان وقت القبض عليه ناشطاً يناضل سلمياً من أجل المساواة في القانون للأكراد في سوريا،[153] وكان يعيش في القامشلي مع زوجته، وأبنائه، وعائلته الأوسع. وقد احتُجز في فروع مختلفة لقوات الأمن في الفترة بين سبتمبر/أيلول 2011 ومايو/أيار 2013، من بينها فروع المخابرات الجوية في القامشلي، ودير الزور، والمزة، ودمشق، ثم نُقل إلى صيدنايا بعد محاكمته أمام "محكمة ميدان عسكرية". وقد تحدث عن تجربته قائلاً:

**"وصلت إلى محكمة الميدان في 4 أيلول [سبتمبر] 2012... وصلنا إلى الشرطة العسكرية في القابون. لم يخبرونا إلى أين نحن ذاهبون، لكننا علمنا ذلك من جندي. ونادوا اسمي. ووقفت أمام ثلاثة قضاة. كانوا يرتدون ثياباً مدنية... وقالوا لي أن أقول الحقيقة بشأن ما فعلته. وقلت: 'ليس عندي ما أخفيه، كنت أدعو للديمقراطية والحرية فحسب". لم يدعوني استمر. فقد طردوني من الغرفة... لم يخبرونا بحكم المحكمة. لكن بعد أن أُفرج عني [في مايو/أيار 2013] حصلت على وثيقتي من السجن، وعرفت أنهم [كانوا قد حكموا] عليَّ بالسجن 15 عاماً".**[154]

## 2-8 الضرب في "حفلة الترحيب"

تحدث جميع الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية عما يُسمّى "حفلة الترحيب" عند الوصول إلى سجن صيدنايا العسكري، وهي يماثل الضرب المبرح الذي كثيراً ما يتعرض له المعتقلون لدى وصولهم إلى فروع قوات الأمن. وأفاد عدد منهم بمشاهدة سجناء آخرين يتعرضون للضرب حتى الموت في هذا السياق. وخلال هذه الفترة يكون السجناء عموماً معصوبي الأعين، وكثيراً ما يُطلبُ منهم الرقود على وجوههم وأقدامهم مرفوعة، ثم يتعرضون للضرب على كل أجسادهم. ويُطلب من السجناء عموماً تسليم كل أمتعتهم الشخصية، بما في ذلك ملابسهم.

---

[152] لمزيد من المعلومات، انظر: مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "بعيداً عن العين.. بعيداً عن الخاطر".

[153] لمزيد من المعلومات بشأن وضع الأكراد في سوريا قبل الأزمة الحالية، انظر: منظمة العفو الدولية، "سوريا: الأكراد في الجمهورية العربية السورية بعد عام من أحداث مارس/آذار 2004" (رقم الوثيقة: MDE 24/002/2005) [بالعربية]. وانظر كذلك هيومن رايتس ووتش، "إنكار الوجود: قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا"، 2009. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
https://www.hrw.org/ar/report/2009/11/26/256004

[154] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 يناير/كانون الثاني 2016.

© Amnesty International / Mohamad Hamdoun

وقد كان عمر س. طالباً في المرحلة الثانوية، ويبلغ من العمر 17 عاماً، عندما قُبض عليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في بانياس بعد أن شارك في مظاهرات هناك. وقد احتُجز في فروع مختلفة لقوات الأمن في شتى أنحاء سوريا، من بينها فرعا المخابرات العسكرية في بانياس وطرطوس، وأخيراً في فرع المخابرات العسكرية 215 في دمشق، حيث مكث ما يقرب من عامين ثم نُقل بعد ذلك إلى صيدنايا، حيث ظل محتجزاً إلى أن أُفرج عنه في يونيو/حزيران 2015. وأُبلغت أسرته بأنه تُوفي أثناء احتجازه في صيدنايا. وقد وصف وصوله إلى صيدنايا قائلاً:

**""الترحيب" معروف جيداً بين سجناء صيدنايا وكان أسوأ من كل توقعاتي؛ بل كان أسوأ من كل التعذيب الذي تعرضت له في الفرع 215 [التابع للمخابرات العسكرية] مجتمعاً. فالمرء يتعرض للضرب المبرح الموجه في أغلبه إلى الرأس والوجه بأدوات لم أرها من قبل قط. لقد استخدموا كل شيء، من القضبان المعدنية التي يبلغ سمكها 12 مليمترا أو ستة مليمترات ومضارب قتل الذباب إلى الأيدي والأرجل... في الفرع 215 كان التعذيب والضرب لحملنا على "الاعتراف". أما في صيدنايا فقد بدا وكأن الغرض هو الموت، شكل ما من الانتقاء الطبيعي، بالتخلص من الضعفاء بمجرد وصولهم...**

**"كانوا يسألوننا جميعاً إن كنا مرضى أم لا... وقلت لنفسي إنني سأخبرهم بشأن [مشكلة صحية حالية] وسيعالجونني جيداً. وسألوا زميلي أولاً فقال "نعم عندي مشاكل في التنفس، فأنا أعاني من الربو". وأخذوا يضربونه إلى أن مات، أمام عينيَّ مباشرة. وعندما جاء دوري قلت لهم إنني بأتم صحة وليس لدي مشاكل صحية... وبعد الترحيب في صيدنايا كنت أنزف بغزارة من رأسي وحاجبي، حيث أن معظم الضرب كان موجهاً إلى الرأس".**[155]

[155] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 إبريل/نيسان 2016.

# 3-8 زنازين تحت سطح الأرض

وصف أغلب السجناء السابقين الذين أُجريت معهم المقابلات اقتيادهم إلى زنازين صغيرة تحت الأرض عقب وصولهم في البداية إلى سجن صيدنايا العسكري. وبرغم أن هذه الزنازين الأصغر معدة أصلاً للحبس الانفرادي، فهي تُستخدم عموماً في إيواء مجموعات من المعتقلين. وقال عدد ممن أُجريت معهم المقابلات إن السجناء كانوا يُحشرون جميعاً عند دخول هذه الزنازين للمرة الأولى، وكذلك في أوقات أخرى، عندما يسمعون حارساً يقترب مثلاً، في منطقة صغيرة داخل الزنزانة بها حمام، حيث يكونون عادةً عراة أو في ملابسهم الداخلية فقط، كشكل من أشكال الإذلال، على ما يبدو. ووصف المعتقلون السابقون عموماً تعرضهم للإهانة والمعاملة اللاإنسانية والمهينة والمذلة بشكل يوميّ.

وكان جمال أ. يعيش في دمشق قبل القبض عليه. وكان يساعد المدنيين الذين شردهم القتال بالدعم المالي والإنساني. ونتيجة لذلك، اتُّهم بالتحدث إلى وسائل الإعلام الدولية وتنسيق أنشطة إرهابية. وقد قُبض عليه في فبراير/شباط 2012 واحتُجز في فروع مختلفة لأجهزة الأمن في دمشق، قبل عرضه على إحدى محاكم الميدان العسكرية، في أكتوبر/تشرين الأول 2012. وفي اليوم التالي "لمحاكمته" نُقل إلى صيدنايا، حيث ظل محتجزاً حتى يناير/كانون الثاني 2014. وقد تحدث إلى لمنظمة العفو الدولية عما حدث له، قائلاً:

**"عندما وصلنا في البداية، حشرونا جميعاً في [منطقة] الحمام [داخل الزنزانة]، بعضنا فوق بعض. كنا عراة بالطبع. وكان قضيبي يلمس ظهر [معتقل آخر]. وأُصبتُ بتقلص عضلي وكان علي أن أحرك ساقي، وأخذ زميلي الفراغ الذي تركته. ثم وضعت قدمي عرضاً على قضيبه، فصرخ. وبسبب هذا، ضربونا بقضيب من الصلب على مقدم الكفين. وكانت يدي قد أُجريت فيها جراحة في وقت سابق، وقلنا لهم ذلك [لكنهم] ركزوا على هذه المنطقة بالذات، وضربوها بمزيد من الشدة. وبسبب الجراحة كنت أشعر بالألم مضاعفاً عشر مرات".**[156]

وأفاد المعتقلون السابقون باحتجازهم في أماكن مشبعة بالرطوبة أو تغطي أرضها المياه، ويشتد فيها البرد في كثير من الأحيان. وذكر بعضهم أن أرضية زنازينهم كانت تغطيها مياه ارتفاعها بين سنتيمترين وخمسة سنتيمترات. وفي غياب ضوء الشمس، بل وأي ضوء على الإطلاق في كثير من الحالات، كان السجناء المحتجزون في زنازين تحت الأرض يقبعون في ظلام دائم. وكان الحصول على الطعام والماء يخضع لقيود. وذكر الأفراد الذين قابلتهم المنظمة لإعداد هذا التقرير أنهم احتُجزوا في هذه الزنازين لفترات تتراوح بين بضعة أيام وتسعة أشهر. وقال سلام:

---

[156] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 27 فبراير/شباط 2016.

**"يبدأون معك على هذا النحو لكسر إرادتك، ويستخدمون الزنازين المقامة تحت الأرض كعقابٍ وتهديد. [قال لنا أحد الحراس:] 'إذا لم تُحسنوا التصرف فوق الأرض، فبإمكاننا أن نعاقبكم ونترككم هناك وحدكم للأبد'".**

وكان سلام، وهو محامٍ من حلب، يشارك قبل اعتقاله في تنظيم مظاهرات سلمية في حلب، وقُبض عليه في سبتمبر/أيلول 2011، واحتُجز في فروع مختلفة لقوات الأمن قبل أن يُنقل إلى صيدنايا في يناير/كانون الثاني 2012. وقال إنه ظل محتجزاً هناك إلى أن أُفرج عنه في يونيو/حزيران 2014، ومضى قائلاً:

**"عندما أخذوني إلى داخل السجن، كان بمقدوري أن أشم رائحة التعذيب. إنها رائحة خاصة تجمع بين الرطوبة والدم والعرق؛ إنها رائحة التعذيب. وأخذوني ثلاثة طوابق تحت الأرض. كنا سبعة بعد الضرب. وأخذونا إلى زنزانتنا. كانت مساحتها متران ونصف في ثلاثة أمتار تقريباً. وكان هناك جدار كبير في نهاية الغرفة وبه فتحة. لم يكن هناك دش، مجرد مرحاض. كان المكان قذراً ورطباً؛ والماء يتسرب من سقف الزنزانة. وكان الظلام دامساً؛ فلم يكن هناك أي ضوء؛ لا يمكنك حتى أن ترى الأشخاص الآخرين في الغرفة نفسها معك".**[157]

وقال كل من أُجريت معهم المقابلات إنهم كانوا يتعرضون للضرب بشكل اعتيادي على أيدي الحراس أثناء احتجازهم في هذه الزنازين، سواء كعقاب على مخالفة "قواعد" السجن (انظر ما يلي) أو على سبيل الإذلال والترهيب، حسما يبدو. وتحدث عمر س.، طالب المرحلة الثانوية الذي كان يعيش في بانياس، وشبّال، الناشط الذي يناضل سلمياً من أجل حقوق الأكراد والقادم من القامشلي، عن مثل هذا الضرب. فقال عمر س.:

**"كان النظام هو أن يسير الحارس كل يوم في الصباح أمام الزنازين ويسأل إن كان أحد لديه أي جثث. كان لكل زنزانة شاويش مكلف [معتقل مسؤول عن الزنزانة حسبما يقرر الحراس]. ويبلغ هذا الرجل الحراس عادةً... وفي أحد الأيام... قال شاويش الزنزانة المجاورة لنا، "توجد 12 جثة هنا". وكان هذا القول مستفزاً للحارس، الذي يعرف أن بكل زنزانة 12 رجلاً فقط... واستشاط الحارس غضباً... وكان كل باب زنزانة به نافذة ذات ضلفة منزلقة يجلبون من خلالها الطعام أو الماء عادةً... طلب [الحارس] من الرجل أن يضع رأسه في النافذة. ثم أخذ يغلق الضلفة المعدنية المنزلقة ويفتحها ضارباً رأس الرجل بالقضبان المعدنية. وتُوفي الرجل خلال الضرب وأُخذت جثته في اليوم التالي".**[158]

ووصف شبّال تجربته قائلاً:

"جاؤوا بالطعام، لكنه كان قليلاً للغاية. وظلوا ساعتين يضربوننا قائلين "[الرئيس] بشار [الأسد] ربكم". وفعلوا ذلك مع المعتقلين في الزنازين الفردية الأخرى، وأمكننا أن نسمعهم قادمين لنا، زنزانة تلو الأخرى، ثم وهم يتنقلون على طول الصف بعدنا. بطبيعة الحال كانت الزنازين الفردية

---

[157] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 19 فبراير/شباط 2016.

[158] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 إبريل/نيسان 2016.

الأخرى [المقامة تحت الأرض] متراصة في صف، لكن صوت الضرب كان عالياً يبلغ عنان السماء".[159]

## الافتقار إلى الأغطية والغذاء والماء

ذكر أغلب الضحايا أنهم كانوا يشعرون بالبرد الشديد في الزنازين المقامة تحت الأرض، ولاسيما خلال أشهر الشتاء، حيث كانوا محتجزين عراةً أو في ملابسهم الداخلية فقط، على وجه العموم. ولم يُسلَّم كل السجناء بطانيات.

وقد كان معن قائداً في الجيش مرابطاً في حمص عندما أُلقي القبض عليه لتحدثه إلى الجنود الآخرين بشأن الانتفاضة الشعبية. وقال لمنظمة العفو الدولية إنه اتُّهم زوراً بمحاولة إقناع الجنود بترك الجيش والانضمام إلى جماعات مسلحة. وقد اعتُقل في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، واحتُجز في عدة فروع للمخابرات العسكرية إلى أن نُقل إلى صيدنايا في فبراير/شباط 2012. وقد وصف الوضع هناك قائلاً: "كان الجو بارداً للغاية. رأينا ثلجاً في الخارج. كانت درجة الحرارة تدور حول الصفر المئوي. وكنا في الزنازين إما في سراويلنا الداخلية وإما عراة... بالنسبة إلينا، كنا سبعة أشخاص في الزنزانة. وكنا نتشارك في بطانية واحدة".[160]

وقال جميع السجناء السابقين في صيدنايا ممن أُجريت معهم المقابلات إنهم لم يتلقوا ما يكفي من الطعام أثناء احتجازهم في الزنازين المقامة تحت الأرض، كما كانت هناك قيود على الحصول على الماء بالنسبة لبعضهم. وقد تحدث جمال أ. و"وائل"[161]، اللذان كانا محتجزيْن في الزنزانة نفسها، عن حرمانهما من الماء، فقال جمال أ.:

**"توقفوا عن إعطائنا ماءً لسبعة أو ثمانية أيام. قطعوا الماء تماماً. وتُوفي أشخاص في زنازين أخرى، وكنا نحن على شفا الموت. وفي اليوم الثامن، أخذ شخص ما يقول متأوهاً "ماء". بدأ يقولها بصوت عادي ثم ارتفع صوته شيئاً فشيئاً. كانت هناك 35 زنزانة [تحت الأرض]، وانتشر ترديد الكلمة من زنزانة إلى أخرى: "ماء، ماء، ماء". وسمعنا الحارس، وقال، 'لمدة شهر، لن أعطيكم ماءً'".**

وأضاف وائل:

**"خلال أزمة المياه، كنا صبورين في البداية... وبحلول اليوم الرابع، كنا جميعاً راقدين بلا حراك... لم أكن أفكر إلا في الماء – شلالات، أنهار، مياه الصنبور، أحواض. لم يكن بمقدوري التفكير في أي شيء سوى الماء. لم نستطع حتى البكاء لأننا كنا نخشى فقد السوائل. وقلت لجمال [أ.]، 'إذا لم يحضروا الماء اليوم، فسأشرب من المرحاض". فقال لي ألا أقلق – وإذا فعلت ذلك، فسوف نفعله جميعاً معاً."**

---

[159] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 يناير/كانون الثاني 2016.

[160] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2016.

[161] ليس اسمه الحقيقي.

وقال جمال أ.:

**"لكننا سمعنا عندئذ صوت تفريغ براميل الماء في الخارج. وأعطونا وعاءً من الماء، أخيراً. كان به شرخ، وكانت المياه تنسكب منه على الأرض، فانبطحنا على الأرض وأخذنا نلعقها كالقطط".**

واختتم وائل الحديث قائلاً:

**"كان الماء في الوعاء أول ماء نذوقه بعد أربعة أيام، وأتاح لنا البقاء على قيد الحياة، لكنه، في الواقع، جعلنا أكثر عطشاً. كان الأمر كأنك تسقط من مبنى مرتفع فيلقفك أحدهم، ثم تُدفعُ للسقوط من جديد من طابق أدنى. فبعد بضع جرعات من الماء، صرنا في ألم أشد. أصبحنا نشعر بالجفاف والخشونة في حلوقنا كما لم نشعر بهما من قبل... وعندما جاءت المياه أخيراً من الخرطوم، بدأنا نبكي. ذرفنا من الدموع بقدر الماء الذي جاء. شعرنا بالسعادة ذلك اليوم بقدر ما سعدنا يوم الإفراج عنا, أقولها صادقاً".**[162]

# قواعد سجن صيدنايا

### 1- التزام الصمت التام

قال جميع المعتقلين السابقين إنه كان محظوراً عليهم إصدار أي صوت، حتى وهم يتعرضون للضرب على أيدي الحراس. فمثلاً، وصف أحمد ف. واحدة من مثل هذه التجارب قائلاً:

**"قال الحارس إن الأصوات ممنوعة. وضرب [معتقلاً آخر] ست مرات إضافية بالسير المطاطي [غالباً ما يكون أحد السيور المستخدمة في محرك ثم ثبّت لاحقاً في عصا]، وفي كل مرة لم يملك أن يمنع نفسه من الصراخ. وفي المرة السابعة، لم يصدر صوتاً، وقال الحارس، "أريدك أن تكون على هذا النحو". وقال إننا متى اتبعنا القواعد، فلن نتعرض للضرب. كانت هذه كذبة".**[163]

وأضاف جمال أ.:

**"كان كل الكلام ممنوعاً – حتى الهمس كان ممنوعاً – ولذلك كنا نتهامس بصوت أكثر انخفاضاً حتى من الهمس. كان الحراس يخلعون أحذيتهم ويحاولون أن يفاجئونا، ليضبطونا ونحن نتهامس أو نتحادث. بل إنهم قالوا لنا إننا إذا تنفسنا بصوت عال، فسنُعاقب".**[164]

### 2- عدم النظر إلى الحراس

كان المعتقلون السابقون يتلقون أوامر بعدم النظر إلى وجوه الحراس لأنهم غير مسموح لهم بذلك. وقال باسل، على سبيل المثال، موضحاً: "أمرونا بأن تكون وجوهنا إلى الأرض. وقال

---

[162] مقابلة مشتركة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 27 فبراير/شباط 2016.

[163] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 26 فبراير/شباط 2016.

[164] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 27 فبراير/شباط 2016.

الحارس: "إذا رأيت عينين مفتوحتين، فسيكون غضب الله أرحم من غضبي". وشعرت بأننا دخلنا مجزراً".[165]

ووصف قيس إحدى التجارب التي مر بها، قائلاً: "بعد 12 يوماً أخذونا... إلى طابق علوي. ونظر أحد السجناء عرضاً إلى الحارس فتعرض للضرب حتى الموت، بالضبط أمامي."[166] وأضاف سلام: "حاول الحراس ألا يتكلموا فيما بينهم، كانوا يستخدمون الإيماءات والإشارات. ولم يستخدموا أسماءً. كانوا ينادون بعضهم بعضاً باسم "عبدول".[167]

### 3- أوضاع ينبغي اتخاذها عند قدوم الحراس

لتفادي النظر إلى وجوه الحراس، لم تكن أعين المعتقلين تُعصب بوجه عام، وإنما كان عليهم اتخاذ وضع معين في زنزانتهم بمجرد أن يسمعوا حارساً يقترب.

وقال أحمد ف. موضحاً:

**"عندما كان الحارس يأتي، كان علينا أن نُهرع إلى الجدار ونضع أيدينا على أعيننا. عندما تسمع الباب الرئيسي المؤدي إلى الرواق يُفتح، عليك أن تسرع إلى الحائط وتركع. وإذا كنت ستنال عقاباً، فعليك أن ترقد على وجهك وترفع قدميك للضرب".[168]**

ووصف جمال أ. طريقة مبتكرة استُخدمت في زنزانته كنظام للإنذار المبكر لتفادي التعرض للضرب على أيدي الحراس بسبب عدم اتخاذ الوضع المطلوب في الوقت المناسب:

**"كلما سمعنا [الحارس] عند الباب الرئيسي... كان يُفترض أن نكون عند الحائط بالفعل. ولذلك بدأنا نستخدم بعض الطيور المغردة في الخارج كعلامة. كانت الطيور تأتي إلى النافذة في الرواق في الخارج. وإذا سمعتْ أي ضجة كانت تطير كلها فجأة، وإذا سمعنا صوت الطيور تطير، كنا نعرف أن علينا أن نجري إلى الحائط. في بعض الأحيان كان الحارس يتسلل ويحاول أن يفاجئنا لكن بهذه الطريقة أمكننا أن نغلبه...**

**"وفكرنا بيننا وبين أنفسنا في أن هذه الطيور تكسر حكم الأسد، فبمقدورها أن تأتي إلى هنا في صيدنايا وترانا. كانت في الحقيقة أفضل كثيراً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الأمم المتحدة!"[169]**

### 4- الانتقال بين الزنازين لا بد من أن يتم في "القطار"

وصف عمر س. العملية المتبعة عادةً عند نقل السجناء بين أقسام سجن صيدنايا العسكري قائلاً:

---

[165] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 26 فبراير/شباط 2016.

[166] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 28 إبريل/نيسان 2016.

[167] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 19 فبراير/شباط 2016.

[168] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 28 إبريل/نيسان 2016.

[169] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 27 فبراير/شباط 2016.

**"نُقلتُ من الزنزانة التي كنت فيها تحت الأرض إلى زنزانة في الطابق الثالث. وللوصول إلى هذه الزنازين الجديدة كان علينا أن نمر بما يُعرف باسم "قطار الموت". وكان ذلك يتم أساساً ونحن جميعاً عراة تماماً، ونتحرك عبر الأروقة والسلالم وكل منا ممسك بوسط الرجل الذي أمامه، ورؤوسنا محنية. وعلى طول الطريق يضربنا الحراس ما استطاعوا، مركزين كما يفعلون دائماً على الرأس. كانوا يستعملون خراطيم المياه، سواء المطاطية أو المعدنية، وكابلات الكهرباء، وغير ذلك. وكان كثير من الناس يُغشى عليهم. وبطبيعة الحال إذا أغشي عليك، فمن المرجح أن تموت إذ تسقط عادة من القطار ويستمر تعرضك للضرب. السبيل الوحيد للبقاء على قيد الحياة خلال هذا هو أن تظل تتحرك ولا تفلت الرجل الذي أمامك بأي حال، ولا تخرج من القطار وتتخلف عنه. كان التشبث بالشخص الذي أمامي مثل التشبث بحياتي. تشبثت بيدي وأسناني. حتى عندما سقطت أو بدأت أنزف لم أدع قبضتي تفلت قط".[170]**

### 5- لا يمكن لمس الطعام إلا بإذن الحراس

بعد أن يجلب الحراس الطعام إلى الزنازين، لا يُسمح للسجناء بالأكل إلى أن يتلقوا إشارة من الحراس، وهو ما قد يستغرق ساعات من وقت إحضار الطعام. ووصف شبّال الوضع قائلاً: "دأبوا على تعذيبنا بالطعام. عندما يحضرونه لا يسمحون لنا في أغلب الحالات بأن نأكله حتى حلول الليل. كانوا يحضرونه في الثامنة أو التاسعة صباحاً إلى الجناح، وكان علينا أن ننتظر النهار كله لنأكله".[171]

### 6- غير مسموح باستخدام البطانيات إلا في الليل

أُبلغ السجناء الذين سُلمت لهم بطانيات بأنه غير مسموح لهم باستخدامها خلال النهار، بغض النظر عن مدى برودة الجو في الزنزانة. ويصف معن هذا الوضع قائلاً:

**"كانت لدينا بطانية واحدة، إما نغطي أنفسنا بها وإما ننام عليها. بعض المحظوظين كان لديهم اثنتان. وكان الحارس يأتي في السابعة صباحاً ويقول للجميع أن يستيقظوا. وعليك أن تلف البطانية ثم تجمع البطانيات كلها معاً في وسط الزنزانة".[172]**

ووصف أبو الحسن المحنة بشكل مماثل، قائلاً:

**"عندما أحضروا لنا بطانيات، سعدنا بحق. لكنهم وضعوها في ركن ولم يسمحوا لنا باستعمالها. وعند هذه المرحلة كنا قد بدأنا نشعر بأننا لسنا بشراً. وبدأنا نصدق ذلك. كنت أتجمد، وأنظر إلى البطانية في الزاوية، لكنني لا أستطيع أن آخذها. إذا أخذتها فسوف أتعرض للضرب، بل والقتل".[173]**

---

[170] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 إبريل/نيسان 2016.

[171] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 يناير/كانون الثاني 2016.

[172] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 فبراير/شباط 2016.

[173] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 25 إبريل/نيسان 2016.

وأضاف أنس:

**"حاول أغلب الناس أن يحتفظوا بالبطانيات الثلاث نفسها للاستعمال كل ليلة، لأنهم ما كانوا يريدون العدوى بالقمل أو بكتيريا الجرب من الآخرين. وتوصلت إلى اتفاق مع ثلاثة أصدقاء، وهكذا كنا نستعمل ثلاث بطانيات تحتنا، ولكل واحد منا وسادة، وكنا نستعمل الباقي للغطاء".**[174]

# 4-8 زنازين فوق سطح الأرض

ذكر السجناء السابقون بأنهم كانوا، بعد قضاء الوقت المخصص لهم تحت الأرض، يُنقلون في "القطار" (انظر ما سبق) إلى "الزنازين الجماعية" – وهي زنازين أكبر يُحتجز فيها عادةً مزيد من الأشخاص وتقع في الطوابق المقامة فوق سطح الأرض. وقال السجناء إنهم كانوا يبقون عادةً في هذه الزنازين حتى نقلهم إلى سجن آخر، أو الإفراج عنهم، أو وفاتهم. وقال من أُجريت معهم المقابلات إن ضوء النهار كان يصل هذه الزنازين بطريق غير مباشر، لكن الشعور بالبرد الشديد كان يستمر في أغلب الحالات في الشتاء. كما تحدث شهود العيان عن عدم حصولهم على كميات كافية من الطعام أثناء احتجازهم في تلك الزنازين، وتعرضهم للضرب يومياً بطريقة اعتيادية، فضلاً عن تعرضهم للإهانة والإذلال بشكل مستمر على أيدي الحراس. ولم يكن الحصول على الرعاية الطبية الكافية متاحاً للسجناء أثناء احتجازهم في هذه الزنازين. ونتيجة لذلك كانت الوفيات بين السجناء متواترة.

## التعرض للضرب يومياً

وصف جميع الضحايا تعرضهم للضرب يومياً على أيدي الحراس. وشاهد عديد من الضحايا معتقلين آخرين يتعرضون للضرب حتى الموت في هذا السياق. ووصف سلام، وهو محام من حلب، تجربته اليومية وكذلك حادثاً محدداً شهده، فقال:

**"في الأعلى [في الزنازين المقامة فوق سطح الأرض] كان الوضع أسهل لكن كانت هناك مشاكل مختلفة. كان التعذيب منظَّماً. ولم يكن مسموحاً بالكلام على الإطلاق في تلك الغرف؛ كان الصمت تاماً. كان كصمت القبور. سنوات في صمت... كانوا [الحراس] يدخلون كل زنزانة ويختارون بعض الناس في كل غرفة ويضربونهم داخل الغرفة...**

**"كنا نتعرض للضرب مرتين في اليوم بوجه عام، عندما يأتي الطعام، ومرة أخرى عند تفتيش الزنزانة، ثم ما بين مرة وعشر مرات إضافية عشوائياً...**

**"وفي مرة وقع حادث محدد. كان أحد المعتقلين من داريا مُدرّباً للكونغ فو. ودرب الآخرين في زنزانته حيث لم يكن هناك شيء آخر يفعلونه. واكتشف الحراس الأمر وذهبوا إلى الزنزانة**

---

[174] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 25 فبراير/شباط 2016.

**وضربوا الجميع لفترة طويلة. ضربوا المدرب وخمسة آخرين حتى ماتوا لوقتهم، ثم أكملوا مع الأربعة عشر الآخرين. وتُوفوا جميعاً خلال أسبوع. رأينا الدم يخرج من الزنزانة...**

**"لقد ضربوا جميع أولئك الرجال في تلك الزنزانة ضربا مهلكاً. واستخدموا أدوات مختلفة، قضباناً وعصياً. وعندما جاء الحراس في البداية، كانوا حوالي 30. كان من النادر للغاية رؤية ذلك العدد الكبير من الحراس وضابط. [كانت زنزانتهم] قريبة للغاية من زنزانتنا، ولذلك أمكننا سماع كل شيء.**

**"أخرجوا الجثث الست [الأولى] وعلقوها في وضع الشبْح. ثم أخرجوا الأربعة عشر الآخرين [الأحياء] وعلقوهم في وضع الشبْح أيضاً. واستمروا في ضرب الأربعة عشر. وأُزيلت الجثث الست... وأحضروا الأربعة عشر الآخرون إلى زنزانتنا.**

**"لم تكن أطرافهم على ما يرام. ولم نستطع مساعدتهم. جاء الطبيب ونظر إليهم، وضربهم، ثم انصرف. كان ملازماً... كانت هذه الأشياء تحدث كثيراً لدرجة أننا لم نشعر بشيء. فكرت فحسب في أنني قد أكون التالي؛ سيأتي وقتي... شعرنا بأننا وُلدنا من جديد عندما نجونا...**

**"كان [في زنزانتي] شابان عمرهما 17 عاماً. وماتا؛ لم يستطع جسداهما تحمل هذا. توفي ما يزيد عن عشرة أشخاص كانت أعمارهم تتجاوز الخمسين. من بين المعتقلين في زنزانتي الذين كانت لي علاقة شخصية بهم، تُوفي 15 بين يديّ".**[175]

## المعاملة اللاإنسانية والمهينة والمُذلَّة

ذكر الضحايا الذين قابلتهم المنظمة لإعداد هذا التقرير أنه كان يمكن أن يستغل الحراس أي اتصال مع السجناء لإهانتهم وإذلالهم. وكان ذلك يشمل توزيع الطعام والجولة اليومية لجمع جثث من تُوفوا خلال الأربع والعشرين ساعة السابقة. ووصف السجناء كذلك تعرضهم لسوء المعاملة إذا لاحظهم الحراس يقومون بشعائر دينية، مثل الصلاة أو الصيام خلال شهر رمضان. وكان الجو البارد كذلك فرصة لإساءة معاملة السجناء.

وقد شارك أحمد ف.، وهو نحَّال من اللاذقية، في مظاهرتين سلميتين بعد أن سمع بشأن انتهاكات ارتكبتها الحكومة في حمص. واعتُقل في مارس/آذار 2012 واحتُجز في عدة فروع لقوات الأمن قبل أن يُنقل إلى سجن صيدنايا العسكري. وأُفرج عنه في عام 2015.

ووصف أحمد ف. توزيع الطعام في زنزانته قائلاً:

**"كان هناك حارس... ألقى الطعام علينا وعلى الأرض. وجعلنا نخلع ملابسنا ونتمرغ في الطعام. ثم سألنا، "هل أنتم أقوياء لدرجة ألا تأكلوا هذا الطعام وتلقونه في القمامة؟ لا. لم نكن. فبعد أن تمرغنا فيه وامتلأ بالتراب من الأرض والقيح من أجسادنا، جمعناه برغم ذلك من الأرض بأكفنا، وأكلناه. بل وأخذنا قميصاً واستعملناه كخرقة كي تتشرب بعض السائل ثم عصرناه في أفواهنا. لم نكن نستطيع أن نفقد قضمة من الطعام."**

---

[175] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 19 فبراير/شباط 2016.

وشهد أحمد ف. تعرض أحد زملائه السجناء للضرب بسبب الاعتقاد أنه كان يصلي:

**"رأوا رجلاً يصلي- لست متأكداً أكان يصلي أم لا. وجاؤوا في طلبه مع أربعة أو خمسة حراس يحملون سيراً مطاطياً [غالباً ما يكون أحد السيور المستخدمة في محرك ثم ثُبِّت لاحقاً في عصا]. ثم أخرجونا جميعاً من الزنزانة كي يضربونا. وضُربنا كل واحد عشر مرات بالسير المطاطي. لا يمكنني أن أصف الألم. هذا النوع من الضرب، لم يكن المقصود منه قتلنا، أو حتى إلحاق أذى حقيقي بنا. كان الهدف هو تخويفنا".**[176]

واعتُقل أنس، وهو من اللاذقية، في مارس/آذار 2012 بعد أن شارك في مظاهرة في اللاذقية تدعو إلى الحريات السياسية، واحتُجز في فروع مختلفة للمخابرات العسكرية في شتى أنحاء سوريا ثم عُرض على إحدى محاكم الميدان العسكرية في القابون في فبراير/شباط 2012. وبعد ذلك بقليل، نُقل إلى صيدنايا. وقد تحدث لمنظمة العفو الدولية عن تجربته قائلاً:

**"كان الشتاء أسوأ وقت. فقد دأبوا على معاقبتنا بالمياه الباردة. كانت باردة إلى حد أن أحد المحتجزين في زنزانة قريبة تُوفي بأزمة قلبية... وفي 15 ديسمبر/كانون الأول 2013، تعرضنا لأسوأ عقاب. في الساعة الثامنة صباحاً، أمرونا بأن نخلع ملابسنا، وكان على رئيس الزنزانة [أحد المعتقلين] أن يجلب الماء ويصبه علينا. وتناثر الماء في كل مكان، على أجسادنا، وبطانياتنا، وملابسنا. وظللنا نعاني من البلل ثلاثة أيام. البعض خلعوا ملابسهم لأنها كانت مبتلة، ولم يكن من شأن ذلك سوى أن يزيدهم شعوراً بالبرد".**[177]

### العنف الجنسي ضد السجناء

ذكر عدد من السجناء أنهم شاهدوا أشكالاً من العنف الجنسي أثناء احتجازهم في سجن صيدنايا العسكري. فقال عمر س.:

**"كان هناك حارس مشهور بهذه الأمور. وبسبب حالتنا، حيث كنا نبدو قذرين للغاية ورائحتنا كريهة، لم يكن الحراس يقومون عادةً بأي بادرة جنسية معنا. ومع ذلك، فذات مرة، جردنا ذلك الحارس جميعاً من ملابسنا. واختار اثنين منا، أحدهما ضخم والآخر صغير الحجم للغاية. وقال لهما أن يأتيا إليه. وطلب منهما أن يلفا في دائرة، ليرياه جسميهما. ثم أمر الرجل الأكبر حجماً بأن يغتصب الرجل الأصغر. وبسبب التعذيب، والوضع، لم يكن ليقدر على ذلك حتى لو حاول. وقال له الحارس إن عليه أن يفعل ذلك وإلا مات".**[178]

## الافتقار إلى سبل الحصول على الرعاية الطبية

قال جميع السجناء السابقين الذين تحدثت إليهم المنظمة لإعداد هذا التقرير إن سبل الحصول على الرعاية الطبية كانت محدودة للغاية أو غير متاحة بالمرة أثناء احتجازهم، ولم يكن هذا الوضع

---

[176] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 26 فبراير/شباط 2016.

[177] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[178] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 إبريل/نيسان 2016.

مختلفاً في سجن صيدنايا العسكري. فرغم وجود عاملين طبيين حاضرين في السجن، ذكر بعض الضحايا بأنهم لم يتلقوا أي علاج، وقال آخرون إن طلب العناية الطبية أدى إلى تعرضهم إلى مزيد من الضرب. وقال بعضهم إن الحراس منعوهم من استدعاء العاملين الطبيين. وشاهد أغلب الضحايا زملاء لهم في الزنزانة يموتون بسبب عدم تمكنهم من الحصول على المساعدة الطبية.

فعلى سبيل المثال، لم يشارك أبو الحسن، وهو طبيب نفسي من إحدى ضواحي دمشق، في أية أنشطة مناهضة للحكومة ولا يعرف سبب اعتقاله. وقبض عليه أفراد من المخابرات العسكرية في فبراير/شباط 2012، واحتُجز في مراكز مختلفة في شتى أنحاء سوريا إلى أن نُقل في فبراير/شباط 2014 إلى صيدنايا. وأُفرج عنه في يونيو/حزيران 2014.

وقد وصف أبو الحسن حادثاً معيناً، حاول فيه السجناء أنفسهم إنقاذ زميلهم الجريح في الزنزانة بعلاج طبي مرتجل بسبب نقص الرعاية الطبية، فقال:

**"كانوا يضربون أحد الأشخاص، وركلوه في صدغه، فسقط على الأرض. وبعد أن انصرف الحارس وجدناه جالساً محنياً على نفسه، وأمامه بركة من الدماء وفي رأسه جرح مفتوح، فوق عينه مباشرة... لكن لم يكن لدينا إمدادات بالطبع. كان لدينا قنينة من البلاستيك في الزنزانة. فاستعملنا الورقة اللاصقة على القنينة، التي تحمل الاسم التجاري للمنتج... ثم أخذت قميصه وربطته حول رأسه. [وبعد أسبوعين] كان الجرح قد اندمل على ما يُرام والحمد لله. كنا نضحك، وقلت له: "يجب أن تبتسم. ستذكرني طول حياتي كلما نظرت إلى المرآة. ستذكر كيف عالجتك بورقة ملصقة على قنينة من البلاستيك". في السجن، كنا كلنا أطباء".**[179]

ووصف السجناء السابقون في صيدنايا أمراضاً وحالات صحية مماثلة لتلك التي تعرض لها المعتقلون في فروع قوات الأمن، مثل: الأمراض الجلدية المتفشية، بما في ذلك الجرب، وكذلك المشاكل الأخرى التي يسببها نقص النظافة الشخصية مثل الالتهابات والثآليل والقمل.

وقال أحمد ف، النحّال القادم من اللاذقية:

**"يبدأ الجرب بين الفخذين أو على البطن، ثم يمتد إلى الإبطين. لا يمكنك الكف عن الحك دقيقة واحدة... كان بمقدور الطبيب أن يحضر الدواء بسهولة، لكنه أصر على أن يُصاب كل السجناء بالعدوى، كنوع من التعذيب.**

**"يصبح جلدك رقيقاً للغاية، ويُصاب بمزيد ومزيد من الجروح بسبب الحك. وكلما أحدثت جرحاً زادت الالتهابات. في يوم واحد فقط، يمكن أن تحدث جرحاً جديداً فيصبح ممتلئاً بالقيح الأبيض. وعندما تستيقظ من النوم، تجد ملابسك قد التصقت بجسمك في الأماكن التي**

[179] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 25 إبريل/نيسان 2016.

**كانت ملامسة للأرض. وهكذا تصبح ملابسك ملتصقة بك بمداد القيح، وإذا حاولت أن تفصلها عن جسمك، تفتح الجرح ويزيد الالتهاب".**[180]

ووصف سلام، المحامي القادم من حلب، فترةً في أوائل عام 2013، زادت فيها وفيات السجناء في صيدنايا، فقال:

**"كان الوضع سيئاً بوجه خاص... كان المعتقلون يتعرضون لمزيد من عمليات الضرب وكانت هناك موجة من الالتهابات. من جناحنا، في طابقنا، كان خمسة أو ستة أشخاص يموتون كل يوم. يُحتمل أن اثنين من كل 30 شخصاً في كل زنزانة كانا صحيحي البدن. من قبل، كان الطبيب يأتي ويسأل: "من منكم مريض؟" وبعد ذلك، صار يسأل: "من منكم ماتوا؟ أخرجوهم!"**

**"كان الطبيب ومعاونوه مستعدين جيداً. كانوا يعرفون أن هناك كثيراً من أسباب العدوى ولذلك كانوا يرتدون ثياباً واقية ويحرصون على عدم لمس أحد. كانوا يطلبون من الشخص المسؤول عن كل زنزانة إخراج الجثث ووضعها على عربة. ثم يكدسونها في الركن قرب الباب. كنا نرى الكومة. وبدأنا ندرك أن الحراس الذين ينقلون الجثث أصابهم الضجر وكفوا عن إطاعة الأوامر، وبدأوا يتلكأون لأن عدد الجثث كبير".**[181]

## الافتقار إلى الغذاء والأغطية

كما كان الحال مع المحتجزين في الزنازين المقامة تحت سطح الأرض، أفاد الضحايا الذين كانوا محتجزين في زنازين فوق سطح الأرض بأنهم لم يحصلوا في كثير من الحالات على الغذاء الكافي، وكان هذا يستمر في أغلب الأحيان لفترات طويلة في كل حالة أو طوال مدة الاحتجاز في صيدنايا كلها.

وقد وصف جمال أ. و"وائل" إنشاء نظام في زنزانتهما لتبادل الدعم بسبب نقص الغذاء. فقال "وائل":

**"يحتاج الأمر إلى رواية لتوضيح التضور جوعاً في صيدنايا. كنا، بعد أن ننتهي من الأكل، نبحث في الأرض عن مجرد حبة أرز أو برغل. كنا مثل الدجاج. وكانوا يحضرون من حين لآخر برتقالاً، فكنا نأكل كل شيء – القشر والأوراق، كل شيء. وبالطبع كنا نأكل بذور الزيتون. الحقيقة أننا اعتدنا أن نقسمه إلى قطعتين أو ثلاث. لم نكن نُبقي على أي فضلات من الطعام ليأخذوها من الزنزانة. كنا نأكل كل ما يعطونه لنا...**

**"وبعد فترة، أنشأنا نظاماً... كانت تجارة من نوع جديد. أدركنا أن الناس يموتون، وكان علينا أن نتقاسم الطعام. أنا تاجر من دمشق، ولذلك كنت أحدد الأسعار. كانت العملة هي الطعام أو**

---

[180] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 26 فبراير/شباط 2016.

[181] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 19 فبراير/شباط 2016.

**الملابس. في كل يوم يأتيني الناس في زنزانتنا بقطعة خبز أو ملعقة أرز أو مربى ويسألونني، "ما السعر اليوم؟"...**

**"بدأ الموضوع كله بشخص واحد... قال لي إنه فقد الأمل في الخروج من السجن يوماً. وأضاف: "لست غاضباً. أنا لا أفكر في زوجتي وأبنائي. أنا أتضور جوعاً فحسب. أنا لا أفكر إلا في الطعام". جلست بجواره، وحاولت أن أتوصل إلى طريقة لمساعدته. كنا في صراع حقيقي من أجل البقاء. إذا أعطيتك طعامي، فقد أموت. وإذا أعطيتني طعامك، فمن الممكن أن تموت.**

**"وانتهى بي الأمر إلى إعطائه قطعة الخبز الخاصة بي لذلك اليوم، ونصف كمية الأرز الخاصة بي. وهنا بدأت التجارة، لأنني كنت بحاجة إلى إجراء مبادلة. وقلت إن ثمن نصف قطعة الخبز الخاصة بي قطعة خبز كاملة، لكنه يستطيع أن يدفعها على أقساط، على مدى أربعة أيام. ومن ثم كانت هناك فائدة على القرض.**

**"كنا جميعا نتضور جوعاً وفي حالة بائسة، لكن هذا النشاط ساعدنا على البقاء. فبفضله أمكننا أن نوزع الطعام حسب الأكثر معاناة، ونشطت عقولنا. كنا دائماً نخطط لشيء ما، نقاوم، نكون بشراً. قبل ذلك، كانت عقولنا تفكر دوماً في الأكل، الأكل، الأكل، الأكل. وبعده، صرنا نفكر في التعاون والعمل معاً. بل وبدأنا مبادلة الطعام بالملابس، من أجل الناس الذين كانوا يشعرون بالبرد الشديد".**[182]

وتحدث أغلب الضحايا كذلك عن تعرضهم للبرد الشديد أثناء احتجازهم في الزنازين المقامة فوق سطح الأرض. فقد وصف أبو الحسن البرد في زنزانته قائلاً:

**"في الفترة الأولى، بين 10 و20 يوماً، كان البرد قارساً. كان علينا أن نجلس بعضنا فوق بعض حتى نحتفظ بدفء أجسامنا. كنا نتبادل بالدور وضع أقدامنا تحت أرجل الآخرين".**[183]

# 5-8 الاختفاء القسري والزيارات

تحدث بعض الضحايا عن السماح لهم بزيارات متباعدة من أسرهم. وفي الحالات التي أُجريت فيها مثل هذه الزيارات، كانت تتم عموماً في وجود حراس، وكان على المعتقلين أن يتبعوا قواعد معينة بخصوص ما يُسمح لهم بقوله لأقاربهم. كما وصف السجناء السابقون تعرضهم للضرب في الطريق إلى مكان الزيارة وفي العودة منه.

فقد وصف جمال أ. إجراءات الزيارة قائلاً:

---

[182] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 27 فبراير/شباط 2016.

[183] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 25 إبريل/نيسان 2016.

**"كانوا ينادون على الأشخاص للذهاب للزيارات أيام الثلاثاء والأحد. كانوا يستدعوننا من الزنازين ويجبروننا على الجري في "قطار" ونحن نتعرض للضرب طول الطريق. وبعد ذلك نُؤخذ إلى غرفة انتظار في الطابق الأول. كانت هناك بعض الغرف التي يبقوننا فيها. ويكون في الزنزانة معنا بعض الجثث. وننتظر من ثلاث إلى أربع ساعات في تلك الغرفة التي تحوي ما بين جثتين و13 جثة".**[184]

وأضاف أنس، الذي احتُجز في صيدنايا في عام 2014:

**"أذكر أن أول مرة تحدثت فيها بصوت عالٍ في السجن كانت عندما زارتني أختي، بعد ثلاثة أشهر. وعندما رأيتها، كنتُ ما زلت أهمس. ولكزني الحارس في ظهري بهراوته وقال "تكلم!" ولقنني الحارس ماذا أقول عندما أراها. كان لدينا خمس دقائق للحديث، وفي لحظة ما بدأت أقول حقيقة ما يحدث، فركلني بحذائه الطويل الرقبة، تحت النافذة. وما أن خرجت من الغرفة، حتى بدأ الحراس يضربونني بالأنابيب الخضراء. وكانت أسرتي قد أحضرت كثيراً من الأشياء لي، قميص وغيارات داخلية، بل ومنشفة. لكنني لم أر تلك الأشياء ثانيةً".**[185]

وقال عدد ممن أُجريت معهم المقابلات إنهم احتُجزُوا أثناء سجنهم في صيدنايا في ظروف تُعد من قبيل الاختفاء القسري، فلم يُسمح لهم بأي اتصال بالعالم الخارجي ولم تتلق أسرهم أية معلومات بشأن مصيرهم ومكانهم، أو قُدِّمت لها معلومات غير صحيحة. وكان هذا حال شبّال وعمر س..

فقد قال شبّال لمنظمة العفو الدولية:

**"لم تكن أسرتي تعلم شيئاً بشأني... ذهب شقيقي إلى دمشق عن طريق وسيط. كانوا قد حصلوا على معلومات تفيد بأنني في صيدنايا، واستخرجوا تصريحاً رسمياً بزيارتي. وفي صيدنايا، أبلغوا شقيقي بأنني غير موجود هناك وأنني تُوفيت. وعندما سمعت أسرتي بذلك أقامت شاهد قبر لي".**[186]

وقال عمر س.:

**"أبلغت الحكومة [أسرتي] بأنني تُوفيت... معتقلون آخرون أُفرج عنهم من السجن رأوا أصدقاءهم وأقاربهم واكتشفوا أن أسرهم أقامت لهم شواهد قبور قبل ذلك بعام، لأنهم تلقوا شهادات وفاتهم. واعتقدت أسرهم أنهم ماتوا. كانت السلطات ترسل شهادات وفاة إلى الأسر ("توفي بأزمة قلبية"، ومثل ذلك)، وبدأت الأسر تلاحظ أن تاريخ الوفاة سابق حتى على الزيارة. فلم يفعلون ذلك؟ يجب أن تفهم أن السجلات الخاصة بعملية الاحتجاز بأكملها**

---

[184] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 27 فبراير/شباط 2016.

[185] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 25 فبراير/شباط 2016.

[186] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 12 يناير/كانون الثاني 2016.

**مزورة... هناك كثير من الأسماء التي صدرت لها شهادات وفاة. يستطيع مدير السجن أن يتلاعب بك – يمكنه أن يبيعك، أو يمكنه أن يأخذ رشوة ، أو يمكنه أن يقتلك".**[187]

[187] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 22 إبريل/نيسان 2016.

# 9- الوفيات في الحجز

**"كانت [قوات الأمن] تجعلنا ندون سجلات وفاة مزورة تقول إن الشخص مات بسبب أزمة قلبية، أو فشل مفاجئ في عضلة القلب، أو أي شيء غير التعذيب... حتى يمكنهم أن يقولوا أمام المجتمع الدولي، "نحن لا نقتل المدنيين"".**

"أطلس"، طبيب عمل سابقاً في عدة مستشفيات عسكرية[188]

نتيجة للانتهاكات الموثقة أعلاه، بما في ذلك استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على نطاق واسع وظروف الاحتجاز المروعة، وصف من أُجريت معهم المقابلات لإعداد هذا التقرير الوفيات في الحجز بأنها حدث معتاد في شتى المراكز التي تديرها قوات الأمن السورية وفي سجن صيدنايا العسكري. وذكر أغلب من أُجريت معهم المقابلات أنهم شاهدوا حادث وفاة واحد على الأقل، إن لم يكن عدة حوادث من هذا القبيل.

ولا يُعرف العدد المحدد لوفيات المعتقلين في هذه المراكز لأن الغالبية العظمى من السجناء الذين تعتقلهم قوات الأمن يُحتجزُون في ظروف تُعد من قبيل الاختفاء القسري، كما سبقت الإشارة، وهو ما يعني أن الحكومة السورية لا تعترف باحتجازهم أصلاً أو ترفض تقديم معلومات لأسرهم ومحاميهم بخصوص مصيرهم ومكانهم. وقد وثقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية، أسماء 65116 شخصاً تعرضوا للاختفاء القسري على أيدي السلطات السورية في الفترة من مارس/آذار 2011 إلى أغسطس/آب 2015، وكانوا لا يزالون مفقودين بحلول 30 أغسطس/آب 2015. وسُجّلت الغالبية العظمى منهم، 58148 شخصاً، على أنهم مدنيون.[189] وكان كثير من الأقارب الذين اتصلوا بمنظمة العفو الدولية

---

[188] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 مايو/أيار 2016.

[189] لمزيد من المعلومات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمنهجية، يُرجى الرجوع إلى: الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "لا أثر: ضحايا الاختفاء القسري في سوريا"، أغسطس/آب 2015. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
www.sn4hr.org/blog/2015/08/30/11397

ينتظرون منذ سنوات لمعرفة ما حدث لذويهم بعد القبض عليهم على أيدي القوات الحكومية.[190]

وعندما تُقدّم معلومات للأسر، لا يكون واضحاً في أغلب الحالات ما إذا كانت دقيقة. فكما سبقت الإشارة، أفاد بعض من أُجريت معهم المقابلات لإعداد هذا التقرير بأن أسرهم أُبلغت بأنهم تُوفوا، بينما كانوا في الحقيقة أحياءً رهن الاحتجاز. وأبلغ أفراد أسر أخرى المنظمة بأنهم تلقوا شهادة وفاة، أحياناً بعد شهور من التاريخ الذي يُزعم أن الوفاة وقعت فيه، لكنهم لم يتمكنوا مطلقاً من التعرف على جثث أقاربهم، أو معرفة مكان دفنهم، أو كيف تُوفوا. وفي الحالات التي تضمنت فيها الشهادات سبب الوفاة، كانت تزعم في كل الحالات تقريباً أنه سبب طبيعي، مثل النوبة القلبية.[191]

فقد قال مجد، الذي شهد حالة وفاة في الحجز، بسبب نقص العلاج الطبي على ما يبدو، أثناء احتجازه في مركز احتجاز يدير الأمن السياسي في طرطوس:

**"[بعد وفاة الضحية] عاد الحراس وطلبوا من كل المحتجزين أن يؤكدوا أن الحراس قدموا الإسعافات الأولية بعد أن بدأ ينزف بدقائق حتى يمكنهم أن يكتبوا في تقريرهم أنهم حاولوا إنقاذ حياته. وكان علينا أن ننظف كل الدم في الزنزانة. وأخبرني صديق لاحقاً بأنهم أجبروا والديه على توقيع شهادة وفاة تقول إنه أُصيب برصاص إرهابيين في طريق عودته إلى البيت بعد الإفراج عنه".**[192]

كما تستمر السلطات السورية في رفض السماح لهيئات المراقبة الدولية، مثل "لجنة التحقيق الدولية"، بدخول أراضيها، فضلاً عن الاطلاع على سجلاتها الخاصة بالاحتجاز والوفاة في الحجز، وهو أمر يتعذر معه على المنظمات، ومن بينها منظمة العفو الدولية، مراجعة الإحصاءات الرسمية.

---

[190] لمزيد من المعلومات بشأن حالات الاختفاء القسري وبحث أقارب المحتجزين عن الحقيقة، انظر: منظمة العفو الدولية، "بين السجن والقبر": حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2579/2015) [بالعربية].

[191] لاحظت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أنماطاً مماثلة؛ انظر: هيومن رايتس ووتش، "لو تكلم الموتى". وقال "أطلس"، وهو طبيب عمل سابقاً في عدة مستشفيات عسكرية مختلفة قبل أن يهرب من سوريا في عام 2013، لمنظمة العفو الدولية: "كانت [قوات الأمن] تحضر السجناء الموتى إلى المستشفى، وتجعلنا ندون سجلات وفاة مزورة تقول إن الشخص توفي بسبب أزمة قلبية، أو فشل مفاجئ في عضلة القلب، أو أي شيء غير التعذيب. ومن ثم يكون لدى الحكومة وثيقة رسمية لكل معتقل توفي في مراكز مخابراتها تبرر وفاته، حتى يمكنها أن تقول أمام المجتمع الدولي، "نحن لا نقتل المدنيين"." (مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 18 مايو/أيار 2016).

[192] مقابلة مع باحثي منظمة العفو الدولية، يوم 19 فبراير/شباط 2016.

وبرغم ذلك، تمكنت بعض جماعات التوثيق السورية من جمع قوائم بالوفيات المؤكدة في الحجز من خلال فرق البحث المحلية التابعة لها، وهي تتابع المعلومات كلما توفرت وتستخدمها في التحديث المستمر لبياناتها، وبذلك تضمن أن تكون سجلاتها متطابقة قدر الإمكان مع أحدث البيانات في إطار الحدود المفروضة على عملها. ومن بين تلك الحدود العمل في بيئة صراع مسلح، وإحجام كثير من أفراد الأسر عن الحديث علناً بشأن أقاربهم المعتقلين والمختفين خوفاً من التعرض لمزيد من الانتقام من جانب الحكومة.[193]

ولإعداد هذا التقرير، أقامت منظمة العفو الدولية علاقة مشاركة مع "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية مستقلة تطبق الأساليب العلمية في تحليل انتهاكات حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم.[194]وعملت المجموعة مع أربع منظمات سورية للتوثيق وهي: "المركز السوري للإحصاء والبحوث"، و"مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان"، و"الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، و"مركز توثيق الانتهاكات في سوريا". واستناداً إلى مجموعات البيانات التي جُمعت من هذه المنظمات، حسبت المجموعة وفقاً لتقدير إجمالي "باستخدام طريقة إحصائية تُسمّى تقدير الأنظمة المتعددة، 17723 ضحية[195]، موثقين وغير موثقين، قُتلُوا في الحجز" في الفترة بين 15 مارس/آذار 2011 و31 ديسمبر/كانون الأول 2015.[196]

إلا إنه نتيجة للصعوبات التي سبق ذكرها، و"التعريف الصارم لحوادث القتل التي تقع أثناء وجود الضحايا في الحجز" الذي تستخدمه "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، فضلاً عن قيود أخرى تتعلق بتصنيف البيانات، فإن "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية تعتبران هذا العدد تقديراً متحفظاً، وتعتقدان أن العدد الحقيقي أكبر كثيراً على الأرجح.

---

[193] للتعرف على واحدة من مثل هذه الجماعات، انظر، على سبيل المثال: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، "عن المركز. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/about

[194] "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان" هي مشروع لا يسعى للربح تابع لمنظمة "شركاء المجتمع" (Community Partners) (www.communitypartners.org/).

[195] تقدير موثوق بنسبة 95 بالمئة (13409، 18713) – لمزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى: "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، مذكرة فنية مقدمة لتقرير منظمة العفو الدولية بشأن الوفيات في الحجز، أغسطس/آب 2016. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:
https://hrdag.org/wp-content/uploads/2016/07/HRDAG-AI-memo.pdf

[196] لمزيد من المعلومات بشأن المنهج الذي استعملته "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، انظر "مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان"، مذكرة فنية مقدمة لتقرير منظمة العفو الدولية بشأن الوفيات في الحجز، أغسطس/آب 2016. [بالإنجليزية]. مُتاحة على الرابط:
https://hrdag.org/wp-content/uploads/2016/07/HRDAG-AI-memo.pdf

وتخشى منظمة العفو الدولية أن يزيد عدد الوفيات المؤكدة في الحجز زيادة كبيرة، إذا حدث يوماً وكُشف عن المعلومات المتعلقة بما يزيد عن 65 ألف شخص يُعتقد أنهم تعرضوا للاختفاء القسري على أيدي السلطات السورية.[197]

[197] الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "لا أثر: ضحايا الاختفاء القسري في سوريا، أغسطس/آب 2015. [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
www.sn4hr.org/blog/2015/08/30/11397

# 10- العودة إلى الحياة

## "هذه التجربة غيَّرت حياتي. فقدت أسرتي وأبنائي."

"مها"

قال جميع الضحايا الذين أُجريت معهم المقابلات لإعداد هذا التقرير إن الصدمة النفسية التي كابدوها خلال احتجازهم أثرت تأثيراً جذرياً على حياتهم وحياة أسرهم وأحبائهم. واستمر أغلبهم يتعرضون لمصاعب، ولاسيما فيما يخص صحتهم النفسية والبدنية، لفترات طويلة بعد إطلاق سراحهم، وإن كان بعضهم قد قال إن تجربتهم جعلتهم أقوى من ذي قبل.

فقد قالت لمَا، وهي ناشطة سلمية من حمص:

**"عندما أُفرج عني كان الوضع صعباً. وقضيت شهرين صعبين. كنت أعاني من مشاكل جسدية: وجع في العضلات، ومشاكل في المعدة. واحتاجت كتفاي إلى كثير من العلاج الطبيعي، لأنهم كانوا يضربونني عليهما خلال جلسات استجوابي.**

**"لكنني شعرت كذلك بالخوف، كل يوم. حتى في تركيا، أخاف من الشرطة. في واقع الأمر لدي مشاكل في التنفس بسبب هذا. لا يمكنني أن أتنفس بشكل كاف. كنت خائفة إلى الحد الذي لم أكن أستطيع معه التنفس بشكل عادي. كل معتقل يحتاج إلى استشارة نفسية. والآن أنا أرى الجانب الإيجابي لما مررت به. لم أعد أخاف من سيارات الشرطة بنفس القدر الآن".**[198]

وقال أغلب المعتقلين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية لإعداد هذا التقرير أيضاً إنهم احتاجوا إلى عناية طبية مكثفة بعد الإفراج عنهم. ومن بين المشاكل الصحية المستمرة التي وصفوها تلف الأعصاب، وآلام الظهر والمفاصل، والإرهاق، وحالات جلدية، ومشاكل نفسية.

وقال سامر لمنظمة العفو الدولية بأن من بين أشكال التعذيب وسوء المعاملة التي تعرض لها، الضرب المركَّز على الأعضاء التناسلية، وهو ما أدى إلى تمزق إحدى خصيتيه. وأضاف قائلاً:

**"كان الوجود مع أسرتي مرة أخرى غريب للغاية. كان الوضع وكأنني كنت مصاباً بالسرطان، ثم قال لي شخص ما إنني شفيت. مجرد أن يقولوا لي هذا لا يجعله حقيقياً... لن أتخطى هذا أبداً. لقد فقدت في السجن قدرتي على الإنجاب. لن أستطيع أبداً أن أُكوّن أسرة... كذلك ظهري به كثير من المشاكل: إحدى الفقرات انزلقت، وأُجريت لي عمليتان جراحيتان للتغلب على**

---

[198] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 2015.

**هذه المشاكل... لكنني لا أستطيع تحمل تكاليف العملية الثالثة. لا أستطيع أن أستقطع الوقت من عملي وأترك زوجتي بلا دعم".**[199]

أما هاني، وهو ناشط سلمي وباحث اجتماعي من دمشق، فقد احتُجز في فروع مختلفة لقوات الأمن قبل نقله في نهاية الأمر إلى سجن عدرا، حيث احتُجز في الفترة بين فبراير/شباط 2012 ويوليو/تموز 2015. وقد أشار إلى أن التجارب التي خاضها في الحجز لم تكن كلها سلبية. وأضاف قائلاً:

**"استخدمت [في الحجز] عظمة دجاجة كقلم وقميصاً داكناً كلوح للقراءة والكتابة. كنت أحك القماش بالجدار وأضع عليه بعض الرمل ليتسخ، ثم أبري العظمة بحكها بالجدار حتى تصبح في شكل القلم، [ثم أكتب على "اللوح"] وعندما أرتدي القميص، تظهر الحروف والكلمات.**

**"أعطيكم هذا المثال لأوضح لكم أننا كنا نبحث عن أي أدوات تعليمية أو ترفيهية تساعدنا على البقاء أحياء وتمنحنا شيئاً من الأمل. كنا دائماً نتشارك ألمنا بعضنا مع بعض. كنا كالأسرة".**[200]

وقال سعد، وهو طالب من حلب:

**"[بعد الإفراج عني]، جلست على مقعد وشربت مياهاً نقية للمرة الأولى. وأكلت وجبة كباب، ثم اتصلت بأمي...**

**"ذهبت إلى المستشفى للتأكد من سلامة قدميّ وكان كل شيء على ما يرام. لكن الحمى استمرت وشعرت بالضعف. لم أكن أقوى على صعود الدرج. كان علي أن أجلس كثيراً من المرات. ثم اكتشف الطبيب نزيفاً داخلياً في رئتي اليمنى. انفجر وعاء دموي [نتيجة للتعرض للضرب في الحجز]، وكان يدفع الدم في رئتي. وأُجريت لي أربع جراحات في صدري وقضيت 15 يوماً في المستشفى. صار عندي ندوباً في كل صدري. وظللت أربعة أشهر لا أستطيع التنفس بشكلٍ كافٍ واضطررت لملازمة الفراش أربعة أشهر...**

**"ثم هربت إلى المناطق المحررة [في إشارة إلى منطقة لم تعد تحت سيطرة السلطات السورية]. لم أستطع أن أظل على اتصال بأصدقائي لتفادي تعريضهم للخطر...**

**"فقدت سنتين من عمري. وصار جسدي مقززاً. وقال الطبيب إن من المدهش أنني ظللت على قيد الحياة، فانفجار وعاء دموي يمكن أن يقتل المرء في أقل من عشرة أيام. لم يتوقف شعوري بالخوف إلا عندما ذهبت إلى المناطق المحررة. فعندئذ فقط شعرت بأن لا أحد يستطيع القبض عليّ، لا أحد يمكنه أن يقتلني".**[201]

وقال آخرون غيره ممن أُجريت معهم المقابلات أيضاً إنهم اضطروا بعد الإفراج عنهم إلى الفرار إلى مناطق خارج نطاق سيطرة السلطات السورية، وذلك بسبب الخوف من القبض عليهم من

---

[199] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 13 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[200] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 17 فبراير/شباط 2016.

[201] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 24 فبراير/شباط 2016.

جديد. وقد تحدثوا عن عدم تمكنهم من الاتصال بأسرهم وأصدقائهم لخشيتهم من أن يعرضهم ذلك لخطر استهدافهم هم أيضاً من جانب السلطات السورية. فقد قالت أم عمر، التي تعمل الآن مع تلاميذ المدارس الابتدائية والمدنيين الجرحى:

**"تُوفيت أمي ونحن، أنا وأشقائي، صغار. ولذلك كنت مسؤولة عن تربية أشقائي وشقيقاتي الأصغر. وكنت أعيش مع شقيقتي الصغرى وقت القبض علي، كنت أعرف أنني مطلوبة [لدى السلطات]، لكن شقيقتي الصغرى كانت لا تزال في الجامعة وكانت بحاجة إليَّ، ولذا قررت أن أبقى وأستمر في العمل...**

**"وبعد الإفراج عني، كان المفترض أن أكون حرة، لكنني لم أكن في حالتي العادية. كانت أصواتهم لا تزال تتردد في رأسي. وفي إحدى الليالي قررت أن أنتقل إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة... لم أعرف كيف أترك شقيقتي، لكن أصدقائي قالوا، "إذا شكا أحد ثانية، فستكون نهايتك". ومن ثم قررت الذهاب... أقلني أبي بالسيارة إلى نقطة التفتيش. لم يقل شيئاً طول الطريق. طلبت منه أن يدعو لي، كان يبكي... شعرت وكأنني أغادر سوريا... كنت وحيدة. كنت أدخل إحدى مناطق القصف بالبراميل المتفجرة، لكن لم يكن لي خيار... لم أر أسرتي منذ ذلك الحين. ما زالوا في منطقة الحكومة؛ لديهم حياتهم هناك. تزوجت شقيقتي الصغرى؛ كانت مبتهجة للغاية. لم أستطع حضور الزفاف".**[202]

## السجينات السابقات

بالإضافة إلى المشاكل النفسية والطبية الناتجة عن احتجاز النساء، والتي سبق ذكرها، قال ثلاث من النساء اللاتي تحدثن إلى منظمة العفو الدولية في سياق إعداد هذا التقرير إن أسرهن لم تعد على اتصال بهن بعد الإفراج عنهن، لأسباب من بينها المواقف الاجتماعية التي تنطوي على تمييز ضد النساء اللاتي اعتُقلن ومن ثم يُفترض أنهن تعرضن للاغتصاب في السجن.[203]

فقد قال جلال، وهو طبيب نفسي كان معتقلاً ويعمل الآن بشكل غير رسمي مع ضحايا التعذيب الآخرين من سوريا:

**"عندما تخرج النساء من السجون في سوريا، يُعاملن [من جانب المجتمع] كما لو كن قد اغتُصبن. وهذا مهين لهن، ويمكن أن يحطم حياتهن. وهكذا بدلاً من أن يُعاملن كنساء لهن كرامتهن، قد يقول رجل لإحداهن شيئاً من قبيل، "لا مانع عندي في أن أتزوجك"".**[204]

---

[202] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 18 فبراير/شباط 2016.

[203] وجدت "الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان" أن العديد من النساء اللاتي قابلتهن في إطار بحوثها وُصمن في مجتمعاتهن بل وأسرهن بسبب الافتراض أنهن تعرضن للاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي أثناء احتجازهن، وهو الأمر الذي أثر على قدرتهن على استئناف حياتهن بعد الإفراج عنهن.

[204] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2015.

أما "سعاد"[205]، وهي مناضلة من أجل حقوق المرأة السورية تقيم في تركيا، وتعمل مع المعتقلات السابقات لمساعدتهن على الاندماج ثانية في حياتهن، فقالت:

**"ماذا يمكنني أن أقول غير أعان الله كل النساء السوريات. النساء يخرجن من الحجز ليجابهن حرباً أخرى في البيت. إنهن يتعرضن للهجوم من الجميع: أهلهن، أزواجهن، أبناؤهن، جيرانهن. إذا كانت المرأة متزوجة، فمن شبه المؤكد أن تتعرض للطلاق بعد الإفراج عنها، على الأقل هذا ما رأيته. حتى العلاقة بين الأم وأبنائها تتغير، فالأبناء غالباً ما يشعرون بالبعد عن أمهم، أو بالغضب من أمهم لتعرضها للاعتقال، عادةً بسبب تعرضهم للتهجم والتهكم بشأن اعتقال أمهم و"أنها اغتُصبت على الأرجح"... كل النساء [اللاتي أعمل معهن] تقريباً يعانين من الافتقار الشديد إلى الثقة. إنهن غاضبات وفقدن الأمل في أن يُعاقب الرجال الذين فعلوا هذا بهن يوماً ما. هذا من بين الأسباب التي تجعل كثيراً من هؤلاء النساء، اللاتي اعتُقل كثير منهن بسبب عملهن في مجال حقوق الإنسان ونشاطهن السلمي، يفقدن الأمل في منظمات حقوق الإنسان وتوثيق حقوق الإنسان."**

وقالت "مها"، وهي أم لخمسة أبناء، لمنظمة العفو الدولية إن زوجها طلقها بعد الإفراج عنها ورفض السماح لها برؤية أبنائها الأربعة الأكبر سناً. وخشيت احتمال أن تكون ما زالت هدفاً للسلطات فاتخذت القرار الصعب بالهرب من البلاد، وهو ما يحرمها فعلياً من رؤية ابنها الأصغر.

وقالت "ليلى":

**"بعد إطلاق سراحي، تخلى عني أهلي. قالوا إنني لم أعد مرحَّباً بي في أسرتي... كنت مريضة وخائفة ولذلك أخذت أشيائي وذهبت إلى الغوطة. لم تكن محاصرةً آنذاك. وتلقيت هناك علاجاً طبياً وأدوية مجانية".[206]**

وفقدت مرفت، وهي أم لابنين، زوجها خلال غارة جوية للقوات الحكومية قبل القبض عليها. وخلال الوقت الذي قضته رهن الاحتجاز، كان ابناها يقيمان مع أهل زوجها الراحل. وقالت:

**"كان أهلي مؤيدين للأسد، ولذلك لم يسألوا عني... حتى أهلي قالوا، "أنت المخطئة"... ابناي مع أهل زوجي الآن. لي ابن عمره 13 سنة وابنة عمرها خمس سنوات. لهم الحق، لأنني اعتُقلت مرات كثيرة... أخشى التحدث إلى [ابنيَّ]، أو حتى الاتصال بهما، لأنه بعد أن اتصلت ذات مرة، جاءت [السلطات] إلى منزلي واحتجزوا أختي ثلاثة أيام".[207]**

## سُبل الحصول على العلاج لضحايا التعذيب

كان أغلب الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات لإعداد هذا التقرير في حاجة لعلاج طبي بعد الإفراج عنهم. ويتوقف من يغادرون سوريا، في كل الحالات تقريباً، في واحد من خمسة

---

[205] ليس اسمها الحقيقي.

[206] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 23 فبراير/شباط 2016.

[207] مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 2 يوليو/تموز 2015.

بلدان[208]، وهي: لبنان، أو الأردن، أو تركيا، أو العراق، أو مصر، وجميعها بلدان تُتاح فيها الرعاية الطبية الأساسية. إلا إن وجود نحو 4.8 مليون لاجئ من سوريا في هذه الدول الخمس على مدى خمس سنوات عرَّض البنية الأساسية لخدماتها العامة لضغط هائل. ونتيجة لذلك، تزيد باطراد صعوبة الاستعانة بالخدمات الصحية، حتى الرعاية الصحية الأساسية، بالنسبة إلى اللاجئين القادمين من سوريا بسبب عجز التمويل المقدم في إطار الاستجابة الإنسانية، بالإضافة إلى العقبات المتزايدة أمام الاستفادة من الخدمات العامة.[209]

وتبدو القيود التي تحد من سُبل الحصول على العلاج النفسي لضحايا التعذيب القادمين من سوريا أشد حتى من ذلك في هذه البلدان الرئيسية المضيفة للاجئين السوريين. فوفقاً لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية ومنظمات طبية أخرى متخصصة بشأن الصحة العقلية وحاجات الدعم النفسي للنازحين السوريين في الأردن عام 2013، أفادت 13 في المائة من بين 1811 أسرة من سوريا شاركت في الدراسة بأنها أُتيحت لها إمكانية الحصول على هذا النوع من الخدمات التي تقدمها هيئات دولية لتقديم خدمات الصحة العقلية ومنظمات غير حكومية محلية. وأوصت الدراسة بتعزيز الخدمات النفسية الاجتماعية وتوسيع نطاق تقديمها.[210]

---

[208] يعيش أغلب اللاجئين السوريين في ثلاث دول مضيفة رئيسية، حيث يقيم ما يربو على 2.7 مليون لاجئ سوري في تركيا، وما يزيد على مليون في لبنان، وما يزيد عن 650 ألفاً في الأردن. للاطلاع على التفاصيل الخاصة بالأعداد، انظر: "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، "الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين- البوابة الإلكترونية للمعلومات بين الوكالات: اللاجئون السوريون المسجلون". [بالعربية]. مُتاح على الرابط:
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

[209] لمزيد من المعلومات، انظر على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، "الأردن: الحياة على الهامش: معاناة اللاجئين السوريين مع الحصول على الرعاية الصحية" (رقم الوثيقة: MDE 16/3628/2016) [بالعربية]؛ ومنظمة العفو الدولية، لبنان: "خيارات مؤرقة: لاجئون سوريون بحاجة إلى رعاية صحية في لبنان" (رقم الوثيقة: MDE 18/001/2014) [بالعربية].

[210] منظمة الصحة العالمية و"الهيئة الطبية الدولية" بالتعاون مع وزارة الصحة الأردنية و"شبكة الصحة العامة لشرق المتوسط"، "تقييم حاجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للاجئين السوريين في الأردن"، 2013،. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=6650؛
وانظر أيضاً "الهيئة الطبية الدولية" و"جمعية معهد تضامن النساء الأردني"، "تقييم حاجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للنازحين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن"، 2015. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=10165
وكذلك "مركز ضحايا التعذيب"، "استعادة الأمل والكرامة والاحترام: ضحايا التعذيب السوريون والعراقيون في الأردن"، 2015. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:

وفي تركيا، أبلغت المنظمة الطبية الإنسانية المستقلة "أطباء بلا حدود" وبعض المنظمات السورية منظمة العفو الدولية بأن سُبل الحصول على خدمات الصحة النفسية هناك محدودة للغاية، حيث لا يقدم مثل هذه الرعاية هناك سوى عدد صغير من المنظمات غير الحكومية المحلية المحدودة من حيث نطاق عملها وإمكاناتها. وقال أحد ممثلي منظمة "أطباء بلا حدود" لمنظمة العفو الدولية:

"الحاجات المتخصصة لضحايا [التعذيب] مُركَّبة بسبب المعاناة النفسية التي يسببها النزوح القسري. وفي أماكن مثل تركيا، ما زالت هناك فجوة كبيرة فيما يخص إعادة التأهيل الوافية، ولاسيما للمجموعات السكانية المقيمة مؤقتاً والتي لديها مشكلة وصمة ثقافية. ففترات العلاج المتوسطة طويلة بشكل عام، والوصول إلى مثل هذه المجموعات أمر بالغ الصعوبة، والخدمات المتخصصة تكاد تكون غائبة كليةً. وفي السياق السوري بوجه خاص، يعاني كثير من الأفراد من ضغوط ما بعد الصدمة ومن أمراض عقلية لا يريدون الاعتراف بها أو لا يريدون الإبلاغ عنها. وثمة شعور سائد بين مثل هؤلاء الضحايا بأن طلب الرعاية خيانة للناس الذين تركوهم وراءهم. هناك حاجة ملحة للتوعية والارتقاء بإدراك حاجات الضحايا، ولاسيما في أوساط المجتمع المدني وبين مقدمي الرعاية الصحية. ويمثل إحساس اللاجئين بعدم اليقين بشأن مستقبلهم والضغوط الاجتماعية الاقتصادية الواقعة عليهم عقبة أخرى كبيرة تعترض سبيل إعادة التأهيل لا يمكن تذليلها إلا في الأجل الطويل من خلال إصلاح تشريعي".[211]

كما يتسم الدعم المقدم لضحايا التعذيب في لبنان بأنه محدود ويعتمد اعتماداً كبيراً على المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.[212] ولم تكن خدمات الصحة النفسية تُقدّم في المستشفيات العامة قبل الأزمة في سوريا والاستجابة للاجئين في لبنان. وقد وضعت الحكومة لاحقاً "البرنامج الوطنية للصحة النفسية"[213]، لكنه لم يُطبق بالكامل حتى الآن وما زالت قدرة العاملين الطبيين على الاستجابة لحاجات الصحة النفسية محدودة.[214] وحتى عندما تكون الخدمات متاحة، فهناك عدد من التحديات التي تمنع اللاجئين القادمين من سوريا من طلب الرعاية، حسبما أفادت إحدى المنظمات غير الحكومية المعنية بعلاج ضحايا التعذيب، ومن بينها

---

www.cvt.org/sites/cvt.org/files/attachments/u11/downloads/ReclaimingHope_01042016.pdf

[211] مقابلة مع طلحة جلال، مدير الدعاية الميدانية في "مركز عمليات برشلونة – أثينا" التابع لمنظمة "أطباء بلا حدود"، يوم 15 يوليو/تموز 2016.

[212] مقابلة لمنظمة العفو الدولية مع "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" في لبنان، يوم 18 يوليو/تموز 2016.

[213] "البرنامج الوطني للصحة النفسية"، صادر عن وزارة الصحة العامة في لبنان. [بالعربية] مُتاح على الرابط:

http://www.moph.gov.lb/ar/Pages/6/553/the-national-mental-health-program

[214] مقابلة لمنظمة العفو الدولية مع إحدى المنظمات التي تقدم خدمات الصحة النفسية في لبنان (حُجب الاسم)، يوم 1 أغسطس/آب 2016.

خوف اللاجئين من القبض عليهم عند نقاط التفتيش في طريقهم إلى مراكز العلاج بسبب الافتقار إلى تصاريح الإقامة الرسمية. ومن بين الأسباب الأخرى لعدم طلب العلاج نقص المساعدة المالية والمأوى الكافيين والافتقار إلى الرصد المبكر لضحايا التعذيب.[215]

ولا يدخل التقييم الوافي لسُبل الحصول على إعادة التأهيل لضحايا التعذيب في نطاق هذا التقرير، لكن منظمة العفو الدولية تدعو المجتمع الدولي إلى التعاون مع الدول الرئيسية المضيفة للاجئين وتقديم المساعدة لها على المستوى الدولي للوفاء بالحق في الصحة، وذلك بوسائل شتى من بينها: منح الأولوية لإزالة العقبات المالية وغيرها من العقبات التي تعترض سبل الحصول على الخدمات الصحية، وخصوصاً لضحايا التعذيب. كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يضمن الوفاء الكامل بمتطلبات التمويل للرعاية الصحية وغيرها من الحاجات المالية المتعلقة بالاستجابة للاجئين في الدول المضيفة؛ وزيادة عدد الأماكن المتاحة لإعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية زيادة كبيرة؛ فضلاً عن توسيع السبل البديلة لقبول اللاجئين إضافة إلى حصة إعادة التوطين السنوية.

[215] مقابلة لمنظمة العفو الدولية مع إحدى المنظمات التي تقدم خدمات الصحة النفسية في لبنان (حُجب الاسم)، يوم 1 أغسطس/آب 2016.

# 11- نتائج وتوصيات

يمثّل الأشخاص الخمسة والستون، الذين وصفوا تجاربهم لمنظمة العفو الدولية في بحوث هذا التقرير، مجرد جزء صغير من أولئك الذين عانوا من أهوال مماثلة في سوريا. وتشير الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية منذ اندلاع الأزمة في سوريا، في عام 2011، وكذلك تلك التي جمعتها هيئات للمراقبة، مثل "لجنة التحقيق الدولية" التابعة للأمم المتحدة، إلى أن أعداد الأشخاص الذين تعرضوا لمثل هذه الفظائع تصل إلى عشرات الآلاف، وأن ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة تقع على نحو اعتيادي في مراكز الاحتجاز الحكومية.

ووفقاً للتقديرات التي يعرضها هذا التقرير، فإن عشرات الآلاف من الأشخاص لم يحالفهم الحظ بما يكفي للنجاة بحياتهم من ويلات التعذيب، وظروف الاعتقال اللاإنسانية، والافتقار إلى الرعاية الطبية، وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة التي تعرضوا لها. وقد أظهرت بحوث سابقة أجرتها منظمة العفو الدولية أن عشرات الآلاف من الأشخاص الآخرين تعرضوا للاختفاء القسري، بعد أن قبضت عليهم قوات الحكومة السورية.

وترى منظمة العفو الدولية أن أنماط التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، التي أدت في كثير من الحالات إلى وفيات في الحجز، بالإضافة إلى أنماط الاختفاء القسري، قد نُفِّذت في إطار التعدي على السكان المدنيين ووفقاً لسياسة الدولة، وكانت تُمارس على نطاق واسع وبشكل منظَّم، وهي بالتالي تُعد بمثابة جريمة ضد الإنسانية.

وقد خلَّفت هذه المعاناة آثاراً جسدية ونفسية هائلة على من تعرضوا لويلات الاعتقال سترافقهم طوال حياتهم. وانضم كثيرون من هؤلاء إلى ما يزيد عن 11 مليون سوري شُردوا من ديارهم وبقوا داخل البلاد، أو فروا منها وغادروها نهائياً طلباً للسلامة.[216]

وبالرغم من التوثيق المكثَّف للجرائم التي اقترفتها السلطات السورية في مراكز الاحتجاز التابعة لها وما جُمع من أدلة عليها، فقد واصلت السلطات تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم بلا هوادة. ومع أن أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة تُرتكب على نطاق أضيق من

[216] لمزيد من المعلومات، انظر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "عن الأزمة"، 2016. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط:
www.unocha.org/syrian-arab-republic/syria-country-profile/about-crisis

جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، فإنها تظل أيضاً مبعث قلق خطير، بحسب ما وثقته منظمة العفو الدولية في الآونة الأخيرة.[217]

وإذا كانت المحادثات الدولية بشأن سوريا لم تحقق تقدماً يُذكر بشأن المساءلة عن تلك الانتهاكات على المستوى الدولي، كما إنها متوقفة في الوقت الراهن، فإنها توفر في الحد الأدنى، منبراً للقوى المؤثرة على المسرح العالمي لكي تتصدى لهذه الانتهاكات، وتتخذ تدابير قوية للبدء في مواجهتها. ففي نهاية المطاف، ينبغي على هذه القوى أن تعطي بعض الأمل بأن وقف هذه الانتهاكات أمر ممكن، وبأن ثمة فرصة لأن يشهد الضحايا وأهالي من قُتلوا ظهورَ الحقيقة ذات يوم، وتحقيق العدالة، وتعويضهم عما لحق بهم.

ولما كانت السلطات السورية لا تبدي أي استعداد لوضع حدٍ لمناخ الإفلات من العقاب الذي تتمتع بها قوات الأمن، ولوقف الانتهاكات المنظَّمة التي ترتكبها، فقد بات من المحتم، سواء في سياق محادثات السلام أو خارج نطاقها، أن يضع المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء في "المجموعة الدولية لدعم سوريا" وفي مجلس الأمن الدولي، في صدارة أولوياته العاجلة، التصدي للفضيحة المستمرة المتمثلة في ارتكاب انتهاكات في أماكن الاحتجاز في سوريا، وأن يتبنى توصيات منظمة العفو الدولية التالية:

## إلى السلطات السورية

تدرك الحكومة السورية تماماً ما ينبغي عليها القيام به من إجراءات لوقف الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي تُرتكب على نحو منظَّم، على أيدي قواتها الأمنية. وقد دأبت منظمة العفو الدولية على دعوة الحكومة السورية مراراً وتكراراً إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- وضع حد لعمليات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والإعدام خارج نطاق القضاء، وإصدار توجيهات واضحة لجميع القوات والميليشيات التابعة للحكومة بأنه لن يتم التساهل مطلقاً مع مثل هذه الانتهاكات؛
- ضمان توفير الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لجميع المحرومين من حريتهم، وضمان معاملتهم معاملةً إنسانية، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد نيلسون مانديلا") و"قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات" ("قواعد بانكوك")؛

[217] انظر، على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، سوريا: "لقد كان التعذيب عقاباً لي": حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا"، (رقم الوثيقة: MDE 24/4227/2016) [بالعربية]

- وقف استخدام المحاكمات الجائرة والكف عن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وإلغاء محاكم الميدان العسكرية، وإصلاح "محكمة مكافحة الإرهاب"، بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وذلك في القانون وفي الواقع الفعلي؛
- وقْف تنفيذ أية أحكام صادرة بالإعدام، وللك لحين إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل، وضمان احترام أشد المعايير الدولية للمحاكمة العادلة صرامةً فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بأية جرائم يُحتمل أن تؤدي إلى فرض مثل هذه العقوبة؛
- السماح لهيئات مراقبة دولية مستقلة، مثل "لجنة التحقيق الدولية"، المفوضة من الأمم المتحدة، بزيارة جميع المحرومين من حريتهم بدون أية عقبات، والسماح لها بالقيام بزيارات لا يُعلن عنها مسبقاً لجميع مراكز الاحتجاز، بغرض تقصي ورصد الأوضاع فيها؛
- ضمان تسجيل جميع من يتم احتجازهم، والسماح لهم بالاتصال بالمحامين، وضمان حقهم في الطعن في قانونية احتجازهم أمام محكمة مستقلة؛ وكذلك ضمان حصولهم على الرعاية الصحية اللازمة واحتجازهم في أماكن معترف بها، والسماح لهم بتلقي الزيارات العائلية على نحو منتظم؛
- الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع سجناء الرأي والأشخاص المسجونين دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، أو بسبب هويتهم؛
- إبلاغ العائلات بمصير جميع الأشخاص المحتجزين لدى السلطات، وبأماكن وجودهم وبوضعهم القانوني، والاستجابة لجميع الطلبات المعلقة في هذا الصدد؛
- ضمان التحقيق في جميع أنباء التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومقاضاة من يُشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الانتهاكات أمام محاكم مدنية، وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وضمان حصول الضحايا على التعويض الكامل؛
- التعاون التام مع "لجنة التحقيق الدولية"، وتسهيل قيامها دون عراقيل بالتحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بجرائم مؤثَّمة بموجب القانون الدولي، والانتهاكات والإساءات التي يشملها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- الانضمام كدولة طرف إلى "البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب" و"الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"؛
- الانضمام إلى "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، وإصدار إعلان بقبول الولاية القضائية "للمحكمة الجنائية الدولية" اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2002.

## إلى الدول الأعضاء في "المجموعة الدولية لدعم سوريا" و"مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا"

يتعين على الدول الأعضاء في "المجموعة الدولية لدعم سوريا" وعلى "مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا" القيام بدور أكبر في التصدي لاستخدام التعذيب على نطاق واسع وبشكل منظَّم في سوريا، وذلك بالنظر إلى دور هذه الدول ودور "المبعوث الخاص" في المفاوضات

بين الأطراف المتنازعة في سوريا. وتحث منظمة العفو الدولية هذه الدول، وكذلك "المبعوث الخاص"، على القيام بما يلي:

- إعطاء الأولوية لقضية التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في المباحثات مع السلطات السورية وغيرها من الأطراف ذات الصلة بالوضع في سوريا؛
- مطالبة الحكومة السورية بأن تكفل على الفور حماية المعتقلين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وبأن تضمن اتصالهم دون عراقيل بعائلاتهم وبالمحامين، وبأن تفصح عن أماكن وجود جميع المعتقلين الذين تعرضوا للاختفاء القسري، وبأن تنشر أسماء جميع المعتقلين لدى القوات الحكومية؛
- مطالبة جميع الأطراف بالسماح للمراقبين الدوليين المعترف بهم بزيارة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم، دون إخطار مسبق ودون أية عقبات؛
- مطالبة جميع أطراف النزاع بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع المعتقلين بشكل تعسفي في الوقت الراهن بسبب أنشطتهم السلمية أو مشاركتهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أو عملهم الإنساني والإعلامي.

## إلى مجلس الأمن الدولي

بالنظر إلى عدم قيام السلطات السورية، على ما يبدو، باتخاذ إجراءات من أجل التصدي لعمليات الاختفاء القسري، ينبغي على مجلس الأمن الدولي متابعة الإدانة التي عبر عنها في قراره رقم 2139، الصادر في فبراير/شباط 2014، باتخاذ المزيد من الإجراءات على نحو عاجل. وعلى وجه الخصوص، تحث منظمة العفو الدولية المجلس على القيام بما يلي:

- الاعتراف الكامل باستخدام الحكومة السورية للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على نحو منظَّم وواسع النطاق، وإدانته؛
- ضمان قيام جميع أطراف النزاع في سوريا بتنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 على نحو فعَّال، بما في ذلك وضع حد لممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛ وفرض عقوبات على المسؤولين السوريين الذين يمارسون التعذيب والاختفاء القسري، وسواهما من الجرائم المؤثِّمة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تجميد أرصدتهم؛
- مطالبة السلطات السورية بأن تسمح على وجه السرعة لممثلي "اللجنة الدولية للتحقيق"، والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، وللصحفيين الدوليين، بدخول سوريا دون عراقيل؛
- إحالة الوضع في سوريا إلى المدعي العام في "المحكمة الجنائية الدولية".

## إلى المجتمع الدولي

تقاعست الدول التي تدعم الحكومة السورية، مثل روسيا وإيران، عن الحديث بصورة عامة ضد ممارستها التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وينبغي عليها، كحد أدنى، الضغط على الحكومة السورية لكي تنفذ الإجراءات التي سبق ذكرها آنفاً.

وقد أدانت دول أخرى في المجتمع الدولي استعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية على نحو منظَّم من جانب الحكومة السورية، وكذلك ممارستها الاعتقال التعسفي الجماعي والاختفاء القسري وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. ويجب على هذه الدول أن تستخدم نفوذها لدفع الأمور في اتجاه اتخاذ إجراءات عملية على مستوى مجلس الأمن الدولي، كما يجب عليها اتخاذ تدابير مماثلة لما يلي، للعمل من أجل محاسبة أولئك المسؤولين عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في سوريا:

- قبول المسؤولية المشتركة عن التحقيق في حالات التعذيب والاختفاء القسري وسواها من الجرائم المؤثَّمة بموجب القانون الدولي التي ارتُكبت في سوريا، ولا سيما عن طريق السعي إلى ممارسة الولاية القضائية الدولية، وتقديم من يُشتبه بارتكابهم هذه الجرائم إلى ساحة العدالة؛
- إدماج آليات للفحص والتدقيق في الأنظمة الوطنية للجوء لتحديد ضحايا التعذيب من بين اللاجئين وطالبي اللجوء، وضمان تلقيهم العلاج الطبي والنفسي، وكذلك الدعم الاجتماعي، اللازمين لإعادة تأهيلهم؛
- دعم قدرات المنظمات السورية لحقوق الإنسان، التي تقوم بتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في النزاع السوري، وبناء قدراتها على جمع معلومات موضوعية ومحايدة وتبادلها، وحث الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة على ضمان توفير الدعم والتدريب لها.

# منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان، عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعا.


**اتصل بنا**

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

**انضم إلى المحادثة**

www.facebook.com/AmnestyGlobal

@AmnestyOnline

# "إنه يحطّم إنسانيتك"

## التعذيب والمرض والموت في سجون سوريا

كثيراً ما تفضي التجارب المريرة التي يواجهها المعتقلون في نظام الاحتجاز بسوريا إلى وفاة البعض. وتشير التقديرات إلى أن 17723 شخصاً قد قُتلوا أثناء احتجازهم في شتى أنحاء سوريا خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2015، بل ويُرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك. وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 65 معتقلاً سابقاً بهدف إعداد هذا التقرير، وشهد معظمهم حالة وفاة واحدة على الأقل أثناء الاحتجاز، وتعرضوا جميعهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

ويعرض هذا التقرير صورةً لمسيرة المعتقلين داخل مراكز الاحتجاز التي وصفتها "لجنة التحقيق الدولية" التابعة للأمم المتحدة وغيرها بأنها الأشد فتكاً في سوريا، ومن بينها سجن صيدنايا العسكري ومراكز الاحتجاز التي تديرها أجهزة المخابرات الأربعة في سوريا، وهي إدارة المخابرات الجوية وشعبة المخابرات العسكرية وشعبة الأمن السياسي وإدارة المخابرات العامة.

واستناداً إلى الأدلة المبيَّنة في هذا التقرير، بالإضافة إلى بحوث سابقة أجرتها منظمة العفو الدولية، وعمليات توثيق أجرتها منظمات مراقبة وطنية ودولية موثوقة، فإن المنظمة تعتبر أن صنوف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، التي تعرض لها المعتقلون على أيدي الحكومة السورية منذ عام 2011، قد ارتُكبت كجزء من التعدي على السكان المدنيين ووفقاً لسياسة الدولة، وكانت تُمارس على نطاق واسع وبشكل منظَّم، وهي بالتالي تُعد بمثابة جريمة ضد الإنسانية.

ويوجِّه هذا التقرير نداءً إلى المجتمع الدولي من أجل الضغط على السلطات السورية لحملها على التقيد بالتزاماتها الدولية ووضع حد لاستخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والحيلولة دون وقوع مزيد من الوفيات في الحجز.

رقم الوثيقة: MDE 24/4508/2016
أغسطس/آب 2016
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية